

تقرير أود

(مُلخَصٌ وَخَلْفِيَّاتٌ)

تقديم: محمد حمزة غنايم

ترجمة: «مدار»

سلسلة أوراق إسرائيلية (١٧)

يحررها: محمد حمزة غنيم

جميع الحقوق محفوظة

تشرين الأول ٢٠٠٣

تصدر هذه السلسلة عن:



المركز الفلسطيني للمدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADRAR)

رام الله - شارع يافا - تلفون: ٢٩٦٦٢٠١

فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ - ص.ب ١٩٥٩

e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأييام

رام الله - فلسطين

ص.ب: ١٩٨٧

هاتف: ٢٩٨٨٧٣٤١/٤ - فاكس: ٢٩٨٨٧٣٤٢/٦ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

E-mail: info@al-ayyam.com

الفهرس

٧	تقديم
٩	كتاب تعيين اللجنة
١١	أحداث مركزية
٢٠	ملخص التقرير (صياغة رسمية)
٢٩	في تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠ ارتجت البلاد
٥٩	من توصيات «لجنة أور» «المؤسسية» المتعلقة بالعرب
٦٤	مواقف من التقرير

تقديم

للكرى، والتارىخ: مجرد تقرير ليس أكثر..

أثار تقرير ما عرف باسم « لجنة أور » (وهي لجنة تحقيق رسمية عينتها حكومة باراك الإسرائيلية لفحص ملابس مقتل ١٣ مواطنا عربياً فلسطينياً على أيدي الشرطة الإسرائيلية في أثناء هبة القدس والأقصى في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠، برئاسة قاضي المحكمة العليا تيودور أور) الكثير من الجدل واللغط بعد نشره في أيلول ٢٠٠٣، وقد عبرت ردود الفعل الصادرة عن الجهات الإسرائيلية الرسمية والمعنية، وكذلك الصادرة عن مختلف الفئات السياسية الفاعلة في أوساط المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، عن حجم التضاد في العلاقة المتوترة بين الأثرية اليهودية فيها وبين الأقلية العربية الفلسطينية، وهو التضاد الذي كانت تلك الهبة، موضوع فحص لجنة التحقيق، بمثابة المؤشر الصافي والصريح إلى بلوغه ذروة غير مسبوق في تاريخ العلاقة السالفة.

ومع أنه لا يزال من المبكر الآن توقع التفاعلات التي يمكن أن تستجرها توصيات التقرير، فإنه ليس من السابق لأوانه توكيد الملاحظات التالية:

١- يعتبر « تقرير لجنة أور » محطة مهمة في سيرورة التعاطي مع واقع الفلسطينيين في إسرائيل، لكن من المجازفة القول إنه سيطوي تلك « الصفحة السوداء » التي ترتبت على الهبة المذكورة، ضمن مسلسل طويل من « صفحات سوداء » أخرى، بل على العكس فإنه قد أعاد فتحها بقوة ثمة ما يبررها، في ضوء استمرار السياسة الإسرائيلية العامة حيال القضية الفلسطينية وأيضاً في ضوء تصعيد سياسة التمييز العنصري.

٢- لا معنى لقراءة التقرير بعيداً عن السياق الذي أفضى إلى تعيين « لجنة أور » نفسها، من

جهة، وبعيدا عن كتاب التعيين، من جهة أخرى. وهذا السياق كان إشكاليا أصلا، من حيث موازاته مثلا وبصورة تفتقر إلى أي منطق أو نوايا سليمة جديدة بين السلوك القاتل والدموي للشرطة الإسرائيلية والمستوى السياسي المسؤول عنها وبين السلوك الاحتجاجي الشرعي للمواطنين الفلسطينيين ضمن دولة تدرج نفسها في عداد الدول الديمقراطية التي تكفل حق الإضراب والتظاهر لجميع مواطنيها دون تمييز. وهذه الموازنة بقيت الصفة الغالبة على التقرير حتى في توصياته التي وزعت المهمة بالتساوي على قادة الشرطة والمستوى السياسي وعلى تيارين سياسيين في صفوف المواطنين العرب (القومي والإسلامي).

٣- كذلك لا ينبغي قراءة التقرير في منأى عن توجه إسرائيلي راسخ في الممارسة السياسية والحزبية، يرى فقط إلى الجانب المطلبي من كفاح المواطنين الفلسطينيين في الداخل ويتعمى عن الجوانب الأخرى لهذا الكفاح، السياسية والتاريخية، التي لا تقل أهمية في حال من الأحوال. ونقصد تلك الجوانب المستمدة من أصول النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عامة.

وربما تشكل هذه الملاحظة الأخيرة متكئا كافيا لعدم تحميل « تقرير لجنة أور » أكثر مما يتحمل، إلى ناحية عدم التلهي بالبحث عن أبعد مما يحتويه والتأسيس على ذلك لبث أوهام ليس أبسطها اعتباره « وثيقة تاريخية » أو بمنزلة فيصل مهم في علاقة الأقلية الفلسطينية بالأكثرية اليهودية بين ما قبل التقرير وبين ما بعده. وإن في تاريخ لجان التحقيق في إسرائيل، على اختلاف دوافعها وغاياتها، وحقيقة صيرورتها، ما يجعلنا نعتقد أيضا بأنه مجرد تقرير آخر ليس أكثر.

المحرر

كتاب تعيين اللجنة

سكرتير الحكومة

٨ تشرين الثاني ٢٠٠٠

إلى حضرة

بروفسور أهرون باراك

رئيس المحكمة العليا

القدس .

سيدي الرئيس ،

١ . يشرفني أن أحيطك علمًا بالقرار رقم ٢٤٩٠ الصادر عن الحكومة في جلستها يوم الأربعاء ٨-١١-٢٠٠٠ : «إقامة لجنة تحقيق لفحص الصدمات بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين بدءاً بيوم ٢٩-٩-٢٠٠٠ .

أ . الصدمات بين قوات الأمن وبين مواطنين يهود وعرب والتي من ضمن ما وقع فيها، مقتل وجرح إسرائيليين إبتداءً من يوم ٢٩ أيلول ٢٠٠٠، هي موضوع ذو أهمية جماهيرية حيوية في هذه الساعة يستأهل الفحص؛

ب . بما يلائم ذلك :

١ . إقامة لجنة تحقيق وفقاً للبند ١ من قانون لجان التحقيق للعام ١٩٦٩، بصدد المذكور أعلاه .

٢ . ستقوم اللجنة بالتحقيق في تسلسل الأحداث وستخرج بنتائج واستخلاصات بصدد كل ما جرى في هذه الأحداث، وبصدد العوامل التي أدت إلى وقوعها في ذلك الوقت، بما في ذلك

- تصرف المحرضين والمنظمين والمشاركين في الأحداث من كل الأوساط، وقوات الأمن .
- ٣ . في أعقاب توصية رئيس لجنة الفحص القاضي شالوم برنر أمام رئيس الحكومة بإنهاء عمل لجنة الفحص وتعيين لجنة تحقيق كما يُستمد من البند ٢٨ (أ) من قانون لجان التحقيق للعام ١٩٦٨، فإن لجنة الفحص لن تستمر بعملها .
- ٤ . ستقدم اللجنة توصياتها واستخلاصاتها للحكومة بحسب ما تراه مناسباً .
- ٥ . إحاطة رئيس المحكمة العليا علماً بهذا القرار .
- ٢ . بما يلائم البند ٤ من قانون لجان التحقيق، نكون شاكرين لسعادتك بتعيينك أعضاء اللجنة .

مع الاحترام
يتسحاق هرتسوغ

نسخ
- رئيس الحكومة
- وزير القضاء
- المستشار القضائي للحكومة

أحداث مركزية

صنعت مظاهرات الاحتجاج في تشرين الاول ٢٠٠٠

في الثامن والعشرين من أيلول للعام ٢٠٠٠ توجه أرئيل شارون، عضو الكنيست عن «الليكود» آنذاك، بصحبة نحو ٢٠٠٠ من رجال الشرطة، الى الحرم القدسي الشريف، وذلك على الرغم من التحذيرات من خطورة مثل هذه الزيارة وما قد تؤدي إليه. وبالفعل، خلّفت زيارة شارون الى الحرم الكثير من القتلى والمصابين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لا سيما الولد ابن الثانية عشرة، محمد الدرة، الذي قتل في أحضان ابيه يوم ١/١٠/٢٠٠٠. وكان لبث هذا المشهد من على شاشات الفضائيات العربية والعالمية الأثر الكبير في حملة تظاهرات عالمية ضد الممارسات الاسرائيلية القمعية. وكانت القوات الاسرائيلية قتلت سبعة فلسطينيين بعد صلاة الجمعة في باحة الحرم الشريف يوم ٢٩/٩/٢٠٠٠، وأصابت عشرات آخرين. ووصل عدد القتلى الفلسطينيين في سائر الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بعد أسبوع واحد فقط من توجه شارون الى الحرم الشريف، ٨٠ قتيلًا والمئات من المصابين.

وكانت لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية أعلنت في اجتماعها يوم ٣٠/٩/٢٠٠٠ عن اليوم التالي، ١/١٠/٢٠٠٠، يوم إضراب عام، ودعت لإقامة مسيرات احتجاجية في البلدات العربية. وواجهت الشرطة مظاهرات الاحتجاج في المجتمع العربي بوسائل فتاكة، وبالضرورة غير قانونية، شملت اطلاق الرصاص الحي والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، كما استعين بالقناصة ضد المتظاهرين العرب. وجراء استعمال الشرطة للقوة المفرطة والفتاكة، قتل ١٣ مواطنا عربياً، وهم: الشهيد محمد أحمد جبارين (٢٣ سنة، من أم الفحم، قتل يوم ١/١٠/٢٠٠٠)؛ الشهيد أحمد صيام جبارين (١٨ سنة، من معاوية، أصيب يوم ١/١٠/٠٠ وتوفي اليوم التالي)؛ رامي غرة (٢١ سنة، من جت، أصيب يوم ١/١٠/٠٠ وتوفي اليوم التالي)؛ الشهيد علاء نصار (١٨ سنة، من عرابة، قتل يوم ٢/١٠/٠٠)؛ الشهيد أسيل عاصلة (١٧ سنة، من عرابة، قتل يوم ٢/١٠/٠٠)؛ الشهيد وليد أبو صالح (٢١ سنة، من سخنين، قتل يوم ٢/١٠/٠٠)؛ الشهيد

عماد غنايم (٢٥ سنة، من سخنين، قتل يوم ٢ / ١٠ / ٠٠)؛ الشهيد إياد لوابنة (٢٦ سنة، من الناصرة، قتل يوم ٢ / ١٠ / ٠٠)؛ الشهيد مصلح أبو جراد (١٩ سنة، من غزة، قتل في منطقة ام الفحم يوم ٢ / ١٠ / ٠٠)؛ الشهيد رامز بشناق (٢٤ سنة، من كفر مندا، قتل يوم ٣ / ١٠ / ٠٠)؛ الشهيد عادل خمائسي (١٩ سنة، من كفر كنا، اصيب يوم ٣ / ١٠ / ٠٠ وتوفي في اليوم التالي)؛ الشهيد عمر عكاوي (٤٢ سنة، من الناصرة، قتل يوم ٨ / ١٠ / ٠٠)؛ الشهيد وسام يزيك (٢٥ سنة، من الناصرة، اصيب يوم ٨ / ١٠ / ٠٠ وقتل في اليوم التالي).

أطلقت الشرطة الرصاص الحي والرصاص المعدني المغلف بالمطاط باتجاه المتظاهرين الغُزّل، مستعينة بالقناصة أيضا، من دون أن يتعرض أفرادها أو غيرهم لأي خطر. وكانت الاستعانة بالقناصة، خاصة في منطقة ام الفحم، تتم عن طريق تصويب ثلاثة قناصة الرصاص الحي باتجاه نفس الهدف: متظاهر واحد. وثبتت الشهادات والإفادات العديدة التي قدمت الى لجنة التحقيق، لا سيما تلك التي قدمها مركز «عدالة»، تثبت بوضوح أن الشرطة أطلقت النار لكي تلاحق أكبر ما يمكن من الأذى، وليس بهدف حماية نفسها أو غيرها. ولعل أبرز شاهد على ذلك هو تلك الاصابات التي ادت الى مقتل الشهداء، وهي إصابات في النصف العلوي للجسم: في الرأس (الشهداء رامز بشناق ووسام يزيك (من الخلف) او في الوجه (الشهداء رامي غرة وأحمد جبارين وعماد غنايم) او في العنق (الشهيد أسيل عاصلة (من الخلف)، او في الصدر (الشهداء إياد لوابنة وعمر عكاوي (من الخلف) ومصلح أبو جراد)، أو في الخاصرة (الشهيد وليد أبو صالح). كما أدى إطلاق الرصاص نحو المتظاهرين الى إصابة المئات منهم، حيث كانت غالبية هذه الإصابات في الجزء العلوي من الجسد أيضاً.

ولم يكن صدفةً استعمال الشرطة للوسائل الفتاكة، في تعاملها مع مظاهرات الاحتجاج للمواطنين العرب في تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٠، ولا سيما اطلاق رصاص القناصة. وقد تبين لطاقم «عدالة» من خلال إطلاعه على الوثائق الموجودة أمام لجنة التحقيق، أن الخطط التي تدربت عليها الشرطة للتعامل مع مظاهرات واسعة في المجتمع العربي شملت بشكل واضح استعمال وسائل قمع شديدة، بما فيها الاستعانة بالقناصة. وكانت أبرز هذه الخطط تلك المدعوة بـ «كيسم هامغيناه»، والتي تدربت قوات الشرطة على أوامرها أكثر من مرة، وصولا الى «لعبة الحرب» التي أجريت في مركز تدريب الشرطة في شفا عمرو، قبل شهر واحد فقط من مظاهرات تشرين

الاول / أكتوبر ٢٠٠٠ . وقد إفتتحت الشرطة هذا الاجتماع، الذي شمل قيادات الشرطة والجيش و«الشاباك»، بالكلمات التالية:

« أهلا وسهلا بكم إلى لعبة الحرب، «رياح العاصفة» . نحن نُستضاف اليوم ونستضيف الجميع، في مركز دراسات الشرطة، وقبل حوالي ٥٢ سنة أحتُلَّت هذه المنطقة، التي نتواجد فيها الآن، على يد الكتيبة السابعة وكتيبة «جولاني» . التاريخ الدقيق: ١٤ / ٧ / ١٩٤٨ . وها نحن الآن، بعد مرور ٥٢ سنة على ذلك، نجد أنفسنا منشغلين في نفس المسائل تقريبا، ليس احتلال البلاد، ولكن الحفاظ عليها .»

كما شملت أوامر الشرطة، من خلال تعليمات قائد الشرطة آنذاك، يهودا فيلك، التعامل مع مظاهرات المجتمع اليهودي بصورة مرنة، أي بشكل عكسي تماما لأوامر الشرطة فيما يتعلق بمواجهة مظاهرات المجتمع العربي . وكانت قيادة الشرطة قيَّمت أداءها خلال مظاهرات الاحتجاج للمجتمع العربي بشكل ايجابي، من خلال وثيقة رسمية للشرطة عرضت في مؤتمرها يوم ١١ / ٨ / ٢٠٠٠ أي بعد نحو شهر فقط من المظاهرات . وورد في هذه الوثيقة ان الاستعانة بالقناصة ضد المتظاهرين كانت مفيدة، اذ شكل ذلك عاملا رادعا لهم . أي، وباعتراف الشرطة، لم تكن الاستعانة بالقناصة للدفاع عن الذات أو عن آخرين، بل لإلحاق الاذى بالمتظاهرين كعامل رادع لهم .

يجدر التنويه الى أن الاستعانة بالوسائل الفتاكة ضد المتظاهرين العرب جاءت كنتيجة مباشرة لأوامر رئيس الحكومة آنذاك، ايهود باراك، والتي أصدرها لقيادة الشرطة خلال اجتماع خاص عقده في بيته مع هذه القيادة، باشتراك شلومو بن عامي، وزير الأمن الداخلي آنذاك، في الليلة بين ١ / ١٠ / ٢٠٠٠ و ٢ / ١٠ / ٢٠٠٠ . وسمح باراك خلال هذه الجلسة للشرطة « باستعمال كل الوسائل » (كما ورد على لسانه في مقابلة أجراها في الراديو صباح ٢ / ١٠ / ٠٠) في التعامل مع المتظاهرين العرب، على الرغم من علمه وعلم كل من تواجد في هذا الاجتماع الحاسم، باستشهاد شاب في منطقة أم الفحم وإصابة العديد من الشبان هناك، جراء إطلاق قوات الشرطة للنار . ولم ينجح باراك حتى اليوم في إظهار أي توثيق لما جرى في هذا الاجتماع، الا أن هناك روايات متناقضة رواها مساعده حول سبب عدم وجود مثل هذا التوثيق .

وعلى الرغم من نفي باراك وبن عامي لعلمهما باستعانة قوات الشرطة بالرصاص الحي والقناصة، الا بعد بدء لجنة التحقيق عملها، فإن هناك أدلة عديدة تشير الى عكس ذلك . فقد نشرت الصحافة

العبرية الرئيسية، لا سيما «يديعوت أحرونوت» و«هآرتس»، حول هذا الموضوع ابتداءً من يوم ٢ / ١٠ / ٢٠٠٠، كما أن نشرة الأخبار المركزية في القناة الاولى ذكرت يوم ٢ / ١٠ / ٠٠ مساءً، وبشكل واضح، الاستعانة بالقنصاة في أم الفحم في ذلك اليوم. ولكن، وحتى لو افترضنا أن باراك وبن عامي لم ينجحا في متابعة الأخبار المنشورة في وسائل الاعلام العبرية المركزية، تبقى هناك الأدلة المباشرة المشيرة الى علمهما باطلاق الرصاص الحي وحتى الاستعانة بالقنصاة قبل بدء لجنة التحقيق عملها. وبالنسبة لباراك، فقد طلب من أحد مساعديه الاستفسار بصدد ما يجري مع أليك رون من إطلاق نار، كما أن موضوع استعمال الشرطة للرصاص الحي طرح خلال جلسة الحكومة مساء ٩ / ١٠ / ٢٠٠٠. وبالنسبة لبن عامي، فقد كان شارك في مؤتمر قيادة الشرطة يوم ١١ / ٨ / ٢٠٠٠ الذي تم فيه تقييم عمل الشرطة، والاستعانة بالقنصاة تحديداً، بشكل ايجابي. وأثنى بن عامي على الجهود التي بذلتها الشرطة خلال مظاهرات تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، وأعلن أمام قيادة الشرطة دعمه ودعم الحكومة غير المشروط للشرطة خلال مظاهرات الاحتجاج وبعدها.

إقامة لجنة التحقيق الرسمية

في أعقاب مظاهرات الاحتجاج وقتل وإصابة العديد من المتظاهرين، عيّنت الحكومة الاسرائيلية في البداية لجنة فحص جماهيرية. لم يتعاون المجتمع العربي بهيئاته مع هذه اللجنة، التي لم تحظَ بصلاحيات جديدة مقابل الحكومة، ما أدى الى حلها بعد فترة وجيزة من الاعلان عن تعيينها. وأعلنت الحكومة يوم ٨ / ١١ / ٢٠٠٠، مع اقتراب موعد الانتخابات لرئاسة الحكومة، أنها قررت إقامة لجنة تحقيق رسمية للتحقيق فيما جرى خلال تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، والعوامل التي أدت الى ذلك، شاملة مسألة التحريض أو المحرضين «من كل الاطراف». عُيّن قاضي المحكمة العليا، تيودور أور، رئيساً للجنة التحقيق، وبروفسور شمعون شامير (سفير اسرائيل السابق في مصر والاردن) والقاضي سهل جراح عضوين في اللجنة. وبعد فترة قصيرة من بدء عمل اللجنة، طلب القاضي جراح، لأسباب صحية، التنحي من منصبه. ثم عُيّن القاضي هاشم خطيب من المحكمة المركزية في الناصرة، بدلا منه.

استمر عمل لجنة التحقيق قرابة السنتين، وتوزّع على مرحلتين. المرحلة الاولى حُصصت لجمع البيّنات واستيضاح الحقائق، في حين تمحورت المرحلة الثانية من عمل اللجنة في الشخصيات التي

حذرتها اللجنة، لمسؤوليتها المحتملة، بشكل أو بآخر، عما جرى خلال تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠. وحذرت لجنة التحقيق ١٤ شخصية، شملت رئيس الحكومة آنذاك ايهود باراك؛ وزير الأمن الداخلي حينها شلومو بن عامي؛ تسعة افراد شرطة، من بينهم القائد العام للشرطة آنذاك، يهودا فيلك، وقائد المنطقة الشمالية في الشرطة خلال مظاهرات تشرين الاول / أكتوبر، أليك رون. وتطرت هذه التحذيرات الى أداء هذه الشخصيات أثناء مظاهرات الاحتجاج في تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠. كما حذرت لجنة التحقيق ثلاث شخصيات عربية من القيادة السياسية للمجتمع العربي وهم: النواب عبد المالك دهامشة وعزمي بشارة، إضافة للشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الاسلامية- الجناح الشمالي. وتطرت رسائل التحذير الموجهة الى النواب دهامشة وبشارة والشيخ صلاح الى ما سُمّي «تحريض المجتمع العربي» قبل وخلال تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠. وفي حالة الشيخ رائد صلاح أضافت لجنة التحقيق أنه «أظهر الدولة كعدو»، ومسّ «بشرعية وجودها».

وقد تنعكس اسقاطات تبني لجنة التحقيق لرسائل التحذير ضد أي من الشخصيات التي حُذرت، على المستوى السياسي الجماهيري، أي إصدار أحكام ضد هذه الشخصيات. كما ان هذه الاسقاطات قد تطال توصية بإجراء تحقيق جنائي وحتى توصية بتقديم لائحة اتهام ضد المُحذّر. وقام مركز «عدالة» بتمثيل القيادات السياسية العربية المُحذّرة أمام لجنة التحقيق. وشمل هذا التمثيل تقديم التماس الى المحكمة العليا ضد لجنة التحقيق، والمطالبة بإبطال تحذيراتها الموجهة الى النواب دهامشة وبشارة والشيخ صلاح. ورفضت المحكمة العليا الالتماس، بقرار لم يتجاوز طوله الصفحة ونصف الصفحة، من دون التطرق للعديد من الادعاءات القانونية الواردة في الالتماس.

- إشكاليات عمل لجنة التحقيق مقابل المجتمع العربي

امتاز عمل لجنة التحقيق مقابل المجتمع العربي باشكاليات عديدة. ولم تشمل هذه الاشكاليات عائلات الشهداء والقيادات السياسية العربية التي حُذرت فحسب، وإنما شملت سائر المجتمع العربي. وكانت أبرز هذه الاشكاليات كالتالي:

- عدم تشخيص معظم المسؤولين عن القتل

المهمة المركزية التي كان على لجنة التحقيق التمرکز بها هي كشف الحقيقة حول قتل ١٣ مواطنًا عربيًا وإصابة المئات منهم، خلال مظاهرات الاحتجاج في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠. لم تنجح لجنة التحقيق في هذه المهمة، إذ من بين ١٣ حالة قتل استطاعت اللجنة، كما يبدو، معرفة مرتكب القتل في حالتين فقط، حالتين الاستشهاد في جت (الشرطي راشد مرشد) وفي سخنين (الشرطي جاي رايف). ويشير فشل لجنة التحقيق في التوصل إلى مرتكبي القتل في معظم الحالات التي حققت فيها، إلى عدم بذلها الجهد الكافي والمطلوب، كما أنه يكشف حقيقة تستر أفراد الشرطة على ما ارتكبه وتتنسيق الإفادات فيما بينهم، مُتبعين بذلك «عقيدة» أخوة أفراد الوحدة الواحدة.

- عدم منح عائلات الشهداء حق الاستجواب

طلبت عائلات الشهداء من لجنة التحقيق، بواسطة مركز «عدالة»، حقَّ استجواب أفراد الشرطة والمستوى السياسي الإسرائيلي، خلال المرحلة الثانية من عمل اللجنة. واستند هذا الطلب إلى أن عائلات الشهداء تشكل طرفًا مباشرًا للإجراءات أمام لجنة التحقيق، ولهم الحق في معرفة الحقيقة حول المسؤولين عن قتل أبنائهم. كان بإمكان منح حق الاستجواب لعائلات الشهداء المساهمة في الكشف عن الحقيقة، لا سيما بواسطة عرض التناقضات الموجودة والتي كان من الممكن أن تُبرز، خلال الاستجواب، التناقضات في روايات أفراد الشرطة والمستوى السياسي الإسرائيلي. وقد مُنح مثل هذا الحق لعائلات ضحايا خلال عمل لجان تحقيق مشابهة في بريطانيا، خاصة اللجنة التي حققت في أحداث «يوم الأحد الدامي» في شمال أيرلندا. إلا أن لجنة التحقيق الإسرائيلية رفضت طلب عائلات الشهداء، مدعية أن منح مثل هذا الحق قد يمس بنجاحة الإجراءات أمامها.

- مجال عمل لجنة التحقيق وتطبيقه

شمل مجال عمل لجنة التحقيق (نطاق التحويل القانوني) مسألة ما سُمي بـ «التحريض». هناك إشكاليتان أساسيتان لشمل مسألة التحريض في مجال عمل لجنة التحقيق، وهما مترابطتان: الأولى قانونية والثانية سياسية. قانونيًا، يجب أن يكون عمل لجنة تحقيق رسمية موجهًا نحو

السلطة التنفيذية وأذرعها المختلفة. وتشكل اللجنة جسماً فاحصاً للسلطة التنفيذية، نابغاً منها، يخاطبها، وموجهاً لها. لا يجوز للجنة تحقيق رسمية ان تتجاوز نطاق إخفاقات السلطة التنفيذية، نحو المواطنين والاحزاب السياسية، اذ أن هؤلاء يواجهون مؤسسات أخرى تحقق معهم في حال خرقهم لأي من القوانين. الإشكالية السياسيّة الكامنة في إدراج مسألة «التحريض» في مجال عمل اللجنة هي استغلال هذا المصطلح للوم المجتمع العربي. ففي الخطاب السياسي الاسرائيلي المهيمن، «المحرض» هو دائماً وأبداً السياسي العربي المنتخب، والذي يُعبّر عن آلام وطموحات ومصالح شعبه. فهذا المصطلح هو، بالعبرية، كناية عن النواب العرب في الكنيست.

وقد أثبت تطبيق اللجنة لمجال عملها في سياق مسألة «التحريض» هذه المقولة مرة اخرى. إذ أن اللجنة حققت مع القيادات السياسية العربية فقط، في مسألة «التحريض»، دون غيرهم. أي بشكل مُميّز. كما لم تحقق لجنة التحقيق مع أي من القيادات السياسية الاسرائيلية غير الحكومية في مسألة التحريض، ولم تُحقق مع أي من المجتمع اليهودي حول هذا الموضوع، ولم تلق الهجمة على الناصرة يوم ٨ / ١٠ / ٢٠٠٠، التي نفذها سكان «نتسيرت عيليت» اليهود، أي صدى لدى اللجنة، فيما يتعلق بمسألة التحريض. وظلّ أرئيل شارون غائباً كلية عن مجريات لجنة التحقيق، على الرغم من أن زيارته للحرم الشريف يوم ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٠ كانت أحد الأسباب المركزية لما جرى فيما بعد. وتزيد غرابة الغياب الشاروني عن لجنة التحقيق من أثر التحقيق مع القيادات السياسية العربية بصدد تصريحات سياسية لهم منذ سنة ١٩٩٨، أي قبل سنتين من مظاهرات الاحتجاج في تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠.

وكان مركز «عدالة» توجهه الى لجنة التحقيق والى الحكومة، فور الإعلان عن مجال عمل اللجنة (التحويل القانوني) في تشرين الثاني ٢٠٠٠ وإدراج مسألة التحريض فيه. وفصل هذا التوجه الإشكاليات القانونية لتعريف مجال عمل اللجنة وطلب من الحكومة تغييره. كما طلب مركز «عدالة» من لجنة التحقيق العمل بموجب صلاحيتها المنصوص عليها في قانون لجان التحقيق، عن طريق التوجه الى الحكومة وطلب تغيير تعريف مجال عمل اللجنة بحيث لا يشمل مسألة «التحريض». لم تتلق هذه التوجهات أي رد. ولم يستلم مركز «عدالة» أي رد أيضاً على توجهه المحدد في نفس القضية، والذي ارسله الى لجنة التحقيق مباشرة بعد البدء بالتحقيق مع القيادات السياسية العربية.

- إلقاء اللوم على المجتمع العربي

لم تُرقُ مظاهرات الاحتجاج لدى المجتمع العربي في بداية تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠ للجنة التحقيق. وقد عبر أحد أعضاء اللجنة في إحدى جلساتها عن توجهها العام، بأن هذه المظاهرات لم تكن شرعية ولاقت ردًا غير شرعي من الشرطة. وبرز لوم المجتمع العربي، أي لوم الضحية، من خلال الأسئلة السياسية التي وُجّهت إلى قيادات هذا المجتمع، في حين لا تملك لجنة التحقيق الصلاحية بتوجيه هذه الأسئلة في سياق تحقيقها. وبلغ لوم الضحية ذروته عند إصدار رسائل التحذير لثلاثة من القياديين السياسيين العرب. ومما لا شك فيه أن هذه التحذيرات غير قانونية، وما هي إلا محاولة لخلق توازن مصطنع بين الضحية وجلادها.

- الاعتماد على معلومات سرية ومعادية من «الشاباك»

اعتمدت لجنة التحقيق على كميات كبيرة من المعلومات التي زودتها أجهزة المخابرات المختلفة، خاصة جهاز «الشاباك». وتطرق هذه المعلومات، بالأساس، إلى تحليل التيارات السياسية في المجتمع العربي. وبقيت أهم هذه المعلومات وأكثرها حساسية سرية وغير مكشوفة. كما مثل رئيس «الشاباك»، آفي ديختر، والمسؤول عن المنطقة الشمالية في نفس الجهاز، أمام لجنة التحقيق بصورة سرية، أي في جلسة مغلقة. وناقضت لجنة التحقيق ذاتها فيما يخص اعتمادها على هذه المعلومات عند إصدار رسائل التحذير للقياديين السياسيين العرب الثلاثة (النواب دهامشة وبشارة والشيخ صلاح). ففي رد على رسالة مركز «عدالة» في هذا الصدد، أعلنت لجنة التحقيق أن مصدر رسائل التحذير هو مادة اللجنة المكشوفة فقط وليس السرية. إلا أنه في رسالة لاحقة للجنة التحقيق، صرحت بأن هناك مادة سرية لـ «الشاباك» أمام اللجنة، تشكل أحد المصادر لإصدار رسائل التحذير.

وليس هناك أدنى شك في أن المعلومات التي أمدّها بها «الشاباك» لجنة التحقيق، لا سيما تلك المتعلقة بالتيارات السياسية في المجتمع العربي، لا تشكل «تحليلاً موضوعياً» لتطور هذه التيارات. ومعلومات «الشاباك» بصدد التيارات السياسية في المجتمع العربي معادية بوضوح لهذه التيارات، وتشكل بحد ذاتها موقفاً سياسياً حكومياً يجب تهميشه في المجتمع العربي والاسرائيلي ومناهضته علنياً ومن دون وجل. وادعى مركز «عدالة» في مرافعته أمام «لجنة أور» أن «الشاباك» هو جهاز

مخابراتي يعمل ضمن صلاحيات مكتب رئيس الحكومة الموسعة، ومواقفه التحليلية المعادية للتيارات السياسية العربية كانت بمثابة مدخل لتدخل عملي وغير قانوني في حق المجتمع العربي في أن ينظم ذاته سياسياً. وكان على « لجنة أور »، من ناحية قانونية، عدم اعتماد معلومات « الشبابك » لسببين مركزيين: الأول، موقع « الشبابك » كجهاز في مكتب رئيس الحكومة وكون مواقفه مرتبطة بهذا المكتب، وتعتبر تدخلاً غير شرعي في حق التنظيم السياسي؛ والثاني، يتعلق بالتمييز المحيط بمعلومات « الشبابك »، إذ لم يقدم مثلها أو لم يطلب منه مثل هذه المعلومات فيما يخص التنظيم السياسي لغير العرب .

– ماذا كان على تقرير لجنة التحقيق أن يشمل ؟

لكي يكون بالامكان اعتبار تقرير لجنة التحقيق تقريراً جاداً، أوفى مسألة قتل ١٣ مواطناً عربياً وإصابة المئات الآخرين حقاً، ومنح الوزن اللائق للمعلومات التي قدمت للجنة التحقيق، من مركز « عدالة »، والمتوفرة لديها بوسائل أخرى، كان على هذا التقرير أن يشمل العناصر التالية :
– تحديد هوية مرتكبي القتل في كل حالة من حالات الاستشهاد في بداية تشرين الأول /
أكتوبر ٢٠٠٠ ؛

– مسؤولية المستوى السياسي الاسرائيلي ؛

– مسؤولية باراك وبن عامي المباشرة عن مقتل ١٣ مواطناً عربياً واصابة المئات الاخرين ؛

– مسؤولية قيادة الشرطة ؛

– مسؤولية مباشرة لمقتل ١٣ مواطناً عربياً وإصابة المئات الآخرين ؛

– توصية بمنع الشرطة من الاستعانة بالقوة الفتاكة ضد المواطنين، لا سيما المواطنين العرب (على سبيل المثال لا الحصر: منع استعمال الرصاص الحي، والرصاص المغلف بالمطاط، والقناصة) ؛

– تحليل وشجب التعامل العنصري في الشرطة ضد المواطنين العرب ؛

– تحليل وشجب العنصرية المأسسة في اسرائيل ضد المواطنين العرب، خاصة في مجالات

الارض والمسكن والاقتصاد والتعليم ؛

– تحليل وشجب العنصرية الشعبية في المجتمع اليهودي ضد المواطنين العرب .

أوراق إسرائيلية

ملخص التقرير (صياغة رسمية)

مقدمة التقرير

١. في مطلع تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠ وقع أمرٌ جليلٌ في إسرائيل . فقد قتل أربعة عشر شخصاً، من بينهم ١٣ مواطناً إسرائيلياً وشخص آخر من غزة وأصيب آخرون، وذلك في سلسلة من المظاهرات العنيفة و«أعمال الشغب»، في أماكن مختلفة في أنحاء البلاد، خاصةً في الشمال، وفي صدامات بين مواطنين وبين قوات الشرطة. وبحسب التسلسل الزمني لمقتلهم، فإن القتلى الأربعة عشر هم:

١. المرحوم محمد أحمد جبارين، من أم الفحم. أصيب في أم الفحم بتاريخ ١-١٠-٢٠٠٠ وتوفي في نفس اليوم؛
٢. المرحوم رامي حاتم غرة، من جت. أصيب في جت بتاريخ ١-١٠-٢٠٠٠ وتوفي في نفس اليوم؛
٣. المرحوم أحمد إبراهيم جبارين، من أم الفحم. أصيب في أم الفحم بتاريخ ١-١٠-٢٠٠٠ وتوفي بتاريخ ٢-١٠-٢٠٠٠؛
٤. المرحوم مصلح حسين أبو جراد، من سكان دير البلح في المناطق المحتلة. أصيب في أم الفحم بتاريخ ٢-١٠-٢٠٠٠ وتوفي في نفس اليوم؛
٥. المرحوم إياد صبحي عارف لواننة من الناصرة. أصيب في الناصرة بتاريخ ٢-١٠-٢٠٠٠ وتوفي في نفس اليوم؛
٦. المرحوم وليد عبد المنعم أبو صالح، من سخنين. أصيب في سخنين بتاريخ ٢-١٠-٢٠٠٠ وتوفي في نفس اليوم؛

٧ . المرحوم عماد فرج غنایم، من سخنین . أصیب فی سخنین بتاريخ ٢-١٠-٢٠٠٠ وتوفي فی نفس الیوم؛

٨ . المرحوم أسیل حسن عاصلة من عرابة . أصیب بالقرب من عرابة بتاريخ ٢-١٠-٢٠٠٠ وتوفي فی نفس الوقت؛

٩ . المرحوم علاء خالد نصار، من عرابة . أصیب بالقرب من عرابة بتاريخ ٢-١٠-٢٠٠٠ وتوفي فی نفس الیوم؛

١٠ . المرحوم رامز عباس بشناق من کفر مندا . أصیب فی کفر مندا بتاريخ ٣-١٠-٢٠٠٠ وتوفي فی نفس الیوم؛

١١ . المرحوم محمد غالب خمایسی، من کفرکنا . أصیب فی کفرکنا بتاريخ ٣-١٠-٢٠٠٠ وتوفي بتاريخ ٤-١٠-٢٠٠٠؛

١٢ . المرحوم بخور یهودا جان، من ریشون لتسیون . أصیب فی شارع الشاطی بجانب جسر الزرقاء بتاريخ ٧-١٠-٢٠٠٠ وتوفي فی نفس الیوم؛

١٣ . المرحوم عمر محمد عکاوي من الناصرة . أصیب فی الناصرة بتاريخ ٨-١٠-٢٠٠٠ وتوفي فی نفس الیوم؛

١٤ . المرحوم وسام حمدان یزبک، من الناصرة . أصیب فی الناصرة بتاريخ ٨-١٠-٢٠٠٠ وتوفي بتاريخ ٩-١٠-٢٠٠٠ .

فی أعقاب الأحداث المذكورة أقامت الحكومة الاسرائيلية فی البداية لجنة فحص للأحداث، برئاسة القاضي المتقاعد شالوم برنر . فی أعقاب توصية رئيس لجنة الفحص بإنهاء عمل لجنة الفحص وتعيين لجنة تحقیق بحسب قانون لجان التحقيق من العام ١٩٦٨ (فیما يلي : قانون لجان التحقيق)، أوقفت لجنة الفحص عملها وقررت الحكومة یوم الجمعة الموافق الثامن من تشرين الثاني للعام ٢٠٠٠ إقامة لجنة تحقیق بحسب القانون المذكور . فی قرار الحكومة إقامة لجنة التحقيق تقرر ما يلي :

« أ . أن الصدمات بین قوات الأمن و بین مواطنین یهود وعرب والتي من ضمن ما وقع فیها، مقتل وجرح إسرائیلیین إبتداءً من یوم ٢٩ أیلول ٢٠٠٠، هي موضوع ذو أهمية جماهيرية حیوية يستأهل الفحص؛

ب . بما یلائم ذلك :

١ . إقامة لجنة تحقيق وفقاً للبند ١ من قانون لجان التحقيق للعام ١٩٦٨ ، بصدد المذكور أعلاه .
٢ . ستقوم اللجنة بالتحقيق في تسلسل الأحداث وستخرج بنتائج واستخلاصات بصدد كل ما جرى في هذه الأحداث ، وبصدد العوامل التي أدت إلى وقوعها في ذلك الوقت ، بما في ذلك تصرف المحرضين والمنظمين والمشاركين في الأحداث من كل الأوساط ، وقوات الأمن .

٣

٤ . ستقدم اللجنة توصياتها واستخلاصاتها للحكومة بحسب ما تراه مناسباً .
وبحسب ما قرره رئيس المحكمة العليا ، أهرون براك ، فإن اللجنة تألفت من : ثيودور أور ، القاضي في المحكمة العليا - رئيس اللجنة ؛ سهل جراح ، نائب رئيس المحكمة المركزية في الناصرة ؛ وبروفسور شمعون شمير . بتاريخ ١٧-٦-٢٠٠١ إستقال القاضي جراح من عضويته في اللجنة ، لأسباب صحية ، وعُيّن بدلا منه هاشم خطيب ، قاضي المحكمة المركزية في الناصرة .
بعد إقامتها بقليل توجهت اللجنة إلى الجمهور الواسع لدعوة كل من يمكنه المساعدة في عملها ، للإدلاء بشهادته أو بأدلة يملكها لجامعي المواد الذين عيّنتهم اللجنة . وعلى الرغم من هذا التوجه ، لبى القليلون نداء اللجنة مما أدى إلى مواجهة صعاب غير قليلة في مسألة جمع المواد المتعلقة بعملها .
٢ ، أ . بشكل عام ، فإن أولئك الذين شاركوا في الأحداث من الوسط العربي ، أو كانوا شهوداً عليها ، لم يتوجهوا إلى اللجنة للإدلاء بما لديهم . كما امتنع قسم منهم عن ذلك ، نتيجة التخوف على ما يبدو من إتهامهم بالمشاركة في الأحداث ، مع كل ما قد يترتب عن ذلك . وقد استجاب آخرون للإدلاء بما لديهم فقط أمام محامين ناشطين في أطر جمعيات عربية ، مثل « عدالة » ، المركز القضائي لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (فيما يلي : عدالة) ، ومركز « مساواة » لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل . ونُظر في هذه الإفادات ، التي وصلت أصلا إلى علم جامعي المواد الذين عيّنتهم اللجنة ، بعد مرور أشهر على بداية عمل اللجنة . وقد وصل قسم من هذه الإفادات بعد مرور حوالي عشرة أشهر على تعيين اللجنة . ووصلت الإفادات بشكل عام (ولكن ليس دائماً) وهي مَصُوغَة خطياً ، على شاكلة بيانات خطية موقعة . ومع أن جامعي المواد الذين عيّنتهم اللجنة حققوا مع الشهود المختلفين ، إلا أن ذلك تمّ بعد أن صيغت شهاداتهم سلفاً ، في ظروف كان آخرون ، وليس المحققين من جانب اللجنة ، ضالعين بها . نذكر في هذا السياق أننا ، وبما يقرب إقامة اللجنة ، توجهنا مرات كثيرة إلى مركز « عدالة » ، الذي ركّز إستجواب غالبية الشهود من الوسط العربي ، لكي يزودنا

بقائمة هؤلاء الذين كانوا شاهدين على الأحداث موضوع التحقيق، والذين توجهوا له، ولكننا لم نحصل على مثل هذه القائمة.

وقد أدى غياب هؤلاء الشهود في الفترة القليلة التي تلت إقامة اللجنة، إلى الاثقال على التحقيق مع الشرطيين الذين كانوا ضالعين في الأحداث المختلفة، وذلك لأن المحققين لم يملكوا أية صيغة مختلفة أو مناقضة.

ب. نبعت صعوبة أخرى في عمل اللجنة من حقيقة أن غالبية رجال الشرطة الذين شاركوا في الأحداث لم يوثقوا الأحداث بشكل لائق، بعد الأحداث بقليل، إن كان عن طريق تحضير تقارير من جانب الشرطيين الذين شاركوا في الأحداث المختلفة، وإن كان عن طريق إجراء تحقيقات بحثية للأحداث، للعوامل التي أدت لها ولنتائجها. وكما أوضح فإن قسماً صغيراً فقط من الشرطيين حضروا تقارير عن الأحداث التي شاركوا بها. وفيما يخص عدداً كبيراً من الأحداث، فإنه لم تُجرَ أية تحقيقات بحثية كان من الممكن أن تفسر وتدل على ما حدث فيها. وسنتطرق لموضوع إعدام إجراء التقارير والبحوث في هذا التقرير، لاحقاً. بنيتنا هنا التشديد على الصعوبة التي رافقت عملية استيضاح الوقائع وذلك مرده لأن قسماً كبيراً من الأحداث لم يوثقها الشرطيون الذين شاركوا بها، كما أسلف. وقد أدلى هؤلاء الشرطيون بإفاداتهم بعد مرور أشهر على وقوع الأحداث. وفي ضوء ما تقدم، اصطدمت اللجنة بظاهرة عدم تذكر الشهود لتفاصيل ذات أهمية تخص الأحداث المختلفة. واصطدمنا أيضاً بظاهرة عدم جمع الأدلة «الغرضية» في عدد من الأحداث، بعد وقوعها مباشرة، ليكون بإمكان هذه الأدلة إفادة التحقيق، في حالة أجريناه نحن أو أن عناصر تحقيق أخرى أجرته، مثل دائرة التحقيق مع الشرطيين («ماحاش»).

ج. ترتبط صعوبة أخرى بمعارضة غالبية عائلات الشهداء لتشريح جثث الأبناء، بالإضافة إلى معارضة إخراج الجثث من القبور لغرض فحصها. في حالات معينة كان من الممكن أن يؤدي فحص كهذا إلى الحسم فيما إذا كان الموت نتيجة لإطلاق الرصاص الحي أو لرصاص مغطى بالمطاط، مع كل الاسقاطات التي كان من الممكن أن تكون لتقرير سبب الموت ومن سببه. وعارضت عائلات الشهداء تشريح الجثث في وقت حقيقي ووثق محققو الشرطة معارضتهم خطياً. كما أن العائلات ردت بالسلب على طلب لجنة التحقيق إخراج الجثث من القبور، في الحالات التي أوصى بذلك الطبيب الشرعي، والذي اعتمد في توصياته على كل المواد الطبية ذات العلاقة. وفي ضوء الظروف الخاصة

لهذه الحالة ونتيجة لحساسية العائلات بشأن موضوع إخراج الجثث من القبور، كما طرحت أمامنا، لم نعتقد أنه من اللائق لنا كـلجنة جماهيرية، أن نتخذ خطوات قضائية للعمل على إخراج الجثث من القبور لغرض فحصها، خلافاً لرغبات العائلات الواضحة.

د . ويتعلق نقص آخر للأدلة، أثقل على عمل اللجنة، بتقييمات للوضع جرت في ٣٠-٩-٢٠٠٠ وفي ١-١٠-٢٠٠٠ مساءً، بإدارة رئيس الحكومة. ولم تُوثق هذه التقييمات، كما هو متبع في حالة تقييمات الأوضاع عامة، عن طريق التسجيل بواسطة إسطوانة أو كتابةً. ونتيجة لذلك، وُجدت تسجيلات جزئية فقط حول ما قيل في هذه الجلسات واتضح حالات كثيرة من عدم الملاءمة بين الصيغ المختلفة حول ما قيل. ويتمتع هذا النقص بأهمية خاصة نتيجة لأهمية جلستي التقييم المذكورتين. الأولى، جرت في الليلة التي سبقت إندلاع أحداث تشرين الأول / أكتوبر، والثانية جرت في الفترة الزمنية المصيرية بين اليوم الأول لأحداث تشرين الأول / أكتوبر وبين اليوم الثاني. وللأقوال التي وردت في هاتين الجلستين أهمية في موضوع تعليمات المستوى السياسي التي وُجّهت للشرطة. وكما سيتضح لاحقاً، فإن هذا النقص التوثيقي الزمناً بتقصي الحقائق المتعلقة بما قيل في هاتين الجلستين عن طريق تسجيلات جزئية ودلائل ظاهرية.

٣. المواد التي طرحت أمام اللجنة ضخمة جداً. فقد جبي جامعو المواد الذين أرسلتهم اللجنة حوالي ٥٠٠ بيان من شهود مختلفين. واستمعت اللجنة إلى ٤٣٤ شهادة، كانت ٥٨ شهادة منها لشُهاد أدلوا بشهاداتهم في مرحلة الشهادات الأولى، قبل إرسال البلاغات بحسب البند ١٥ من قانون لجان التحقيق (رسائل التحذير). وقبلت اللجنة بـ ٢٧٥، ٤، بينة. وتشمل كل مواد التحقيق على عشرات آلاف الصفحات. كما أجرت اللجنة، وخلال ثلاثة أيام، زيارات لأماكن الأحداث، لكي يكون بمقدور أعضاء اللجنة الانطباع بأنفسهم من الأماكن التي وقعت فيها الأحداث ومن الظروف الميدانية في كل واحد من هذه الأمكنة. وساعدت هذه الزيارات على فهم شهادات الكثيرين من الذين أدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة.

٤. في إطار كتاب تعيين اللجنة ألقى على عاتقها مهمة التحقيق في تسلسل الأحداث والتوصل إلى نتائج واستخلاصات بصددتها، إضافةً إلى العوامل من وراء إندلاع هذه الأحداث. والحديث يدور عن إنتشار واسع جداً للأحداث، يشمل أحداثاً في أماكن مختلفة في شمال البلاد وأيضاً في أماكن أخرى في أرجاء الدولة. سنحاول إعطاء صورة شاملة للأحداث. ومع ذلك، لن يكون بوسعنا

التركز في كل الأحداث مع أيراد كل التفاصيل التسلسلية. ويمكن أن يؤدي مثل هذا التركيز في كل حدث وحدث إلى الإثقال بتفاصيل كثيرة، من دون أن يحمل أي تأثير أو تغيير على صورة الوضع بشموليتها، وبمميزاتها المختلفة. وفي إطار هذه الرغبة في التركيز في أحداث أساسية، توصلنا إلى قرارين يتعلقان بشمولية هذا التقرير للأحداث المختلفة.

بحسب القرار الأول، سنتركز في أحداث وقعت ابتداءً من ١-١٠-٢٠٠٠ (فيما يلي: أحداث تشرين الأول / أكتوبر). لن نتجاهل بالطبع الأحداث التي جرت في «الحرم الشريف» («هار هبايت» - بلسان النص الأصلي) يوم ٢٨-٩-٢٠٠٠، اليوم الذي زار فيه عضو الكنيست أرئيل شارون «الحرم الشريف»، ولن نتجاهل أيضاً الأحداث التي جرت في يوم ٢٩-٩-٢٠٠٠، اليوم الذي وقعت فيه الصدمات بين قوات الشرطة وبين مصليين في «الحرم الشريف»، حيث قتل فيها سبعة اشخاص. وكانت هذه الأحداث من بين العوامل الفورية والمسرعة لأحداث تشرين الأول / أكتوبر. سنصف هذه الأحداث وسنتطرق إليها بتوسع كعوامل لتصعيد التوترات. ومع ذلك، لن ندخل في عواملها ولن نتطرق لفحص المسؤولية عن الأحداث التي وقعت في ٢٨-٩-٢٠٠٠ وفي ٢٩-٩-٢٠٠٠ في «الحرم الشريف». ويتعرض كتاب تعيين اللجنة، المذكور أعلاه، للأحداث ابتداءً من ٢٩-٩-٢٠٠٠ ويستثني بصريح العبارة يوم ٢٨-٩-٢٠٠٠. وفيما يخص يوم ٢٩-٩-٢٠٠٠، فإننا سنتطرق إليه تحت باب العوامل التي أدت لاندلاع الأحداث، من دون الخوض في مسألة المسؤولية عن الأحداث التي وقعت فيه، وذلك لسببين:

أولاً، لأن المصابين في ذلك الحدث لم يكونوا مواطنين إسرائيليين، وفي الفقرة أ من كتاب تعيين اللجنة الحديث هو عن «مواطنين»؛ ثانياً، لأننا رأينا من المناسب التركيز في الأحداث التي بدأت في الفتح من تشرين الأول، نتيجة لخصوصية هذه الأحداث ومميزاتها. وتتميز هذه الأحداث بالصدمات العنيفة في أماكن عدة، تزامنياً، داخل الخط الأخضر، بين قوات الشرطة وبين مواطنين؛ بإغلاق مثيري «أعمال الشغب» لمحاو سير؛ بالمواجهات بين مواطنين يهود وبين مواطنين عرب؛ وبمشكلة إنعدام الحوار الكافي بين ممثلي السلطة وبين قياديين من الوسط العربي. ومعاً، تطورت هذه الأحداث إلى أعمال مُخلّة بالنظام غير مسبوقه في إنتشارها وقوتها، بالإضافة إلى عدد القتلى وعدد الجرحى الكبير. وسيتركز التقرير في هذه الأحداث الخاصة التي وقعت في النصف الأول من شهر تشرين الأول ٢٠٠٠، وبالعوامل التي أدت لها وبتسلسلها، وبناتجها وبالتوصيات المترتبة عليها. وتلخيصاً،

فإن التقرير في غالبته ستركز في الفترة الواقعة بين ١ و ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٠، وهي فترة الأحداث الرئيسية، بينما سيتم التطرق إلى أحداث الأيام الثلاثة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول ٢٠٠٠ في فصول الخلفية والعوامل فقط، لأن قسماً منها يشذ عن التحويل في كتاب التعيين وقسماً آخر لأنه سبق الأحداث الرئيسية. وبحسب ذلك، فإن هذا التقرير سيتطرق إلى هذه الأيام سوية كفترة تحمل في طياتها عوامل وسيرورات أدت إلى إندلاع الأحداث الأساسية في ١-١-٢٠٠٠.

القرار الثاني هو أننا سنتركز أيضاً في الأحداث الرئيسية من أحداث تشرين الأول / أكتوبر نفسها، وسنذكر البقية باختصار. الأحداث التي سنتركز بها هي تلك التي قُتل خلالها ١٤ إنساناً، وأحداث إضافية أخرى، فيها من الأهمية أو المميزات الخاصة ما يُبرر التطرق الخاص لها وبتوسّع أكبر.

٥. حاولنا في الأحداث التي سنتطرق إليها، قدر الإمكان، التوصل إلى إستنتاجات بصدد العوامل التي أدت إلى جرح مواطنين، وحتى إلى قتلهم في حالات معينة، وذلك بالاعتماد على المواد التي أمامنا. ومع ذلك، لم نرَ من المناسب الدخول في تطرق تفصيلي من جمع أدلة تقنية كثيرة، مثل فحص مطابقة عشرات، إن لم يكن المئات، من الأسلحة مع هذه الرصاص أو تلك، والتي وُجدت في واحدة من حلقات الصدمات. وفي هذا السياق نورد ملاحظة أنه لم يكن بالإمكان، في عدد من الحالات، تقرير ما إذا كان استخدام السلاح تمّ على يد الشرطي المسجل على اسمه. بالإضافة، فإن تحقيقات طويلة ومفصلة في الموضوع المذكور كانت ستشذّ، بحسب رأي اللجنة، عن إطار النقاش الملائم لعملها. وفي كل تلك الحالات التي يمكن التوصل فيها ربما إلى الحقيقة عن طريق مثل هذه الفحوصات، فإن الأمر سيُعمل، إذا لم يكن غملاً حتى الآن، على يد عناصر التحقيق في «ماحاش» أو في الشرطة. وفي الحالات التي سنرى فيها ضرورة للتوصية بفتح تحقيق، فإننا سنوصي بذلك في هذا التقرير. وحقيقةً، في حالة واحدة شاذة، اعتقدنا فيها أن فحص السلاح الذي كان ضالماً فيها سيكون سهلاً، وكان الحديث يدور عن فحص عدد قليل نسبياً من الأسلحة، فإن الأسلحة فُحصت. هذا الأمر لم يُعمل في حالات أخرى، نتيجة للتعليقات المذكورة أعلاه.

٦. في تطرقنا للعوامل التي أدت إلى أحداث تشرين الأول / أكتوبر ولوصف الأحداث نفسها، كانت هناك أهمية للتطرق وذكر أحداث سابقة جرت فيها صدمات بين مواطنين من الوسط العربي وبين رجال الشرطة. وتكمن أهمية هذه الأحداث، بشكل عام، في الاستخلاص والاستنتاجات

التي تلقاها الضالعون في الأمر أو كان من المفروض أن يتلقوها . لقد قمنا بفحص مثل هذه الأحداث ، التي ليست في صلب عمل اللجنة ، وسندكرها عند الحاجة ، في كل مرة تعلق الأمر بموضوعنا . لم نتطرق إلى تفاصيل هذه الأحداث ، أولاً ، لأن اللجنة لم تُعَيَّن للتحقيق فيها ؛ وثانياً ، كان هذا الأمر سيظل عمل اللجنة من دون أي مبرر .

٧ . هناك إختلافات في الرأي كثيرة حول حقائق كثيرة ، يحمل الحسم فيها أهمية بالنسبة لعمل اللجنة . كذا الأمر بالنسبة لتصرف الذين شاركوا في أحداث تشرين الاول / أكتوبر ؛ كذا الأمر بالنسبة لصيغة ومضمون تصريحات مختلفة خرجت عن أصحاب مهام وآخرين والمتعلقة بالأحداث ؛ كذا الأمر بالنسبة لأوامر وتعليمات صدرت عن قادة في الشرطة ، وبالنسبة للتعليمات والتوجيهات السياسية لنشاط الشرطة والتي صدرت عن المستوى السياسي ؛ وكذا بالنسبة للعلاقة السببية بين أعمال أو تصريحات مختلفة وبين المسّ بالمواطنين ، وأيضاً في مواضيع حقائقية أخرى . والحسم في هذه الخلافات منوط بالتطرق إلى شهادات كثيرة ، بينها شهادات تناقض تناقضاً تاماً شهادات أخرى . لن نصف بالتفصيل في هذا التقرير كل إختلاف ولن نفصل كل صيغة وصيغة من الشهادات المختلفة المتعلقة بكل إختلاف . ومع ذلك ، نوضح أن الصيغ والادعاءات المختلفة للشهود المختلفين ، والمستندات المتعلقة بالموضوع ، كانت كلها أماننا عند تقرير الحقائق والاستنتاجات النابعة منها ، والاستنتاجات التي توصلنا إليها ، توصلنا إليها بناء على مجمل الأدلة ذات العلاقة .

٨ . ما عدا الأسئلة الحقائقية الكثيرة المتعلقة بوصف أحداث تشرين الاول / أكتوبر الصعبة بحد ذاتها ، والتي كان على اللجنة أن تبدي رأيها فيها ، فإن عمل اللجنة كان منوطاً أيضاً بالتطرق لمواضيع كثيرة أخرى ذات علاقة متينة بأحداث تشرين الاول / أكتوبر والعوامل المؤدية لها . ومن بين هذه المواضيع تلك المتعلقة بتعامل الشرطة مع أعمال الشغب ، ومن ضمن ذلك الوسائل التي استعانت بها ، المسموحة منها والمحظورة ؛ نشاط العناصر المختلفة في الشرطة ما قبل الأحداث وخلالها ، والوسائل التي تحتاجها الشرطة ؛ مواضيع أخرى تشمل ، من ضمن ما تشمله ، نشاط قياديين من الوسط العربي ما قبل الأحداث وخلالها ؛ العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل في الماضي والحاضر ؛ وكذلك مواضيع أخرى إضافية . وهنا أيضاً عملنا على تصنيف وتقرير أية مواضيع سنتطرق إليها من مجمل « غابة » المواضيع .

٩ . جزء من المواد والأدلة التي عُرضت أمام اللجنة غير مفتوح أمام الجمهور ، بناءً على قرار اللجنة

وبناءً على صلاحيتها وفقاً للبند ١٨ (أ) من قانون لجان التحقيق . كان حجم هذه المواد صغيراً، إنطلاقاً من الرغبة في كشف مواد الأدلة أمام الجمهور، قدر الإمكان . وقد فُتحت هذه المواد كلما تطلب الأمر، أمام الشخصيات المحذرة التي أرسلت إليها اللجنة رسائل تحذير، وكانت المواد متعلقة بهم .

في كل الأحوال، وهذا الأهم، قررنا قول كل ما اخترنا قوله— وذلك على الرغم من الجهود المنوط بذلك— في هذا التقرير المكشوف برؤيته، من دون إعتقاد أي جزء سري . وهنا أيضاً كان الاعتبار بأنه كلما كانت الأمور مكشوفة، كلما كان الأمر أفضل . ونشر التقرير كله أمام الجمهور سيمكّن الأخير من معرفة كل الحقائق والتعليقات التي يستند إليها هذا التقرير .

في تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠ ارتجّت البلاد

ارتجّت البلاد في أحداث تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، وكانت « أعمال الشغب » التي وقعت في الوسط العربي داخل الدولة في القسم الأول من هذا الشهر، غير مسبوقه. وكانت الأحداث شاذة وخارجة عن المألوف من عدة نواح. وقد شارك فيها الآلاف، وفي أماكن عدة، وفي نفس الوقت. وكانت حدة العنف والعدائية التي انعكست في الأحداث كبيرة جداً، ضد قوات الأمن من جهة، وضد المواطنين من جهة أخرى.

وفي عدد قليل من الحالات، جرت محاولات للوصول إلى أماكن سكن يهودية بهدف التهجم عليها. كما أن مفارق طرق رئيسية سُدّت لأوقات متواصلة، وشوّشت حركة السير إلى أماكن سكن يهودية تشويشاً كبيراً، وفي بعض الحالات أوقفت تماماً، لأوقات طويلة. وفي عدد كبير من الحالات، تميّزت العدائية والعنف بإصرار كبير وتواصلًا لأوقات طويلة. عملت الشرطة على إعادة النظام واستعانت بوسائل مختلفة لتفريق المتجمهرين. وكننتيجة للاستعانة بهذه الوسائل، التي شملت إطلاق الرصاص المغلف بالمطاط، وفي حالات معينة شملت إطلاق الرصاص الحي، قُتل مواطنون عرب وأصيب كثيرون آخرون. في الموجة الثانية من الأحداث، وقعت في عدة أماكن أعمال شغب قام بها يهود ضد عرب، جاءت رد فعل على الأحداث.

دمج غير مسبوق

انضوت أعمال الشغب في الدولة مع أعمال شغب صعبة وقعت في مناطق الضفة الغربية وغزة. وأشارت شخصيات عربية جماهيرية بارزة إلى أن هذا لم يكن وليد الصدفة، وهو يعكس التفاعل بين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وبين الفلسطينيين خارجه. كما أن الدمج بين الأحداث هو غير مسبوق.

غليان متواصل وتصاعد الراديكالية

كانت الأحداث وطابعها الشاذ ونتائجها الخطيرة وليدة لعوامل عميقة أدت إلى خلق وضع محتمل الانفجار عند الجمهور العربي في إسرائيل. فقد فشلت الدولة وحكوماتها المتعاقبة في عدم مواجهة المشاكل الصعبة الناتجة عن تواجد أقلية كبيرة من العرب داخل إسرائيل، بشكل معمق وشامل. وتميز التعامل الحكومي مع الوسط العربي بغالبيته بالاهمال وبالتمييز. وبموازاة ذلك، لم يُفعل ما يكفي من أجل تطبيق القانون في الوسط العربي، مما أدى إلى تجذّر ظواهر غير قانونية وغير مرغوبة في هذا الوسط.

نتيجة لهذا، ونتيجة لعمليات وسيروورات أخرى، سادت في الوسط العربي ضائقة صعبة في مجالات مختلفة. وتجلت هذه الضائقة، من ضمن ما تجلت به، بظواهر الفقر والبطالة والنقص في الأراضي وبمشاكل صعبة في الجهاز التعليمي وأعطاب جوهرية في مجال البنى التحتية. كل ذلك أثار غلياناً متواصلًا، إزدادت حدته قبل تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠.

العامل الثاني يتلخص في عملية تصاعد الراديكالية الأيديولوجية-السياسية في الوسط العربي. وقد تجلت هذه السيروورات، من ضمن ما تجلت به، في مظاهر مختلفة من التماثل وحتى الدعم لكفاح الفلسطينيين ضد دولة إسرائيل. وكان تصاعد الراديكالية مرتبطاً أيضاً بازدياد قوة الاسلام السياسي في إسرائيل في الفترة التي سبقت الأحداث.

صدامات عنيفة بنموذج ثابت

بالإضافة إلى العامل العميق المذكور من وراء الأحداث وشدتها، أتت تصرفات قيادة الوسط العربي لتزيد من وقع الأمور. فالقيادة العربية لم ترَ من المناسب تسييج مطالب الأقلية العربية ضمن مسارات ديمقراطية شرعية فقط. كما أنها لم تستوعب أن أعمال الشغب العنيفة وسدّ المفاوق والتماثل مع نشاطات مسلحة ضد الدولة ومواطنيها، كلها تشكل تهديداً على مواطني الدولة اليهود وتمسّ مسألاً شديداً بالنسيج الهش الذي تنبني عليه العلاقات بين العرب واليهود في الدولة. وخلال ذلك، بدأ بالتشكل نموذج من التهديد بالعنف الشديد والاستعانة بالعنف لغرض تحصيل مطالب مختلفة.

واقتراباً من سنة ٢٠٠٠ وخلالها، كان بالامكان رؤية إرتفاع ملحوظ في تواتر الصدمات مع الشرطة وفي حدتها. وعلى الرغم من أن تحول المظاهرات المنظمة إلى أعمال شغب غير منضبطة، تكرر مراراً وبمثابرة، إلا أن القيادة العربية لم تحرك ساكناً من أجل منع التدهور إلى العنف، ولم تُحذّر من مخالفة القانون في المظاهرات وفي الاعتصامات التي بادرت إليها. وأيضاً: في الأيام التي تلت كل حادثة إعتادت الشخصيات الجماهيرية، في مقالاتها وخطاباتها، على كيل المديح للنشاطات الاحتجاجية، وبضمنها النشاطات العنيفة.

إنعدام التأهيل والتألل

على إمتداد الفترة التي أدت إلى أحداث تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، نضج الاستيعاب بأن مثل هذه النشاطات يمكن أن تؤدي إلى أعمال شغب صعبة وواسعة النطاق. وعلى الرغم من الشرطة أدركت ذلك وقامت بعمليات مختلفة من أجل مواجهة ذلك، إلا أن قيادة الشرطة والقيادة السياسية فشلتا لأنهما لم تنتهياً كما يجب لإمكانية إندلاع مواجهات واسعة النطاق. وانعكس هذا الفشل في إنعدام سياسة واضحة لمعالجة هذه الأحداث خلال اليومين الأولين، المصيريين. وانعكس في إنعدام التأهيل الكافي وفي إنعدام التزود لدى الشرطة بما يكفي من الوسائل الملائمة لتفريق الاخلال بالنظام. وانعكس في إعتمااد الشرطة الكبير في مواجهتها لأعمال الاخلال بالنظام، على وسيلة شديدة الاشكالية، وهي الرصاص المغطى بالمطاط. وخلال هذا، لم يُفعل ما يكفي من أجل تأصيل الحاجة للامتناع قدر الامكان عن المسّ بجسد وبأرواح المواطنين، حتى أولئك الذين يخلون بالنظام.

زيارة شارون إلى الحرم

اقتترنت ببعضها البعض سلسلة من الأعمال والسقطات، بما يقرب الأحداث وخلالها، والتي أدت إلى تحقيق إحتتمالات التفجير، التي تزايدت يوماً بعد يوم. مثل زيارة أرئيل شارون للحرم. وبعد يوم واحد على هذه الزيارة، وقعت في المكان أعمال خطيرة أخلّت بالنظام، قتل خلال تفريقها على يد الشرطة، العديد وأصيب آخرون كثر. وكانت هذه هي الخلفية لبدء أعمال

الشغب الصعبة في الضفة الغربية. وقررت « لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل »، في مثل هذا الوضع الحساس، إخراج الجماهير إلى الشوارع. ومقابل هذه الخلفية، ومع العلم بالسيرورات المتواصلة وبالأحداث الصعبة التي وقعت خلال العام ٢٠٠٠، فشلت الشرطة والمسؤولون عنها من المستوى السياسي والقيادي، في عدم الأمر بتهيؤ ملائم للشرطة إستعداداً ليوم ١-١٠-٢٠٠٠. وكانت النتيجة، أن أعمال شغب بدأت في أماكن عديدة من دون أي رد فعل، وفي أماكن أخرى لم تستطع قوات الشرطة المتواجدة مواجهة أعمال الشغب كما يجب. وإلى حين عودة الشرطة إلى رشدها، حظيت الأحداث بدفعة وبدأ وقوع إصابات في الأرواح، والتي أدت بدورها إلى زيادة إستعمار الأحداث. و فقط، بعد مضي يوم دموي صعب، بتاريخ ٢-١٠-٢٠٠٠، تجندت الحكومة وعناصر مسؤولية في قيادة الجمهور العربي للعمل على تليين الأحداث ووقفها. وحتى بعد هذه المرحلة لم تتوقف الأحداث الصعبة فوراً، وقُتل خمسة مواطنين في أعمال مخلة بالنظام وقعت بعد تاريخ ٢-١٠-٢٠٠٠، ومع ذلك، لأنَّ وَحَقَّتْ طابع الأحداث العنيف، إلى أن عاد النظام ليستتب تدريجياً.

إيهود باراك

أثبت عدد من بنود رسالة الانذار التي وُجّهت إلى أيهود باراك. ووجدت اللجنة أنه أثبت أن باراك لم يكن يقظاً ومنصتاً بما يكفي، بحكم كونه رئيساً لحكومة إسرائيل، للسيرورات المتشكلة في المجتمع العربي في إسرائيل، والتي خلقت خلال فترة ولايته خشيةً حقيقيةً من إندلاع مواجهات على نطاق واسع. وانعكست هذه السقطة بأنه لم يستجب للتوجهات وللتوصيات بإقامة نقاش شامل في الموضوع، ولم يجرِ مثل هذا النقاش، على أرض الواقع. كما أثبت أن باراك لم يُولِ ما يكفي من الأهمية لضرورة التهيؤ الملائم في شرطة إسرائيل إستعداداً لانفجار مواجهات كالمذكورة أعلاه، وأنه نتيجة لذلك لم يُولِ ما يكفي من الأهمية لموضوع ذي أهمية إستراتيجية لدولة إسرائيل ولسلامة مواطنيها. وأثبت أيضاً أن باراك لم يَقم في الأيام الأولى للأحداث بخطوات كافية لمنع الشرطة من الاستعانة بوسائل فتاكة، أو تقييدها. وأثبت أيضاً أن باراك لم يَقم بواجبه لامتناعه عن الطلب من الشرطة أو من المسؤولين عن عملها، بتزويده بتقرير عيني، كامل ومفصل،

في أسرع وقت، عن طريقة عمل الشرطة في الأحداث العينية التي قُتل فيها مواطنون، أو أصيبوا بإصابات بالغة .

مقابل ذلك، لم يُثبت ما ادّعي تجاه باراك، بأنه أصدر تعليمات، إستعداداً ليوم ٢-١٠-٢٠٠٠، بفتح المفارق بكل الوسائل، أي: بأي ثمن . وفيما يخص هذا الشأن، تقرر أن باراك وجّه قوات الأمن بفتح شارع وادي عارة في نفس اليوم، على الرغم من الجنازات المفترضة في المكان، والتي شارك بها عشرات الآلاف . كما أنه أصدر تعليمات لقوات الأمن بإظهار إصرار في إبقاء ذلك المفرق، ومفارق أخرى، مفتوحة . وتقرر أن هذه التعليمات لم تكن غير معقولة، مع الظروف المعطاة، بما يبرر نقد باراك . وتقرر أيضاً، أن الاستعانة بالقنصاة بتاريخ ٢-١٠-٢٠٠٠، في مفترق أم الفحم شدّت عن التعليمات الصادرة، وأن باراك لم يتوقع ذلك .

ولم يثبت إدعاء آخر تجاه باراك، جاء فيه أنه لم يُول ما يكفي من الأهمية، في يومي ١ و ٢ تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، للأحداث الواقعة في نطاق الدولة، حتى بعد معرفته بشدة الأحداث في ١-١٠-٢٠٠٠، وبوقوع قتل في ذلك اليوم وبالتصعيد المتوقع في اليوم التالي، في أعقاب كل ذلك . وتقرر أنه لم يثبت ما هو منسوب لباراك بأنه لم يقم بما يكفي لتهدئة النفوس والأحداث أثناء حدوثها، وذلك في رفضه الالتقاء بقيادة العرب في إسرائيل حتى يوم ٣-١٠-٢٠٠٠ .

قررت اللجنة عدم الخروج بتوصية عينية بشأن باراك . وفيما يخص تأديته لمهامه كرئيس للحكومة، عبرت اللجنة عن رأيها بأنه لا يؤدي هذه المهام الآن، منذ الانتخابات في شباط ٢٠٠١، وبأن صفة رئيس الحكومة هي في جوهرها صفة منتخبة . وتوصلت اللجنة إلى الاستنتاج بأنه لا مكان للبحث أو التداول في الإسقاطات الممكنة لاستنتاجاتها على إمكانية ترشيح باراك لنفسه مستقبلاً لنفس الوظيفة .

بروفسور شلومو بن عامي

قررت اللجنة أنه ثبت أن شلومو بن عامي، وبصفته وزيراً للأمن الداخلي، في الفترة التي سبقت أحداث تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، لم يعمل ما فيه الكفاية من أجل ضمان جاهزية الشرطة لمواجهة على نطاق واسع في الوسط العربي، على الرغم من أنه كان يقظاً للسيرورات

التي أدت إلى رفع احتمالات وقوع أحداث من هذا النوع. وقررت اللجنة أيضاً أنه ولكونه وزيراً للأمن الداخلي، في الفترة التي سبقت تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، وفي الأيام الأولى للأحداث، لم يُبدِ بن عامي يقظة كافية بشأن الأخطار المتعلقة بالاستعانة بالرصاص المغطى بالرصاص عند تفرقة الإخلال بالنظام، ولم يَقم بالخطوات المطلوبة لمنع الاستعانة بمثل هذا النوع من الذخيرة أو تقييد الاستعانة بها في هذا النوع من الأحداث. كل ذلك على الرغم من معرفته، أو على الرغم من وجوب معرفته بذلك، بالمخاطرة الكبيرة الكامنة في الاستعانة بمثل هذا النوع من الذخيرة. وتقرر أيضاً أنه وفي فترة ولايته كوزير للأمن الداخلي، لم يُولِّ بن عامي الاهتمام الكافي المشتق من منصبه، في يومي ١-١٠-٢٠٠٠ و ٢-١٠-٢٠٠٠، لموضوع جاهزية الشرطة في المناطق التي كان من المتوقع أن تقع فيها أحداث عنيفة.

كما قررت اللجنة أنه ثبت ما نُسب لبن عامي، بأنه لم يعمل بحزم وصرامة خلال أحداث تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، على مراقبة عمل الشرطة، وذلك لامتناعه عن طلب تقرير عيني، كامل ومفصل، من الشرطة أو المسؤولين عنها، بشكل فوري، عن طريقة عمل الشرطة في الأحداث العينية التي قُتل فيها مواطنون أو أصيبوا بإصابات بالغة.

وقررت اللجنة أنه لم يثبت أن بن عامي كان شريكاً في التعليمات بشأن فتح المفارق بأي ثمن. وفيما يخص التوصية بشأن بن عامي، فإن اللجنة أولت الاعتبار لأن بن عامي لا يشغل الآن منصب الوزير، منذ تغيير السلطة سنة ٢٠٠١، ولأنه اعتزل العمل البرلماني. وذكرت اللجنة أن الكثير من الأيجاب برز في نوايا بن عامي وأعماله بشأن كل ما يخص عمل الشرطة في الوسط العربي. ومع ذلك، رأت اللجنة أن التوصيات التي توصلت إليها تدل على فشل جوهرى في القيام بمهامه المتوجبة من منصبه. وعلى خلفية فشله كوزير للأمن الداخلي، قررت اللجنة التوصية بالآلا يُعيّن بن عامي مستقبلاً وزيراً في هذه الوزارة.

الشيخ رائد صلاح

قررت اللجنة أنه ثبت ما نُسب للشيخ رائد صلاح، بأنه وبصفته رئيساً للجنح الشمالي للحركة الاسلامية، ورئيساً لبلدية أم الفحم وشخصية جماهيرية، كان مسؤولاً في الفترة التي

سبقت أحداث تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، وخاصة بين السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠، عن بث بلاغات متكررة تشجع على إستخدام العنف والتهديد بالعنف كوسيلة لتحقيق مطامح الوسط العربي . وإضافة، ثبت أنه نظم تظاهرات جماهيرية حامية حول موضوع المسجد الأقصى الحساس . كما ثبت أن الشيخ صلاح كان مسؤولاً عن بث بلاغات تنفي مجرد شرعية قيام دولة إسرائيل وتعرض الدولة على أنها عدو . كما ثبت أن الشيخ صلاح كان مسؤولاً عن بث بلاغات حول تنفيذ مجزرة مخططة ظاهرياً، في المسجد الأقصى بتاريخ ٢٩-٩-٢٠٠٠، كما كان مسؤولاً عن المقولات التي كالت المديح لاندلاع أعمال العنف الحادة وواسعة النطاق التي حدثت في الوسط العربي في بداية شهر تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠ .

وأخذاً بعين الاعتبار بأن الشيخ رائد صلاح لا يشغل اليوم أي منصب رسمي، وبعد اعتزاله لرئاسة بلدية أم الفحم، وبأن مهامه الآن تقع ضمن تنظيم تطوعي، فإن اللجنة لم ترَ مكاناً لتقديم توصيات ضده .

النائب عزمي بشارة - حزب التجمع الوطني الديمقراطي

د . عزمي بشارة هو رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي . في سبيل تقييم معاني الرسائل التي يبثها النائب بشارة، بشكل صحيح، يجب وضعها في الاطار الشامل لمواقفه السياسية المعلنة، كما يتم التعبير عنها في كتبه ومقالاته الكثيرة، وكذلك في برنامج حزبه . حسب مواقفه المعلنة، يعتبر النائب بشارة مسألة المواطنة في الدولة قيمة مركزية واطارا للعمل السياسي . انه يرفض افكار الانفصال عن الدولة ويشجب التعصب الديني والقومي . ويسعى بشارة وحزبه إلى احداث تغيير في وضع الأقلية العربية، حتى يتم تحقيق المساواة الكاملة وتغيير تعريف الدولة باتجاه تحويلها إلى «دولة كل مواطنيها» . ويصرح بشارة بأنه يدعو إلى تحقيق ذلك كله بطرق العمل الديمقراطي وليس بواسطة الكفاح المسلح . ويعرض اسلوبه هذا كخيار سياسي مبدئي ينطوي على معان تاريخية . لقد شجب خلال ظهوره أمام اللجنة، اللجوء إلى استخدام العنف، ونفى قيامه بوصف الاحداث التي كان من بين قادتها، ب«الانتفاضة»، وبرز بين قادة الجمهور العربي في شجبه لرشق الحجارة .

وعلى هذه الخلفية ناقشت اللجنة السؤال المتعلق بما اذا كانت نشاطات ورسائل النائب بشارة والحركة التي يقودها، تتفق مع احدى هذه المبادئ المعلنة، او انها هدفت إلى تصعيد طرق النضال وناصرت، بشكل مباشر أو غير مباشر، تفعيل العنف ضد سلطات الدولة. وناقش فيما يلي، هذه الجوانب لمواقف النائب بشارة والتجمع الوطني الديمقراطي. ولكي نرسم صورة لمجمل هذه الجوانب سنسهب في طرح الأمور، لكننا لن نتطرق إلى كل الادلة العلنية المطروحة أمامنا.

حسب بيان النائب بشارة والمواد التي نشرها حزبه، يتضح أنه كان لهم دورهم في المبادرة وادارة عمليات المقاومة العنيفة للشرطة عندما كانت تقدم على تنفيذ أوامر هدم البيوت. هذا ما حدث في ام السحالي، في نيسان ١٩٩٨، وهذا ما حدث في اللد، في حزيران ١٩٩٩.

كما كان التجمع الوطني الديمقراطي متورطا في اعمال عنف اخرى. فحسب التقارير، شارك عشرات نشطاء التجمع الوطني الديمقراطي، وبعضهم مقنعي الوجوه، في المواجهات مع الشرطة خلال التظاهرات التي جرت في شفاعمرو، في يوم الاستقلال، احتجاجا على اقامة احتفال بالعيد. كما كان للتجمع الوطني الديمقراطي دوره الناشط في احداث تشرين الاول / اكتوبر التي تطورت ووصلت حد خرق النظام. في الاول من تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٠، نشر الحزب بيانا في الصحف، قال فيه انه جرت بمبادرته، في اليوم السابق، عشرات التظاهرات الاحتجاجية على الشوارع الرئيسية وعلى مفارق الطرق في الجليل والمثلث، احتجاجا على احداث الأقصى. وتم في عدة أماكن، خاصة في كفر كنا، رشق الحجارة على السيارات المسافرة على الشوارع، ووقعت مواجهات مع قوات الأمن.

بعد ذلك، كان التجمع الوطني الديمقراطي ناشطا في احداث تشرين الاول / اكتوبر، ابتداء من الاول من تشرين الاول / اكتوبر وصاعدا. وافاد النائب عزمي بشارة بأن اعضاء القيادة والمكتب السياسي وكذلك اللجنة المركزية للحزب كانوا في كل مكان. وأشار، على سبيل المثال، إلى التواجد في ام الفحم وطمرة - اثنان من الاماكن التي شهدت مواجهات قاسية مع الشرطة.

عندما تطورت الاحداث ووصلت حد المواجهات العنيفة، ورآى الجميع خطورتها ونتائجها البالغة، لم يعمل قادة الحزب على تهدئة الأوضاع. وشهد بشارة شخصياً، بأنه ليس من عادته محاولة التوسط بين الشرطة والجمهور في مثل هذه الأوضاع. ولا خلاف على أن الحزب لم يدع

إلى الامتناع عن العنف . وفسر رئيس المكتب السياسي للحزب، د. جمال زحالقة، ذلك قائلاً أن مثل هذا التحذير كان من شأنه تعزيز النظرة المسبقة إلى العرب على أنهم يميلون إلى العنف . في المقابل يشير بيان نشره الحزب، في يوم ٢ / ١٠ / ٢٠٠٠، إلى دعوته لمواصلة المشاركة في النشاطات ومدحه وتأييده بدون تحفظ لكل ما حدث خلالها . ويشار إلى ان النائب بشارة اعرب في بيانه عن ثقته بأن اعضاء التجمع الوطني الديمقراطي جندوا وتجنّدوا للتظاهرات الجماهيرية المنظمة التي جرت خلال احداث تشرين الاول / اكتوبر، وانه يقدر بأنهم تواجدوا « في بعض المواجهات التي وقعت مع الشرطة » .

يتضح من الأدلة ان التجمع الوطني الديمقراطي اعتبر من واجبه « شحن » الجمهور من خلال دعوته المتكررة للكفاح . ان حقيقة دعوة الحزب للنضال هي مسألة تميز رسائل كل حزب، خاصة الحزب المعارض، وتتطرق، بشكل عام، إلى سبل النضال الشرعي . مع ذلك يبدو انه في الظروف المشار إليها، حظيت الدعوة إلى النضال بمعان متطرفة . وشهد الامين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي خلال مناقشات لجنة التحقيق، بأن التجمع الوطني الديمقراطي يعتبر ان من واجبه ومن حقه دعوة الجمهور إلى النضال . انه يدعي بأن هذا يعتبر تحريضا ايجابيا، رغم انه يعرف بأن « الامور تفقد جماحها، احيانا » .

في بعض الاحيان توحى تصريحات النائب بشارة بأن عدم النجاح في تحقيق انجازات بطرق العمل البرلماني والشرعي تخلق ضغوطات تحفز على التصعيد . لقد أوضح بشارة، في هذا الشأن، في بيان أدلى به أمام المسؤولين عن جمع المواد والأدلة لصالح اللجنة بما يلي : « اننا نعرف، كما تعرف الدولة، بأن نشاطنا الشرعي في البرلمان وفي لجان الكنيست وفي الانتخابات وفي الاجتماعات الجماهيرية المرخصة، وفي التظاهرات امام مبنى رئيس الحكومة، كلها تصل، احيانا، إلى نهايتها، إلى عدم المقدرة على التأثير بتاتا على عملية اتخاذ القرارات . وعندها تتولد ديناميكية مشتركة بين الجمهور والقيادة للاحتجاج بشكل اكثر راديكالية » .

كما يتضح تشجيع طرق العمل الراديكالي من خلال مديح النائب بشارة للاسرى الامنيين . في كتاب نشره حول الاقلية العربية في اسرائيل مجد بشارة الاسرى الذين يقضون فترات سجن طويلة في السجون الاسرائيلية، بسبب ما ارتكبه من مخالفات امنية خطيرة، شملت في احيان

كثيرة، التعرض لحياة مواطنين يهود في اسرائيل . لقد أشار بشارة إلى هؤلاء الأسرى على انهم « . . رمز يجسد ارث النضال البطولي » . يمكن لهذه الاقوال ان تجعل الاسرى الامنيين مثالا يحتذى به من قبل الجيل الشاب .

في شهادته امام اللجنة، تنكر بشارة لمصطلح «انتفاضة شعبية» وادعى انه لا يستخدم هذا المصطلح، لا بالنسبة للنشاطات الاحتجاجية للمجتمع العربي ولا بالنسبة لاحداث تشرين الاول / اكتوبر . يبدو ان ذاكرته قد خانته في هذه القضية . ففي يوم ١٠ / ٧ / ٩٨، نشرت صحيفة «فصل المقال» المتضامنة مع مواقف التجمع الوطني الديمقراطي، ان بشارة قال في اجتماع للجنة المتابعة، خلال مناقشتها لمسألة مصادرة الاراضي العربية في منطقة أم الفحم (المعروفة بأراضي الروحة) : « اننا لا نريد صفقات مع مكاتب الحكومة وانما النضال واعلان المواجهة على مستوى قطري، وفتح الملفات القديمة والاستعداد ليوم الارض في الثلاثين من آذار ١٩٩٩، الذي سيتحول إلى انتفاضة شعبية » .

في أعقاب الاحداث الخطيرة التي وقعت في ام الفحم في نهاية ايلول ١٩٩٨، والتي تم خلالها سد شارع وادي عارة لفترة زمنية طويلة، ووقعت مواجهات عنيفة مع قوات الامن، نشرت «فصل المقال» في ٢ / ١٠ / ٩٨، مقالا كتبه النائب بشارة . وأشار بشارة في مقالته إلى احداث ام السحالي وإلى المواجهات العنيفة في ام الفحم، باعتبارهما نقطتين هامتين . ووصف أحداث ام الفحم / الروحة بـ«الانتفاضة»، وكرر هذا المصطلح ثلاث مرات على الأقل . ويشير في مقاله إلى ان هذين الحدثين يعبران، حسب رأيه، عن الطاقة والمادة الخام القومية التي تحتزنها النفوس الشابة، وتشير إلى توفر الضمير والرغبة الشبابية القوية بالتحدي والمقاومة . ويصف الاحداث بأنها تعبير عن «محفزات ورافعة لا يمكن وصفها ولا وقفها»، ويعتبرها «انتفاضة كلاسيكية عفوية» .

ويستنتج بشارة أنه يجب المبادرة إلى الاحتجاج الشعبي، على غرار ما تم انتهاجه في ام الفحم، وجعله « . . يتحلى بطابع قومي شامل في الجليل والمثلث والنقب كي نجبر ممثلي السلطة على الاجتماع بممثلي الاقلية العربية » . لقد استخدم بشارة مصطلح «انتفاضة» لدى تطرقه إلى احداث تشرين الاول / اكتوبر، ايضا .

يشق من حقيقة المديح الذي اضفاه بشارة على الحوادث التي رافقها العنف، دعمه لسبيل

العمل هذه . في افادته لم ينف بشارة كون التجمع الوطني الديمقراطي اثنى على احداث الروحة وام السحالي واعتبرها تحولا « . . في شكل التعامل مع هدم البيوت ومصادرة الاراضي بهذا الشكل » . وأضاف بشارة « اننا ننظر بشكل ايجابي إلى طابع التصرف في ام السحالي والروحة . لم اخف ذلك أبداً . ان خروج الناس للاحتجاج والدفاع عن ارضهم يعتبر مسألة ايجابية . لا شك ان احداث ام السحالي والروحة تشكل معلما على تجدد الطابع الذي بدأ في ٣٠ / ٣ / ٧٦ (يوم الأرض) . . » كما اسمعت تصريحات اطراء على الاحداث العنيفة التي حدثت في سخنين، في « يوم الارض » ٢٠٠٠ ، وقد اشرنا سابقا، إلى مشاغبة الشبان هناك . بعد هذا الحدث، في ٣ / ٤ / ٢٠٠٠ ، نشر التجمع الوطني الديمقراطي بيانا هنا فيه المشاركين في الاضطرابات، ووصفهم البيان بـ « ابطال يوم الارض، الذين حافظوا على الكرامة القومية لشعبنا » . وجاء في البيان نفسه، ان الشبان الذين شاركوا في المواجهات المشار اليها « دافعوا عن حقهم في الحياة والتطور والاسكان، وعن كرامتهم القومية، في مواجهة سياسة الخنق الصهيونية . . » . ودعا البيان إلى مواصلة هذا الطريق ومواصلة « المعركة على الارض وتصعيدها، محليا وقطريا، على كل جزء من وطننا، من اجل استعادة ما تمت مصادره » . وصادق بشارة شخصا، على ان موقف التجمع الوطني الديمقراطي من الاضطرابات المشار اليها كان موقف الثناء، كونها عبرت عن عدم الخوف من السلطة .

في منشور آخر، صدر في ١ / ٥ / ٢٠٠٠ ، كرر فرع التجمع الوطني الديمقراطي في ام الفحم، اطراءه على احداث الروحة وام السحالي، مضيفا « يوم الارض » ٢٠٠٠ إلى قائمة الاحداث التي يشار اليها بالايجاب . ويثني المنشور على ما قام به اهالي ام الفحم في الاضطرابات القاسية التي وقعت في المكان، في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٨ ، والتي لقنوا فيها الدرس للميجر اليك رون . وجاء في المقطع الذي يتطرق إلى اليك رون « ان سكان مدينتنا خيبوا آماله ولقنوه درسا، في المواجهة التي تواصلت طوال ثلاثة أيام » . ويثني المنشور على « ارتقاء الاستعداد للمواجهة المباشرة » ويشير، بهذا الصدد، إلى « ان احداث الروحة وام السحالي و « يوم الارض » الاخير، وتظاهرات الطلاب الجامعيين العرب في الجامعات اثبتت ان الجمهور العربي في « الداخل » اختار لغة حوار جديدة بدأت تترك اسرائيل وتدخل الحركة الصهيونية في ضائقة لم تعرف مثلها من قبل » . يعترف د . بشارة بأن الاحداث التي يطري عليها حزبه كانت مواجهات عنيفة مع السلطة .

ويدعي انه كان سيثني على هذه الاحداث حتى لو لم تقع اعمال العنف خلالها، لانه يعتبر التحول كامنا في جوهره، في الاستراتيجية الكبيرة التي تظهر في الحوار الجديد للجمهور العربي في اسرائيل . ويصف بشارة المواجهات كمسألة مرافقة ودخيلة تحدث، فقط، عندما يخرج الجمهور العربي للدفاع عن حقوقه الجماعية .

لكن هذا الوصف ليس مقنعا . ففي كل الحوادث التي سبق ذكرها، جرى الحديث عن عنف قاس مبادر اليه . والنتيجة هي ان العنف هو من يحظى بالثناء . فالثناء لا يوجه إلى المشاركة في هذه التظاهرة أو تلك، وانما للاستعداد للدخول في مواجهات عنيفة مع السلطة .

بين النداءات التي وجهها التجمع الوطني الديمقراطي إلى الجمهور العربي، هناك، ايضا، الدعوة إلى المقاومة الجسدية لممارسات السلطة . في شباط ٢٠٠٠، نشر التجمع الوطني الديمقراطي بيانا في الصحف، يتطرق إلى خطة شارع «عابر اسرائيل»، جاء فيه ان المقصود ليس نضالا يخص اصحاب الاراضي المتضررة فقط، وانما نضالا قوميا يخص الجمهور العربي برمته . وجاء أيضاً، أنه « . . حان الوقت لتصعيد المعركة ضد هذه الخطة ومعارضتها جسديا، اذا لم يتم التجاوب مع مطالب أصحاب الاراضي . . » .

لقد ادعى د . بشارة، وكذلك د . زحالقة، أمام اللجنة، بأن المنشور يقصد المقاومة عبر الحضور الجسدي، وليس اكثر من ذلك . يمكن التشكيك بأن تصعيد النضال المقصود، على خلفية الاطراء السابق على الاضطرابات العنيفة والقاسية، يتوقف على الحضور الجسدي فقط . على كل حال، ليس هذا هو ما كتب في المنشور الذي يدعو صراحة إلى المقاومة الجسدية ويمكن ان نفهم بسهولة، انه يدعم تكتيك التصرف العنيف على غرار العنف الذي مورس في احداث ام السحالي والروحة واللد وغيرها . كما لا يتفق تفسير الحضور الجسدي مع الكلمات التي قالها بشارة، في ذلك الوقت، لافراد دورية الشرطة لدى وصولها إلى المكان، حيث قال ان كل محاولة لبدء العمل في المكان ستواجه بمقاومة قوية من جانب المزارعين وسكان القرية .

يمكن تشخيص مثل هذا التوجه عشية «يوم الارض» ٢٠٠٠، أيضاً . لقد سعى التجمع الوطني الديمقراطي عشية ذلك التاريخ (الذي حل في ٣٠/٣/٢٠٠٠) من اجل ان لا يكون «يوم الارض» مجرد يوم للذكرى، وانما يوم نضال . وسيتم التطرق إلى هذه المسألة لاحقا . وهذا هو

الوقت المناسب للإشارة إلى ان التجمع الوطني الديمقراطي اصدر في مطلع آذار ٢٠٠٠، بيانا بهذا الصدد، دعا فيه الجمهور العربي إلى رفع صرخته في يوم الارض واطهار مقدراته على الصمود، باسم « معارك الصمود العنيد في ام السحالي والروحة ». لقد نشر البيان في ٧/٣/٢٠٠٠، في صحيفة « الصنارة ». ومع معرفتنا بما حدث في ام السحالي والروحة، يتضح من الاشارة إلى تلك الاحداث ان المقصود اظهار حالة مشابهة من النشاط في « يوم الارض » ٢٠٠٠، ايضا. وبالفعل، تم في يوم الارض، في سخنين، خرق النظام والقيام باعمال عنف تشبه ما حدث في ام السحالي والروحة.

لقد اثنى بشارة وحزبه بشكل متواصل على حزب الله، خلال حربه لدولة اسرائيل، وبعدها، والتي شملت شن هجمات على جنود الجيش الاسرائيلي وعلى مواطني الدولة. وتم خلال ذلك تمرير رسالة تقول انه يجب اعتبار حزب الله مثلاً يحتذى به في مواجهة اسرائيل.

ففي ٢٩/٤/٢٠٠٠، نشرت الصحف تصريحات لبشارة، اثنى فيها على « المقاومة الاسلامية في جنوب لبنان ». وأضاف أن « حزب الله لقن اسرائيل درسا في الواقعية . . ». ووضح بشارة ان جوهر الدرس المشار اليه في الواقعية يكمن في نجاح حزب الله بجباية ثمن من اسرائيل جعلها تخرج من لبنان. يجب القول ان المقصود ليس الثمن الدامي الذي دفعه المواطنون والجنود الذين قتلوا وجرحوا على ايدي حزب الله. لقد اعتبر بشارة والتجمع الوطني الديمقراطي ذلك بمثابة هزيمة لاسرائيل وانتصار لحزب الله، ودعا ليس إلى التعلم من هذا الدرس، فحسب، وإنما إلى الاحتفال به، ايضا. في اعقاب انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، اظهر حزب بشارة احتفاله العلني بالانتصار المشار اليه. ونظم التجمع الوطني الديمقراطي اجتماعا هدف إلى الاحتفال بانتصار حزب الله على الجيش الاسرائيلي. وفي مطلع حزيران نشرت في الصحف، دعوة التجمع الوطني الديمقراطي للاجتماع المذكور، الذي عقد في ام الفحم، والذي تم تنظيمه، حسب ما جاء في الاجتماع « بمناسبة انتصار المقاومة اللبنانية وتحرير جنوب لبنان . . في اجواء هذا الانتصار العربي الكبير ومن خلال الحاجة إلى استخلاص الفائدة من هذه التجربة الكبرى ».

وبما ان التصريحات التي ادلى بها خلال ذلك الاجتماع تخضع للاجراءات الجنائية في القضية المرفوعة ضد بشارة، لا تنوي اللجنة الانشغال بما قيل هناك وما يعنيه. مع ذلك، بعد اسبوعين من

انعقاد الاجتماع، عبر بشارة، مرة اخرى، عن موقف الدعم والتضامن مع اساليب حزب الله في مقاومته لدولة اسرائيل. واكد ان تنظيم حزب الله قد اثبت بأن بمقدور العرب ادارة حرب عصابات ناجحة، مثل حروب العصابات الاخرى في العالم. وقال بشارة بوضوح انه تضامن ويتضامن مع نضال المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي للبنان. بل نسبت اليه صحيفة «الحياة الجديدة»، في ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٠، قوله انه يجب «استخلاص العبر من التجربة اللبنانية في ما يتعلق بالموقف الصلب والتمسك والوحدة الداخلية». ونشرت تصريحات مشابهة لبشارة، في صحف يوم ٢٣ / ٦ / ٢٠٠٠.

يشار إلى ان صحيفة «فصل المقال» اقتبست تصريحات بهذا الصدد ادلى بها قادة كبار في التجمع الوطني الديمقراطي، خلال اجتماع عقد في ٢٣ / ٦ / ٢٠٠٠، وقال احد القادة، باللغة العربية: «.. اننا نتضامن مع النضال الشرعي للمقاومة اللبنانية. اليوم لبنان وغدا فلسطين». و اشار مسؤول آخر، إلى أن انتصار حزب الله فتح افاق جديدة امام العرب والفلسطينيين، ونقل رسالة واضحة إلى اسرائيل، تقول: «انكم لا تفهمون الالعة القوة». وفي بيان ادلى به امام جامعي المواد والأدلة لصالح لجنة التحقيق، أضاف ذلك المسؤول أن انتصار حزب الله كان بمثابة رمز لعرب اسرائيل، يعلمهم، في الوقت الذي يكافحون فيه ضد التمييز ومن اجل المساواة، كيف لم يصمت الآخرون، وكيف وقفوا في مواجهة الاحتلال.

في يوم ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٠، عشية احداث تشرين الاول / اكتوبر، نشر فرع التجمع الوطني الديمقراطي في ام الفحم منشورا ادعى فيه ان الحدث الذي وقع قبل يوم في الحرم القدسي واسفر عن مقتل عدد من المشاعبين الذين القوا الحجارة على قوات الامن والمصلين في حائط المبكى، كان بمثابة «مجزرة مخططة» للمصلين. وادعى البيان، ايضاً، انه شاركت في ذلك الحدث، إلى جانب الشرطة، القوات الخاصة التي «تتصرف بوحشية وتمارس القتل المتعمد، الأمر الذي يثبت ان الامر كان مخططاً ومقصوداً».

لأول مرة، خلال شهادته أمام اللجنة، في المرحلة الثانية، أقصى بشارة نفسه عن المنشور وادعى أنه صدر عن فرع محلي، دون أن يطلع عليه. كما ادعى ان مقولة «مجزرة مخططة»، كانت ستغضبه لو سمعها. مع ذلك، عرض، فيما بعد، موقفه القائل ان مسؤولية قوات الامن عن القتل

في المكان تصل « حد التخطيط »، وادعى ان المقصود ليس تخطيط القتل وانما الادراك النفسي الذي يقود إلى القتل. لكنه لم يعرض الامور بهذا الشكل، خلال جلسة لجنة المتابعة في يوم ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٠، وهو اليوم الذي نشر فيه البيان المذكور. وحسب البروتوكول، قال بشارة، خلال الجلسة ان « المجزرة والاحداث كانت مخططة .. » يبدو، اذن، ان موقفه في لحظة الحقيقة كان اقرب إلى ما جاء في المنشور، بشأن « المجزرة المخططة »، من تفسيره في وقت لاحق.

ما هي المواقف التي طرحها بشارة والتجمع الوطني الديمقراطي خلال احداث تشرين الاول / اكتوبر؟ في بيان تم نشره في ٢ / ١٠ / ٢٠٠٠، تم الثناء بلا تحفظ على الاحداث التي وقعت في خضم تلك الايام، وتمجيدها من خلال اعتبارها اعمالا بطولية للجمهور العربي في اسرائيل. ونذكر ان المقصود اضطرابات قاسية وعنيفة. بل ان هذا البيان يتطرق إلى الاحداث على انها انتفاضة للجمهور العربي داخل حدود الدولة - اي، لا يتطرق اليها كتظاهرات عادية، وانما كعمليات تمرد عنيفة وواسعة تتحدى السلطة. واعتبر البيان هذه الانتفاضة مسألة شرعية كأداة لتحقيق اهداف سياسية. كما تم في البيانات التي صدرت في اليومين التاليين، اعتبار الاحداث بمثابة انتفاضة، وتم التوضيح بأنه لا يتم في هذه الانتفاضة التأكيد على المساواة في الحقوق، وانما على التضامن مع الشعب الفلسطيني، وانه ستكون لها تنمية.

ان الثناء على الشجاعة التي تم اظهارها في هذه الاحداث يشكل، عمليا، ثناءً على مستوى الروح القتالية العالية التي ظهرت خلالها. ويستدل من بيان بشارة انه كان يعرف بأنه تم خلال تلك الاحداث اظهار مستوى عال من عدم الخوف، والتنافس على من يقف في الصف الاول، في مواجهة الشرطة. يمكن اعتبار الثناء على هذا النوع من التصرف، بمثابة تشجيع على خرق النظام بشكل قاس والقيام باضطرابات. يجب الاشارة إلى انه تم خلال تلك المرحلة، نشر أقوال التجمع الوطني الديمقراطي تلك، في ٢ / ١٠ / ٢٠٠٠ وفي ٤ / ١٠ / ٢٠٠٠، قبل انتهاء الاحداث، وكان يمكن لتلك الأقوال ان تساهم في تصعيد الروح القتالية لدى المشاركين في الاضطرابات اللاحقة، والمساهمة في اعمال العنف التي شهدتها تلك الاحداث.

في ٦ / ١٠ / ٢٠٠٠، بعد عدة أيام من هدوء موجة الاضطرابات الاولى التي اندلعت في مطلع تشرين الاول / اكتوبر، وقبل يومين من موجة الاضطرابات الثانية، اثنى بشارة، في تصريحات

أدلى بها لصحيفة « صوت الحق والحرية »، على اضطرابات تشرين الاول / اكتوبر، مكررا تعريفها على انها انتفاضة وليست تظاهرات. وركز بشاره، في تلك المقابلة، على المعنى السياسي الذي يتعامل به مع الاضطرابات التي اعتبرها « وقفة عظيمة ومحترمة، وقفة كرامة ». وعبر بشاره، خلال اللقاء، عن فكرة كون فعاليات الجمهور العربي في اسرائيل قد ساهمت في كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في المناطق، الامر الذي يمكن الفهم منه انه يعتبر احداث تشرين الاول / اكتوبر بمثابة « جبهة ثانية » للانتفاضة التي بدأت في الوقت ذاته، في المناطق الفلسطينية.

يمكن فهم مواقف بشاره والتجمع الوطني الديمقراطي عشية الاضطرابات وخلالها، من خلال البيانات التي نشرت بعد الأحداث، أيضاً. في بيان نشره الحزب بعد اقل من اسبوع على احداث تشرين الاول / اكتوبر، تم التعبير عن الشفاء، بلا تحفظ، على احداث تشرين الاول / اكتوبر. ويتم اعتبارها، في البيان، « نموذجاً للبطولة السامية » في الدفاع عن مدينة الناصرة وكرامتها. كما توصف الاحداث بأنها « هبة بطولية » و« هبة عادلة ومشروعة »، اندلعت دفاعاً عن قضايا هذا الشعب، عن موارده، اماكنه المقدسة، وعن القدس.

يشار إلى ان البيان يتحفظ من أعمال التدمير التي شملت هدم واحراق البنوك والمحلات التجارية. ويتم وصفها بـ« مظاهر سلبية ». ويؤكد البيان ان هذه الاماكن يجب ان لا تكون عنواناً للتعبير عن الغضب على « الاعتداءات البوليسية المتوحشة على المتظاهرين ». مع ذلك، لا يتحفظ البيان من مظاهر العنف القاسية التي انتهجت ضد المواطنين اليهود، وضد قوات الشرطة ومراكز الشرطة، الامر الذي يجعل من شكل التعامل معها مسألة شرعية.

ويمكن استخلاص الاستنتاج بأن التجمع الوطني الديمقراطي لم يتعامل مع المواجهات مع الشرطة كأعمال غير شرعية، من بيان ادلى به احد المسؤولين في التجمع الوطني الديمقراطي، الذي صادق على « اننا لا نقول، بشكل عام، للناس بألا يدخلوا في مواجهات مع الشرطة، لاننا نؤمن بان الشرطة هي التي تستفز الناس، لأنها تدافع عن سياسة السلطة ».

ان البطولة التي تم التعبير عنها في البيان الذي صدر في أعقاب احداث تشرين الاول / اكتوبر، التي اثنى عليها التجمع الوطني الديمقراطي في بيانه آنف الذكر، يقصد بها، حسب افادة بشاره، « الاستعداد للتضحية وعدم الخوف ». لقد تطرق بشاره في مكان آخر من افادته، إلى ديناميكية

الهبة التي تعني « قيام مجموعة من الشبان بتقليد بعضهم البعض، والدخول في منافسة بينهم حول المقدرة على التضحية ». ولدى ترجمة هذه الأقوال إلى الصور التي انعكست في الأحداث، نخرج بانطباع ان تصريحات المديح موجهة إلى اولئك الشبان الذين وقفوا مقابل قوات الشرطة ورشقوها بالحجارة وبأدوات أخرى، وواصلوا عمل ذلك حتى بعد قيام الشرطة باستخدام وسائل تفريق الحشود .

لا يتغير هذا الموقف حتى بعد هدوء اضطرابات تشرين الاول / اكتوبر . ففي ٢١ / ١٠ / ٢٠٠٠، نشر مجلس التجمع الوطني الديمقراطي ، بياناً، يلخص فيه احداث تشرين الاول / اكتوبر . وفي هذا البيان، ايضا، لم يتم تعريف احداث تشرين الاول / اكتوبر على انها تظاهرات، كما انه لم يتم استخدام كلمة «انتفاضة»، لكنه كرر استخدام مصطلح قريب، هو «هبة»، الذي يعني حسب التفسير المتعارف عليه، «اليقظة الشعبية» ، فيما يفسره بشارة على انه انتفاضة . ويحيي مجلس الحزب، في بيانه، الجماهير العربية في اسرائيل على احداث تشرين الاول / اكتوبر وعلى « . . اصراره على ان يكون جزءا من شعبه الفلسطيني الذي يدير نضالا ومقاومة بطولية في مواجهة آلة الحرب الاسرائيلية . . » . كما جاء في البيان، ان «الهبة» تشكل «عنواناً نوعياً» لعملية التحول التي طرأت على وعي الجمهور العربي في اسرائيل .

كما يتم التعبير عن دعم بشارة لسبل النضال القتالية، من خلال موقفه المتعلق بشكل المساندة التي يوصي بأن يقدمها العرب في اسرائيل لنضال الفلسطينيين في المناطق . في لقاء اجراه معه التلفزيون الفلسطيني، في ٩ / ١ / ٢٠٠١، بعد ثلاثة أشهر من احداث تشرين الاول / اكتوبر، قال بشارة: « بشأن المشاركة (في الانتفاضة)، هناك من يعتقدون ان المشاركة تتم من خلال (ارسال) الأرز والحمص والسكر . وهذا ممتاز! هذا جيد! لكن المشاركة النضالية هي الأساس . المشاركة الكفاحية النضالية هي الأساس . اعتقد ان رفع مستوى الكفاح لدى العرب في «الداخل»، ليس عبر ارسال المواد الغذائية، فقط، وانما في الكفاح بأشكال مختلفة، هو مسألة أساسية » .

في افادته التي ادلى بها امام اللجنة، ولدى تطرقه إلى هذه الامور، اشار بشارة إلى ان طرق الكفاح المتاحة للجمهور العربي في اسرائيل تشمل « طرق الاحتجاج الشعبي»، وانه تم خلال احداث تشرين الاول / اكتوبر التعبير عن احد الاشكال الكفاحية جدا لهذا النوع من الاحتجاج .

ولم يستبعد بشارة في شهادته احتمال تكرار هذا النوع من الاحتجاج .

في تلخيصنا للامور نحصل على الصورة التالية . ان النائب عزمي بشارة يقود، في الوسط العربي، خطا علانيا من العمل المدني بطرق شرعية . لكن الكثير من الادلة تشهد على انه في أعماله وافعاله – في السنوات التي سبقت احداث تشرين الاول / اكتوبر، خلالها وفي اعقابها – لم يحافظ على تمسكه بهذا الخط . ففي كثير من الامور التي عبر عنها في خطاباته وفي المقابلات التي اجريت معه، وفي مقالاته المنشورة في الصحف وفي المناشير وفي تصريحاته التي أدلى بها خلال نقاشات عديدة، سعى إلى نقل رسالة تؤيد استخدام العنف كوسيلة لتحقيق اهداف الوسط العربي في اسرائيل . وتبرز بين تصريحاته تلك الداعية بشكل واضح، إلى المقاومة الجسدية للشرطة، ووصف اعمال الاحتجاج بـ«الانتفاضة»، ووصف الاحداث في الحرم القدسي بـ«المذبحة المخططة»، واعتبار حرب حزب الله نموذجاً، وتمجيد الاسرى الفلسطينيين . كما يمكن استنباط دعم العنف من خلال تصريحات مزدوجة المعنى، يتضح جوهرها الخطير من خلال ما ترتبط به . ونجد ذلك، على سبيل المثال، في دعواته إلى «الكفاح» وتمجيده للنشاطات «الاحتجاجية»، ودعمه «للمشاركة» في كفاح الفلسطينيين في المناطق .

ان تفسير التصريحات المختلفة بعد فوات الأوان، لا يوازن مفهومها المبسط، خاصة كما يفهمها الجمهور . حتى اذا كان يمكن الادعاء بأن تصريحات معينة لم تقصد دعم العنف، فانه يتحتم على قائلها ان يأخذ في الاعتبار شكل فهم المستمعين لتصريحاته، خاصة في اوساط الشبان الذي يتحلون بروح كفاحية . يتحتم على القادة التصرف بمسؤولية والحذر في تصريحاتهم، لأنها يمكن بسهولة، ان تسفر عن امور سيئة . وفوق ذلك كله تبرز حقيقة ان بشارة لم يستغل الفرص الكثيرة التي صادفها لنقل رسائل تشجب العنف وتدعو إلى وقفه .

من المهم الاشارة إلى اننا اعتمدنا في فحص مواقف بشارة، على رسائل صدرت عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي والناطقين الكبار فيه . ويكمن المبرر لذلك في كون النائب بشارة يعتبر رئيس الحزب وموجهه الفكري، والشخص الذي يقود الرسائل المشار إليها . ومن المناسب التذكير بأن النائب بشارة اعلن مسؤوليته عن كل البيانات الصادرة عن التجمع الوطني الديمقراطي الوطني الديمقراطي .

ان السؤال الملح هنا هو إلى اي مدى أثرت رسائل النائب بشارة على اندلاع العنف في احداث تشرين الاول / اكتوبر. تعتقد اللجنة انه لا يمكن قياس مثل هذه الامور بشكل دقيق. يبدو ان الكثير من العنف كان سينجم عن تظاهرات تشرين الاول / اكتوبر، حتى بدون رسائل بشارة ورفاقه. فالاجواء في المجتمع العربي، عشية احداث تشرين الاول / اكتوبر كانت تغلي كالمرجل، وذلك، في الأساس، بسبب التذمر من التمييز والاضطهاد المتواصلين وبسبب مشاعر التضامن مع نضال الفلسطينيين في المناطق، التي اسفرت مواجهاتهم مع قوات الأمن عن مشاهد دامية. بعد اليوم الأول من الاحداث، عصفت النفوس أكثر مع انتشار انباء سقوط القتلى في المواجهات مع الشرطة. لكنه يبدو أن رسائل بشارة صبت الزيت على النار. لقد ساهمت مساهمة ملموسة في تأجيج الاجواء، وغذت بذلك، الميل نحو القيام بأعمال عنف.

نُسب للدكتور عزمي بشارة، أنه وأثناء إشغاله منصب رئيس حزب «التجمع الوطني الديمقراطي» وعضو كنيست وشخصية جماهيرية، كان مسؤولاً، في الفترة التي سبقت تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، عن بث بلاغات تدعم العنف كوسيلة لتحقيق مطامح الوسط العربي، وساهم بذلك مساهمةً كبيرةً في تسعير الأجواء وتصعيد أعمال العنف التي حدثت في الوسط العربي في بداية تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، وقد ثبتت هذه الحقائق.

بشارة هو منتخب جمهور يمثل حزبه في الكنيست. وقد صادقت المحكمة العليا على شرعية ترشيحه وترشيح حزبه في الانتخابات للكنيست، قبل فترة غير بعيدة. في مثل هذا الوضع، لم تر اللجنة مكاناً لتقديم توصية شخصية بشأن بشارة.

النائب عبد المالك دهامشة

نُسب للنائب عبد المالك دهامشة أنه وأثناء إشغاله منصب عضو في الكنيست، ورئيساً لـ «القائمة العربية الموحدة» وشخصية جماهيرية، كان مسؤولاً في الفترة التي سبقت أحداث تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، وخلال هذه الأحداث، عن بث بلاغات تدعم العنف كوسيلة لتحقيق مطامح الوسط العربي، وساهم بذلك مساهمةً كبيرةً في تسعير الأجواء وتصعيد أعمال العنف التي حدثت في الوسط العربي في بداية تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، وقد ثبتت هذه الحقائق

أيضاً. وبما يشابهه وضعية النائب بشارة، فإن دهامشة هو منتخب جمهور، يمثل حزبه في الكنيست. في مثل هذا الوضع، لم تر اللجنة مكاناً لتقديم توصية شخصية بشأن دهامشة.

يهودا فيلك

قررت اللجنة أنه ثبتت غالبية بنود رسالة التحذير التي أرسلت إلى المفتش العام للشرطة آنذاك، يهودا فيلك. وثبت في إطار ذلك، أنه وأثناء إشغاله لمنصب المفتش العام لشرطة إسرائيل لم يهتم قبل أحداث تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠ بتزويد الشرطة بوسائل نوعية وكمية تلائم مواجهة عمليات إخلال بالنظام خطيرة، ما أدى إلى أن يتحول الرصاص المغطى بالمطاط إلى الوسيلة المتاحة الأساسية بأيدي الشرطة. كما ثبت أن فيلك لم يهتم في تلك الفترة بتحضير الشرطة كفاية عن طريق تدريبات تلائم حوادث خطيرة من الإخلال بالنظام.

ووجدت اللجنة أيضاً أنه ثبت ما نُسب لفيلك بأنه لم يتصرف كما يجب عشية يوم ١-١٠-٢٠٠٠ وخلالها، لأنه وعلى الرغم من توقعه لوقوع مواجهات عنيفة مع العرب في إسرائيل في ١-١٠-٢٠٠٠ لم يأمر بالتهيؤ الملائم للشرطة في ١-١٠-٢٠٠٠ بما يلائم هذه الامكانية، وخاصة في شمالي البلاد. كما ثبت أنه وخلال شغله لمنصب المفتش العام للشرطة في الفترة التي سبقت تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠ لم يبادر فيلك لإجراء فحص حول تأثيرات الاستعانة بالرصاص المغطى بالمطاط ونتائج ذلك وتعليمات استخدام مثل هذا النوع من الرصاص، على الرغم من معرفته بأن استخدام هذا النوع من الذخيرة منوط بنتائج وخيمة وحتى فتاكة. وقررت اللجنة أيضاً أنه ثبت عدم إهتمام فيلك بتسيير رقابة ملائمة على استخدام الرصاص المغطى بالمطاط، ومكّن من استخدام واسع بهذا النوع من الرصاص في الأحداث ولم يوجّه قوات الشرطة بما يكفي للاستعانة بوسائل غير فتاكة تملكها لتفريق التظاهرات.

وقررت اللجنة أيضاً أنه ثبت أن فيلك، وأثناء إشغاله لمنصب المفتش العام للشرطة، لم يرد على الحالات الأولى التي قتل فيها مواطنون في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠، بالنجاعة وبالصرامة المطلوبتين من أجل منع إصابات أخرى في الأجساد والأرواح. وثبت أن فيلك لم يهتم، بصفتة المفتش العام للشرطة، بإجراء تحقيقات منظمة في أسرع وقت، تركز على الأحداث التي جرت فيها

مواجهات جرى فيها إطلاق الرصاص الحي أو الرصاص المغطى بالمطاط، وأحداث أخرى وقعت فيها إصابات. كما ثبت أن المفتش العام للشرطة لم يهتم بتوثيق كافٍ لأعمال الشرطة ورجالها. وقررت اللجنة أيضاً أنه ثبت أن فيلك كان واعياً لإطلاق القناصة للرصاص الحي بعد وقوعه ولم يحمي بواجبه بالكشف عن الحقائق المتعلقة بهذا الأمر للمستوى السياسي، ولم يحمي بأية خطوة من أجل ضمان إستخلاص الإستنتاجات المنهجية والشخصية المطلوبة، وحتى أنه عبّر عن موافقته فيما بعد على الاستعانة بالقناصة كوسيلة ردع.

وبصدد عدة أمور شملت في التحذير الذي وُجّه إلى يهودا فيلك، قررت اللجنة أن هذه الأمور لم تُثبت. ومنها: لم يُثبت ما نُسب لفيلك بأنه لم يهتم خلال أحداث تشرين الأول / أكتوبر بتوزيع ملائم بين أقسام الدولة المختلفة لوسائل تفريق الإخلال بالنظام، والتي كانت بحوزة الشرطة، وبالأخص، أنه لم يخصص وسائل بكميات كافية للواء الشمالي في الشرطة. كما قررت اللجنة أيضاً أنه لم يثبت عدم قيام فيلك بما عليه القيام به بشأن تطوير وسائل غير فتاكة لمواجهة الإخلال بالنظام. كما أن الادعاء بأن فيلك لم يأمر بالتهيؤ الملائم للشرطة إستعداداً ليوم ٢-١٠-٢٠٠٠ لم يُثبت، كما لم يثبت أيضاً الادعاء بأنه أمر قبل ذلك اليوم بفتح مفارق الطرق بأي ثمن.

إعتزل فيلك مهامه كمفتش عام للشرطة بعد أحداث تشرين الأول / أكتوبر بقليل، في ختام فترة ولايته كما كانت محددة مسبقاً. كما أن اللجنة إنطبعت بأن المفتش العام للشرطة فيلك أدى مهامه بإخلاص ومن خلال شعور حقيقي بالرسالة. ومع ذلك، وبحسب رأي اللجنة، فإن الحقائق والاستنتاجات التي فُصلت تدل على فشل مهني جوهري عند المفتش العام فيلك في أدائه لمهامه، وحتى أنها تدل على خرق لواجب الصدق أمام المستوى السياسي، في كل ما يخص موضوع القناصة. في ضوء كل ما تقدم، أوصت اللجنة بالآلا يشغل فيلك مستقبلاً مناصب رفيعة في مجال الأمن الداخلي.

أليك رون

وفيما يخص أليك رون أيضاً، أثبتت غالبية البنود التي وردت في رسالة التحذير التي أرسلتها له اللجنة. وثبت أنه أثناء شغله لمنصب قائد اللواء الشمالي في شرطة إسرائيل، في الفترة التي

سبقت إندلاع أحداث تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، ساهم أليك رون، قولاً وفعلاً، في تعكير صفو العلاقات وحتى قطعها، بينه وبين قيادة الجمهور العربي في اللواء. وشذت أقوال وأفعال رون هذه عن المسموح واللائق بالنسبة لقائد لواء. كما قررت اللجنة أنه وأثناء شغله منصب قائد لواء الشمال، في الفترة التي سبقت إندلاع أحداث تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، لم يهين رون شرطة اللواء التابعة لإمرته كما يجب، لمواجهة أعمال شغب واسعة النطاق.

وفيما يخص الأحداث نفسها، ثبت ما تُنسب إلى رون، أنه لم يهتم بالجهازية الكافية عند قوات الشرطة، في نطاق اللواء إستعداداً ليوم ١-١٠-٢٠٠٠ وخلالها، مع أنه توقع، أو أنه كان من المفروض أن يتوقع، إمكانية وقوع أحداث من الإخلال بالنظام يوم ١-١٠-٢٠٠٠ ويوم ٢-١٠-٢٠٠٠، ولم يول إهتماماً كافياً للحاجة في الحصول على معلومات محتملة (اشتقاقاً من: حتى الآن)، كاملة ومفصلة قدر الإمكان في الظروف المعطاة، عمّا يحدث في لوائه. كما ثبت أنه ونتيجة لكل ما ذكر، ضعفت قدرته على إدارة نشاطات الشرطة في الأحداث الكثيرة.

كما ثبت أن رون كان مسؤولاً عن إطلاق القناصة للرصاص الحي باتجاه المتظاهرين في أم الفحم، لأن ذلك تمّ من دون أي تبرير، ومن خلال المسّ بسبعة أشخاص على الأقل ومقتل أحدهم. وفي هذا السياق أمر وقاد شخصياً إطلاق القناصة للنار صوب ملقي الحجارة، من دون تبرير وخلاًفاً للأوامر الملزمة للشرطة فيما يخص إطلاق الرصاص الحي. رون كان مسؤولاً أيضاً عن التعليمات للاستعانة المشابهة بالقناصة في الناصرة.

كما قررت اللجنة أيضاً أنه وأثناء شغله مهمة قائد المنطقة الشمالية في فترة أحداث تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، لم يأمر رون ولم يهتم بأن تُعطى الأولوية أثناء تفريق الإخلال بالنظام للاستعانة بوسائل أقل ضرراً بالأجسام والأرواح. كما أنه لم يُسيّر أثناء أحداث تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٠، أية رقابة ملائمة على استخدام الرصاص المغطى بالمطاط في الأحداث التي وقعت ضمن اللواء ومكّن من إستعمال واسع النطاق للرصاص المغطى بالمطاط، من دون أي مبرر. كل ذلك على الرغم من إدراكه، أو وجوب إدراكه، للمخاطر الوخيمة الكامنة في مثل هذا النوع من الذخيرة. وأضافت اللجنة أن رون لم يهتم بتنفيذ تحقيقات منظمة حول الأحداث في نطاق اللواء، في أسرع وقت، خاصة تلك الأحداث التي جرت فيها مواجهات أدت إلى إستخدام الرصاص

الحي أو المغطى بالمطاط، وتلك الأحداث التي وقعت فيها إصابات. وفي موضوع مشابه، قررت اللجنة أن رون لم يهتم بتوثيق كافٍ لنشاطات الشرطة ورجالاتها. ومقابل ذلك، قررت اللجنة أنه لم يُثبت ما نُسب لرون، أثناء شغله لمهام قائد لواء الشمال في شرطة إسرائيل، بأنه لم يُول ما يكفي من الاهتمام في يوم ٢-١٠-٢٠٠٠ للحاجة لنقل قوات شرطية إلى قطاع «مسغاف» بالحجم والنوعية الملائمين. وانطبعت اللجنة من قدرة رون القيادية ومن صورته كقائد يحظى بالتقدير عند مأموريه، ومن إستعداده لتحمل المسؤولية ومن إخلاصه لوظيفته وحتى من أعماله في الماضي من أجل مساعدة الوسط العربي، على حل نزاعات معه عن طريق التسويات. ومع ذلك، قررت اللجنة أن مجمل الحقائق التي أثبتت يدل على فشل جوهري في أدائه لمهامه وفي توجيه الطرق والوسائل الملائمة لتحقيق تلك المهام. واعتباراً لكل ما تقدم، وفي ضوء أن رون اعتزل بتاريخ ١-٥-٢٠٠٣ من الخدمة في الشرطة، أوصت اللجنة بالألا يشغل رون مستقبلاً أية وظيفة قيادية أو إدارية في مجال الأمن الداخلي.

توصيات بإجراء تحقيقات

أوصت اللجنة، فيما يخص سلسلة من الأحداث، أمام وحدة التحقيق مع الشرطيين («ماحش») في وزارة القضاء، بإجراء تحقيقات، وذلك لتمكين السلطات الخولة من تقرير ما إذا كان هناك مكان لإجراءات جنائية أو غيرها ضد من يجب فعل ذلك تجاهه. والحديث يدور عن الأحداث التالية، بحسب التسلسل الزمني: مقتل رامي غرة من قرية جت، في ١-١٠-٢٠٠٠؛ مقتل أحمد إبراهيم جبارين ومحمد أحمد جبارين، في أحداث أم الفحم في يوم ١-١٠-٢٠٠٠؛ إدعاءات حول إستخدام الشرطة للقوة المفرطة في يوم ٢-١٠-٢٠٠٠، في كفر كنا، ضد ناظم عمر طه، ابن الواحدة والعشرين؛ إطلاق النار الذي نفذه غاي رايف في يوم ٢-١٠-٢٠٠٠، في منطقة مصنع بيتروس، حيث أدى إلى مقتل وليد أبو صالح وعماد غنايم؛ مقتل إياد لوابنة في الناصرة، في يوم ٢-١٠-٢٠٠٠؛ مقتل أسيل عاصلة في يوم ٢-١٠-٢٠٠٠، على مقربة من مفترق «لوتم»؛ مقتل علاء نصار في يوم ٢-١٠-٢٠٠٠، على مقربة من مفترق «لوتم»؛ مقتل محمد خمائسي في كفر كنا، في يوم ٣-١٠-٢٠٠٠؛ مقتل رامز بشناق، في يوم ٣-١٠-٢٠٠٠.

٢٠٠٠، في كفرمنندا؛ الأحداث في الأيام ٢-١٠-٢٠٠٠ (أم الفحم والناصرة) وفي ٣-١٠-٢٠٠٠ (الناصرة)، حيث أستعين فيهما بالقناصة. وبشأن حادثين إضافيين، إطلاق النار في شارع «البنوك» في الناصرة، في ٢-١٠-٢٠٠٠، وحادثة «المجمع التجاري» في الناصرة، في يوم ٨-١٠-٢٠٠٠، معلوم للجنة أن وحدة التحقيق مع الشرطيين تجري تحقيقاً ولذلك لم تر اللجنة حاجة للتوصية بذلك.

الحل لمسألة هدم البيوت

معالجة أوضاع الوسط العربي: قررت اللجنة أن هذا الموضوع هو الموضوع الداخلي الأكثر أهمية وحساسية المطروح على أجندة الدولة. ولكونه كذلك، فإنه يلزم الضلوع والعلاج والريادة الشخصية لرئيس الحكومة. يجب أن يكون تحقيق المساواة الحقيقية لمواطني الدولة العرب هدفاً مركزياً في عمل الدولة. حق مواطني الدولة العرب بالمساواة نابع من مجرد كون دولة إسرائيل دولة ديمقراطية ولكون الحق في المساواة حقاً أساساً لكل مواطن في الدولة. على الدولة أن تبادر وتطور وتفعل خطياً للجسر على الفجوات. يجب تولية إنتباه خاص لظروف معيشة وضائقة العرب البدو. وقد تطرقت اللجنة إلى مسألة الأراضي وإلى واجب الدولة بالتصرف مع مواطنيها العرب إستناداً إلى مبادئ لائقة من المساواة والعدل في التوزيع. للوسط العربي إحتياجات شرعية تنبع، من ضمن ما تنبع منه، من التكاثر الطبيعي. يجب وضع تسويات تنظيمية ملائمة لمنع ذلك القسم غير القانوني من البناء، الذي يشكل إنعدام التخطيطات السارية التي تمكن من الحصول على تراخيص بناء، واحداً من العوامل المسببة لها. وفي هذا السياق تطرقت اللجنة إلى الحاجة لتحرك نظامي نشيط يلبي بصورة حقيقية مسألة هدم البيوت والمصادر. مقابل ذلك، وفي كل ما يخص البناء «غير المرخص» في أماكن لا يمكن فيها شرعنة الوضع، يجب على الدولة أن تعمل على تطبيق القانون من دون خوف.

وشددت اللجنة على الحاجة لإحداث إنقلاب مفاهيمي في تعامل الشرطة مع الوسط العربي. الشرطة لا يُنظر إليها في الوسط العربي على أنها عنصر يقدم المساعدة، وإنما على أنها عنصر معادٍ، يخدم سلطة معادية. في هذه المسألة، هناك أهمية خاصة لنشر الشرطة الجماهيرية في الوسط

العربي .

كما تطرقت اللجنة لأهمية التجذير، في مختلف مستويات الشرطة، لأهمية التصرفات الرصينة والمعتدلة في الوسط العربي . من المهم العمل على إجتثاث الآراء المسبقة السلبية التي وُجدت حتى عند ضباط شرطة قدامى ويحظون بالتقدير في تعاملهم مع الوسط العربي . وقررت اللجنة أن على الشرطة التجذير بين شرطيين، أن الجمهور العربي في الدولة ليس عدوًا ولا يجب معاملته كعدو .

مسؤولية القيادة العربية

قررت اللجنة أنه على قيادة الوسط العربي أن تبدي قدرًا أكبر من المسؤولية في تصريحاتها وأفعالها . كما أن تبني إستراتيجية التلويح بالعنف، أو اللجوء إلى وسائل غير قانونية، لا يلائم قيادة مسؤولة في دولة سويّة . التصريحات التي قيلت وسُمعت في كيل المديح لأعمال الشغب التي وقعت قبل أحداث تشرين الأول / أكتوبر، كما في خلال أحداث تشرين الأول / أكتوبر نفسها، خلقت خطرًا من وقوع أحداث مشابهة أو أخرى أكثر خطورة .

لا يجب قبول عادة تنظيم أحداث إحتجاجية مبادر لها، تجري من غير تنسيق ومن دون الحصول على تصاريح . مثل هذه التصرفات المتكررة تعكس إستهتارًا بسلطة القانون . نحن نتوقع أنه عند الخروج إلى نشاطات إحتجاجية، تُسوى كل الترتيبات اللازمة سلفًا، من أجل الحفاظ على النظام . لحدوث هذا، على القيادة بث بلاغات واضحة للجمهور وتدعيم هذه البلاغات بتكليف منظمين ورجال أمن .

تطرقت اللجنة إلى موضوع المواطنة وشدت على أنه وعلى الرغم من أن مواطني الدولة العرب، عامة، مخلصون للدولة ولقوانينها، إلا أن بلاغات بُثت قبل تشرين الأول / أكتوبر مؤهت، وأحيانًا محت، ما يميز مواطني الدولة العرب، ونضالهم الشرعي من أجل الحقوق في داخلها، وبين الكفاح المسلح ضد الدولة الذي تديره تنظيمات واشخاص في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة .

مهام لوزير الأمن الداخلي

شدت اللجنة على الأهمية الكبيرة للشرطة، كمن تحمل المسؤولية الأساسية في الحفاظ على

النظام العام . وشدّد على أن تنفيذ هذه المهمة في دولة ديمقراطية يُلزم إتباع توازنات دائمة بين الحفاظ على النظام ومنع ارتكاب المخالفات، وبين الحفاظ على حريات المواطن . لوزارة الأمن الداخلي وللواقف على رأسها دور مهم في مراقبة الشرطة أثناء تأديتها لواجباتها وفي الحفاظ على التوازن الهش المنوط بهذه التأدية .

وقررت اللجنة أنه في كل ما يخص مثل هذه الأوضاع، والحسم القيمي المتعلق بحياة الناس، لا يحق للوزير أن يكتفي بموقف خامل . عليه أن يكون متيقظاً طيلة الوقت والاهتمام بأن يحصل على المعلومات المطلوبة، لغرض مراقبة عمل الشرطة وتوجيه السياسة التي تسيّرُها . ومع أن وزير الأمن الداخلي لا يُفترض به أن يتدخل في قرارات عينية خاصة تتخذها الشرطة أو في قرارات تتعلق بمسائل مهنية، مثل التحقيقات، إلا أنه من المتوقع أن يبدي ريادة في مواضيع تتعلق بالسياسات وبلورة الأجندة . لكي يكون بالامكان فعل ذلك، عليه أن يهتم بالحصول على المعلومات المطلوبة وأن يتلقى النُصح من رجالات القيادة المهنيين في وزارته، فيما يخص دلائل المعلومات .

تجذير النُظْم الجديدة

قررت اللجنة أن الشرطة لا تحرص بما يكفي على التنسيق وعلى المنهجية في التعليمات والنُظْم المكتوبة . وفي كل ما يخص الحديث عن تعليمات تتعلق باستخدام الوسائل الفتاكة، تقرر أن مثل هذه النتيجة هي وخيمة .

قررت اللجنة أن الشرطة لا تقوم بما يكفي من أجل تجذير التعليمات والنُظْم الجديدة . وتقرر في هذا السياق أن الشرطة لم تتبع خطوات ملائمة لإخبار الشرطيين بالتغييرات في التعليمات، التي اشترط استخدام الرصاص المغطى بالمطاط بوضعية تشكيل خطر على الحياة . في الواقع، لم تكن الغالبية الساحقة للضباط والشرطيين الذين أدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة على معرفة بتلك التغييرات في النُظْم . فقط بعد تكرار النتائج الفتاكة مرة بعد أخرى، مُررت بلاغات واضحة وقاطعة أوضحت الموقف القيمي للشرطة في هذه المسألة .

سقطات البحث والتحقيق

تطرقت اللجنة إلى السقطات الوخيمة التي اتضحت في نهج البحوث والتبليغ والتوثيق

للأحداث التي تضطلع بها الشرطة . وهناك شك في أن الشرطة لم تُجذّر ثقافة التبليغ والتقرير الكاملين والحقيقيين في وقت حقيقي . كما انكشفت ظواهر مثل عدم تسجيل نشاطات مختلفة نفذتها قوات الشرطة . واصطدمت اللجنة بحالة كان فيها الفشل في الفحص والتبليغ الحقيقي قريباً جداً من الشئ عن الأخلاقيات المسلكية، في الوقت الذي كان فيه قائد منطقة ضالغاً بشكل فعال في التحقيق في حادثة كان تصرفه فيها موضع تحقيق - ولم تُفحص تصرفاته في النهاية . كما أنه لم تُجر تحقيقات في حالات كثيرة جرى فيها استخدام للسلاح وفي حالات أخرى جرت تحقيقات جزئية .

الأعطاب التي ظهرت في موضوع التبليغ وفي موضوع تنفيذ التعليمات لا تنحصر على المستوى الأدنى فقط . ففي مستوى القيادة في الشرطة أيضاً تكشف عن ظاهرة عدم التبليغ حول مواضيع إشكالية، وفي مرات عديدة - عن تبليغات جزئية . ودُكر في هذا السياق إطلاق القناصة للنار خلال أحداث تشرين الاول / أكتوبر، والذي أخفي عن المستوى السياسي، من دون أي تفسير معقول .

وشددت اللجنة على أن النظام الديمقراطي السويّ يلزم الشرطة بتقديم تقرير كامل للمستويات الأعلى وبتطبيق تعليمات هذه المستويات . على الشرطة وعلى المستوى السياسي المسؤول عنها أيضاً أن يخلقا نهج تصرف واضحاً يضمن الانعكاس الفعلي لانضواء الشرطة تحت إمرة المستوى السياسي، إن كان في تمرير المعلومات لهذا المستوى وإن كان في تطبيق تعليماته .

إستخدام الرصاص المغطى بالمطاط

وفيما يخص الرصاص المغطى بالمطاط، قررت اللجنة أن هذه الوسيلة غير لائقة للاستعمال نتيجة لما تشكله من أخطار . وتقرر أن على الشرطة أن تخرجه من الاستعمال . وشُدّد على أن هذا لا يعني منع الشرطة من إستخدام وسائل أخرى، بما فيها وسائل مطاطية . ومع ذلك، فإن على القاعدة الموجهة أن تنص على أن كل وسيلة ذات إحتتمالات كامنة من الفتك يمكن الاستعانة بها، فقط في حالة التهديد بخطر فوري وحقيقي على الحياة، فقط في حالة الحديث عن وسيلة يُمكن مستوى الدقة فيها من التصويب وإصابة من يشكل خطراً على الحياة كما دُكر، فقط من

يشكل خطراً على الحياة .

وقررت اللجنة أن تحويل الرصاص المغطى بالمطاط إلى وسيلة أساس في مواجهة الإخلالات بالنظام في فترة المفتش العام يهودا فيلك زادت بشكل ملحوظ من مستوى الخطر للمسّ بالأجسام والأرواح عند تفريق الجموع، وأن مثل هذه النتيجة كانت متوقعة . وقررت اللجنة أن ذلك حدث لأنه لم يجر عمل طاقم قيادة ملائم لفحص المعاني المعروفة لمثل هذه العملية .

وقررت اللجنة أن تصرفات الشرطة في هذا الموضوع كشفت عن عطب بنيوي في طريقة عملها . وتقرر أيضاً أن هذا العطب ينبع، في قسم منه على الأقل، من فشل رؤيوي، رأى إلى وسائل التفريق التي تملكها الشرطة أمراً تقنياً، مهنيّاً، تخزينياً فقط . وشددت اللجنة على أن هذا الإدراك هو مخطوء . وتقرر أن لوسائل التفريق إسقاطات بعيدة الأمد على تعامل الشرطة مع الجمهور الذي تواجهه، وأن مثل هذه الوسائل تلقي بتبعاتها بشكل غير مباشر على حياة الناس وسلامة أجسامهم .

إطلاق الرصاص الحي

قررت اللجنة أنه يجب التوضيح، وبما لا يقبل التأويل، أن إطلاق الرصاص الحي، وبالأخص بواسطة قناصة، ليس وسيلة لتفريق جمهور بامكان الشرطة اتباعها . وهذه الوسيلة تُتبع في أوضاع عينية خاصة، مثل وضعية خطر حقيقي وفوري على الحياة، أو تخليص رهائن .

ردود فعل افراد الشرطة على الإخلال بالنظام

حتى أحداث تشرين الاول / أكتوبر، لم يكن للشرطة منهج مدروس وواضح، كان من المفروض أن يوفر ردّاً منظماً وواضحاً على الصعوبات النفسانية المركبة التي يواجهها الشرطيون اثناء عمليات الإخلال بالنظام . يجب تمرير معلومات للشرطيين عن العوامل التي من الممكن أن تُصعّب عليهم التحلي بالضبط الذاتي في أوضاع من الإخلال بالنظام . وكان بالامكان في حالات كثيرة ملاحظة نزعة للرد بقوة ذات إمكانيات فتاكة حتى في حالات إستفزاز لا تحمل طابعاً تهديديّاً، النزعة التي على الشرطة العمل من أجل كبحها .

وأضافت اللجنة أنه من المفضل أن تأخذ الشرطة بعين الاعتبار الطريقة التي يُنظر بها إلى استخدام السلاح - حتى لو كانت الوسيلة المطروحة هي رصاص مغطى بالمطاط - من جانب الطرف الآخر. ودُكر في هذا السياق أن استخدام الرصاص المغلف بالمطاط لا يُنظر إليه على أنه مختلف عن الرصاص الحي، وأن الشرطيين أيضاً لا يستطيعون التمييز بين الاثنين، عن طريق النظر أو السمع فقط. ولهذا تأثير على حراك (ديناميكية) المواجهات.

دمج وحدة مكافحة الارهاب («يتمام»)

أستعين خلال أحداث تشرين الاول / أكتوبر بقوات من وحدة مكافحة الارهاب («يتمام») لغرض حماية الشرطيين الذين كانوا في مواجهة أعمال الإخلال بالنظام. وذكرت اللجنة أن هذا الأمر يثير علامات إستفهام. فخبيرة أعضاء «يتمام» هي في تخليص الرهائن وفي معالجة تهديدات نابعة عن إطلاق للرصاص الحي. ولـ «يتمام» طرق عمل ميدانية لا تتلاءم دائماً مع ما يستلزمه العمل في منطقة تحوي الكثير من المواطنين فيها.

سدّ محاور السير

تطرقت اللجنة إلى سدّ محاور السير، وبما في ذلك المحاور الرئيسية، خلال عمليات الإخلال بالنظام. وفي هذه الخلفية وجدت اللجنة نفسها أمام معضلة. فمن جهة، يؤدي سدّ محاور طرق رئيسية إلى تعطيلات شديدة لسير الحياة المنتظم. وعندما يكون مثل هذا السدّ مقروناً بالعنف فإنه يتحول إلى خطر حقيقي على المارّين في الطريق، الخطر الذي تحقق في نهاية المطاف في أحداث تشرين الاول / أكتوبر. ومن جهة أخرى، علمت اللجنة أن فتح المحاور خلال عمليات إخلال بالنظام لن يكون عملياً، من دون إيقاع إصابات.

يمكن وبقدر ما تحييد الضرر المنوط بمثل هذه الظاهرة عن طريق التنسيق المسبق، على مستوى القيادة الرفيعة في الشرطة، وفي حالة اقتضت الحاجة، على مستوى القيادة السياسية، مقابل قيادة الوسط العربي، مما قد يسفر عن تنظيم تظاهرة في مكان ما لمدة زمنية محددة سلفاً. وفي حالة لم يؤت الحوار نفعاً يجب التذكّر أن منع المسّ بالأرواح، وخاصة بعابري السبيل، هو إعتبار فوقي في

معالجة الدولة لمثل هذه الحوادث . ومع ذلك ذُكر أن قدرة الدولة على ضبط نفسها هي محدودة في نهاية المطاف . لا يمكن التسليم مع سدّ محاور سير لفترات زمنية متواصلة . وفي مثل هذه الحالات ، يمكن أن يُنظر إلى رد صارم، وحتى عنيف في بعض الأحيان، على سدّ المحاور، على أنه عمل معقول ومطلوب .

العلاقات اليهودية - العربية

ذكرت اللجنة أن أحداث تشرين الاول / أكتوبر صغبت من نيل مطمح العيش سوية من خلال الاحترام المتبادل . كما أن المواجهات خلال هذه الأحداث ونتائجها الوخيمة وسّعت من الشرخ، وأدت إلى تقليص التماس بين المجتمعين وزادت من الريبة والعدائية . ومع ذلك، ذكرت اللجنة أن الاحداث -في نظرها- لم تشكل نقطة اللاعودة في العلاقات بين الوسطين . وفي نهاية المطاف، أثبتت أحداث تشرين الاول / أكتوبر بالذات التعلق المتبادل بين المجتمعين، وجسّدت الأخطار الكامنة للمجتمعين نتيجة التقاطب والمواجهات .

وشددت اللجنة على أن العيش سوية يستوجب مطالب ليست سهلة على الطرفين . على المواطنين العرب أن يتذكروا أن إسرائيل تشكل تجلي أمانى الشعب اليهودي بدولة له، دولة وحيدة بها أغلبية يهودية . وفي المقابل، على الأغلبية اليهودية أن تتذكر أن الدولة ليست دولة يهودية فقط، وإنما ديمقراطية أيضاً . وعلى الأغلبية أن تدرك أن الأحداث التي حوّلت العرب إلى أقلية في الدولة كانت بالنسبة لهم كارثة قومية، وأن إندماجهم داخل دولة إسرائيل كان منوطاً من جانبهم بتقديم تضحيات مؤلمة . وشددت اللجنة على الحاجة في إيجاد طرق لتقوية الشعور بالانتماء عند المواطنين العرب للدولة، من دون المسّ بإنتماء هؤلاء المواطنين لثقافتهم وجماعتهم .

من توصيات «لجنة أور» «المؤسسية» المتعلقة بالعرب

-العناية بالوسط العربي

قررت اللجنة أن هذا الموضوع هو الموضوع الداخلي ذو الأهمية والحساسية الأكبرين، الذي يتربع على رأس أجندة الدولة. ولكونه كذلك، فإنه يُلزم تدخلاً وعناية وريادة شخصية من جانب رئيس الحكومة. وتقرر أن هذا الموضوع أهمل لسنوات طويلة ولم يُعالج كما يجب. وهو يتطلب عناية على المستوى الفوري، والحالي والمستقبلي البعيد. وقررت اللجنة أن تحقيق المساواة الحقيقية لمواطني الدولة العرب، يجب أن يكون هدفاً مركزياً من أهداف الدولة. وينبع حق مواطني الدولة العرب بالمساواة من مجرد كون دولة إسرائيل دولة ديمقراطية ومن كون الحق في المساواة حقاً أساساً لكل مواطن في الدولة. وعلى الدولة أن تعمل في سبيل محو صبغة التمييز ضد المواطنين العرب، بمختلف أشكالها وتجلياتها. وفي هذا السياق، فإن الدولة ملزمة بالمبادرة وتطوير وتفعيل خطط للجسر على الهوات، من خلال التركيز على الميزانيات في كل ما يخص التعليم، الإسكان، التطوير الصناعي، التشغيل والخدمات. ويجب تولية عناية خاصة لظروف حياة وضائقات (العرب) البدو. وقررت اللجنة أن على الدولة، وبواسطة مستوياتها الأرفع، أن تسعى في موضوع الجسر على الهوات في أسرع وقت، بقطعية ووضوح، وذلك من خلال تسمية أهداف واضحة وملموسة، وتسمية جداول زمنية معروفة. وأضافت اللجنة في هذا السياق أن على السلطات الحكومية أيجاد الوسائل التي ستمكّن المواطنين العرب من التعبير عن ثقافتهم وهويتهم، في الحياة الجماهيرية، بشكل لائق ومحترم.

وفي مسألة الأراضي، تطرقت اللجنة إلى واجب الدولة معاملة مواطنيها العرب وفق مبادئ لائقة من المساواة والعدل التخصيصيين. وللوسط العربي إحتياجات شرعية تنبع، من ضمن ما تنبع منه، من التكاثر الطبيعي. والدولة ملزمة بتخصيص الأراضي لهذا الوسط وفق مناهج ومبادئ تعتمد المساواة، مقارنةً بالأوساط الأخرى. ومن الناحية المبدئية، ليس هناك مكان للتمييز ضد الوسط العربي، سلباً أو إيجاباً، في كل ما يخص المتبوع والمعمول به في التعامل مع الأوساط الأخرى. وأضافت

اللجنة أن هناك حاجةً لوضع ترتيبات تخطيطية ملائمة، في أسرع ما يمكن، من أجل منع ذلك الجزء من البناء غير المرخص، الذي يشكل إنعدام مخططات سارية تمكّن من الحصول على تراخيص للبناء، واحداً من العوامل المؤدية لنشوئه. وفي هذا السياق، تطرقت اللجنة إلى الحاجة لعمل مؤسساتي حثيث يشكّل ردّاً حقيقياً على مسألة هدم البيوت والمصادر. ومقابل ذلك، وبشأن كل ما يخص البناء غير المرخص في أماكن لا يمكن شرعنة الأوضاع فيها، فإن على الدولة أن تعمل على تطبيق القانون، من دون تأتأة.

تطرقت اللجنة إلى الحاجة لإحداث إنقلاب مفاهيمي في تعامل الشرطة مع الوسط العربي. فالشرطة لا يُنظر إليها في الوسط العربي على أنها عنصر مقدم للخدمات، بل كعنصر معادٍ، يخدم سلطة معادية. وفي هذه المسألة، هناك أهمية خاصة لنشر الشرطة الجماهيرية في الوسط العربي، بشكل يدفع على تحسين هذه الخدمات الشرطية. وأوصت اللجنة بدفع هذا الموضوع ما أمكن.

تطرقت اللجنة إلى ضرورة تدويت أهمية التصرف الرزين والمعتدل في الوسط العربي، على مختلف المستويات في الشرطة. وإضافةً، قررت اللجنة أنه من المهم العمل على إجتثاث ظواهر الأفكار المسبقة السلبية التي ظهرت، حتى في أوساط ضباط شرطة قدامى ويحظون بالتقدير، في التعامل مع الوسط العربي. وقررت اللجنة أن الشرطة ملزمة بتدويت أن غالبية الجمهور العربي في الدولة ليست عدواً ولا يجب التعامل معها على أنها عدو.

قررت اللجنة أن الشرطة ملزمة برفع مستوى العلاقات وجودتها بين قياديينها وبين قيادة الوسط العربي، ومستوى الحوار بين الطرفين. كما أن على الشرطة أن تقيم علاقات جارية وثابتة مع القياديين (العرب) على كل المستويات، وذلك في سبيل تشخيص أماكن وأوقات تحمل إمكانات الشغب، سلفاً، وتقرير ترتيبات متفق عليها تمكّن من التعبير الاحتجاجي من دون تشكيل خطر على سلامة الجمهور، ومن خلال أقل ما يمكن من التأثير على النظام العام. وذكرت اللجنة أنها انطبعت من خلال عملها أن هناك خطوات حقيقية تُعمل في هذا المجال.

وأضافت اللجنة أن على الشرطة، في نفس الوقت، تبني توجه واضح في كل ما يخص تطبيق القانون مقابل الوسط العربي. ويجب أن يكون توجه السلطات التنفيذية في مسألة تطبيق القانون بشكل متساوٍ منهجياً ومثابراً، في حالة كون الحديث عن دعوات غير قانونية للاستعانة بالعنف على إختلافاتها، وفي حالة كون الحديث عن ظواهر غير قانونية أخرى.

-قيادة الوسط العربي

قررت اللجنة أن على قيادة الوسط العربي إبداء كم أكبر من المسؤولية في رسائلها وفي أفعالها. فكيل المديح للاستعانة بالعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف، حتى ولو كانت هذه الأهداف شرعية، لا يستوي مع واجب القيادة العمل بمسؤولية، لأن بوسع ذلك إنشاء خطر على سلامة الجمهور في المدى الفوري، وعلى النسيج الاجتماعي، في المدى الأكثر بعداً. ولا يلائم تبني إستراتيجية التلويح بالعنف أو الاستعانة بوسائل غير قانونية لتحقيق الأهداف، لا يلائم قيادة مسؤولة في دولة سوية. وقررت اللجنة أن الحق في الاحتجاج لا يشمل، في أي نظام سوي، الحق في البدء بأعمال شغب صعبة ومهاجمة مواطنين أبرياء أو رجال قوات الأمن. واستمراراً لما ورد تقرر أيضاً، أن الأقوال التي قيلت مدحاً لأعمال الشغب التي وقعت قبل تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠، مثل الأعمال التي وقعت في تشرين الأول / أكتوبر نفسه، خلقت الفرصة لاندلاع أحداث مشابهة، وحتى أخطر منها، ولتأليب الغرائز قبل أحداث تشرين الأول / أكتوبر، حول مواضيع مختلفة، ولتأجيج النار في تلك الأحداث. وشددت اللجنة على أن هذه المخاطر معروفة ومكشوفة بعد أحداث تشرين الأول / أكتوبر، وذكرت أنه من الجدير أن تذكّر قيادة الوسط العربي، على اختلاف تياراتها، هذه الأمور، وذلك في سبيل منع تكرار أحداث مشابهة.

وأضافت اللجنة أن من يبادر لأعمال إحتجاجية فإنه يتحمل مسؤولية إنتهائها السوي، من دون المسّ بسلامة الجمهور. وقررت اللجنة أنه لا يجب قبول نهج الاحتجاجات المبادر لها والتي تتم من دون تنسيق ومن دون الحصول على إذن قانوني، وذكرت أن هذا النهج ينم عن إستهتار بسلطة القانون. كما أن المتوقع من قياديي الوسط العربي، الذين يشغلون بغالبيتهم مناصب رسمية على المستوى المحلي أو القطري، أن يسيروا مناهج تصرف أخرى سوية. وأضافت اللجنة أن المتوقع هو إجراء ترتيبات مسبقة ومطلوبة، قبل الخروج إلى نشاطات إحتجاجية، وذلك بهدف الحفاظ على النظام. وفي هذا الشأن فإن القيادة (العربية) مطالبة بتمرير رسالة واضحة للجمهور ودعم هذه الرسالة بتعيين منظمين ورجال أمن، يقومون بتطبيق النظام فعلياً. وذكرت اللجنة إنطباعاتها، بأن قيادة الوسط العربي عملت بمسؤولية أكبر في هذا الموضوع، أثناء نشاطات إحتجاجية وقعت خلال عمل اللجنة، وذلك من خلال التنسيق مع الشرطة سلفاً. وتقرر أن هذا النهج يشكل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، وأنه من الجدير أن يتحوّل إلى نهج ثابت في الاحتجاجات المنظمة عند الجمهور

العربي، وعند العموم.

في موضوع المواطنة، تطرقت اللجنة إلى أنه وعلى الرغم من أن المواطنين العرب في الدولة عامة مخلصون للدولة ولقوانينها، إلا أن الرسائل التي مُررت قبل أحداث تشرين الاول / أكتوبر مؤهت، وفي أحيان كثيرة مَحْت، الفارق المميز بين مواطني الدولة العرب ونضالهم الشرعي للحقوق في داخلها من جهة، وبين الكفاح المسلح ضد الدولة، الذي تديره تنظيمات وأشخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة أخرى. وفي أكثر من مناسبة، صوّر قياديون في الوسط العربي الكفاحيين على أنهما كفاح واحد، مقابل خصم، وأحياناً مقابل عدو واحد. وشددت اللجنة على أن مصطلح المواطنة، في مفهومه الجوهري، لا يستوي مع تصوير الدولة على أنها عدو. وهو لا يستوي مع مناهج سلوكية ترى في الدولة وسلطاتها الشرعية عدواً، ولا يستوي مع المدائح لنشاطات عنيفة يقوم بها أعداء الدولة ضدها و ضد مواطنيها. وشددت اللجنة على واجب القيادة العربية في إسرائيل عدم تمويه الحدّ الفاصل بين التعقيدات العاطفية التي يخضع لها مواطنو إسرائيل العرب، وتعاملهم مع أنفسهم كإخوة للفلسطينيين في المناطق (المحتلة) من جهة، وبين القيام بعمليات وتمير رسائل لا تستوي مع الاخلاص الذي يجدر بكل مواطن، في كل دولة، إبدأؤه تجاه الدولة، من جهة ثانية. وأضافت اللجنة أنه يجب التعامل مع الأحداث على أنها إشارة تحذير من مغبة المضيّ قُدماً في هذه الطريق الخطرة.

-ملاحظات إختامية

ذكرت اللجنة أن أحداث تشرين الاول / أكتوبر أبعدت هدف العيش سوية من خلال الاحترام المتبادل، عن التّوال. كما وسّعت المواجهات خلال الأحداث ونتائجها الخطيرة من الشرخ، وأدت إلى تقليص التماس بين المجتمعين وزيادة الريبة والعدائية. ومع ذلك، ذكرت اللجنة أن الأحداث، وبحسب رأيها، لم تشكل نقطة لا عودة بعدها في العلاقات بين الوسطين. وشُدّد على أن هناك مصلحة واضحة جداً، في كل طرف، في ضمان الاستقرار والتعاون، وأن أحداث تشرين الاول / أكتوبر في نهاية المطاف، أثبتت وبالذات -التعلق المتبادل بين المجتمعين وأوضحت المخاطر الكامنة لهما جراء التقاطب والمواجهة. وذكرت اللجنة أن المصالحة التامة بين الطرفين أمر ممكن بالتأكيد، حتى ولو لم تتم في الوقت القصير المقبل.

وتطرقت اللجنة إلى الحاجة للسعي والعمل من أجل ضمان حياة مشتركة بسلام لليهود والعرب

في هذه الديار، وبذلك وأيضاً، ضمان عدم وقوع أحداث مشابهة لأحداث تشرين الأول / أكتوبر، مرة أخرى. وذكرت أن حياة الجيرة بين العرب واليهود تشكل حقيقة قائمة، وأمام الطرفين إمكانية عملية واحدة للاستمرار في هذه الحياة وهي: العيش سويةً من خلال الاحترام المتبادل. ودُكر أن باقي الاحتمالات هي وصفات لزيادة التوترات والضائقات وللإخلال بالنظام الحسن.

شدت اللجنة على أن العيش سوية منوط بمطالب ليست سهلة للطرفين. وهو يلزم كل جانب الإنصات للغير، وفهم حساسياته واحترام حقوقه الأساسية. وعلى المواطنين العرب أن يتذكروا أن إسرائيل تمثل تحقيق أمني الشعب اليهودي بدولة له، دولة وحيدة يشكل فيها اليهود أغلبية، دولة تستند في أسسها إلى تجميع اليهود من المنافي فيها، وأن هذا هو عصارة كينونة الدولة عند مواطنيها اليهود. يهودية هذه الدولة هو معطى دستوري ينعكس أيضاً، من ضمن ما ينعكس فيه، بمركزانية الموروث الاسرائيلي واللغة العبرية في الحياة الجماهيرية فيها.

وبالمقابل، ذكرت اللجنة أن على الأغلبية اليهودية أن تتذكر أن الدولة ليست يهودية فقط، بل وديمقراطية أيضاً، حيث أن المساواة -وكما دُكر أعلاه- هي واحدة من المداميك المركزية في المبنى الدستوري للدولة، ومنع التمييز يسري على كل مواطني الدولة. وعلى الأغلبية أن تفهم، أن الأحداث التي حوّلت العرب إلى أقلية في الدولة كانت بالنسبة لهم كارثة قومية، وأن إندماجهم في دولة إسرائيل كان منوطاً من جانبهم بتضحيات مؤلمة. على الأغلبية أن تحترم هويتهم وثقافتهم ولغتهم. وذكرت اللجنة إمكانية منح العامل المشترك لمجمل السكان التعبير في الحياة الجماهيرية، وذلك عن طريق إضافة أحداث ورموز رسمية ملائمة. وتطرقت اللجنة للحاجة في إيجاد طرق لتقوية الشعور بالانتماء عند المواطنين العرب للدولة، من دون المسّ بانتماء هؤلاء المواطنين لثقافتهم وجماعتهم. لم تتخذ اللجنة موقفاً إزاء المطالب المختلفة بمنح حقوق جمعيتهم للوسط العربي في مجالات مختلفة. ودُكر أن الحديث يدور عن موضوع مشحون يثير حساسية كبيرة عند الطرفين. ودُكرت، مما دُكر، شهادة رئيس الحكومة السابق، أيهود براك، الذي قال إن للجمهور العربي في إسرائيل حقوقاً مجتمعية كمجموعة، في ثقافة وموروث خاصين به، ولكنه ميّز بين مثل هذه الحقوق وبين حقوق قومية جمعيتهم تهديد هوية الدولة الأساس كدولة يهودية. وأوردت اللجنة ملاحظة مفادها أن الحل لهذا التوتر المتصاعد الناشئ، من ضمن ما ينشأ منه، من هذا التمييز المذكور، ليس سهلاً، وأن نقاش مثل هذه المواضيع مشحون بمنظور سياسي ساطع، من الجدير توضيحه في حوار يتم في الهيئات المناسبة.

مواقف من التقرير

(١) استطلاع «مركز مدى»:

أكثر من نصف المواطنين العرب لا يثقون بلجنة أور

اجرى مركز «مدى للدراسات الاجتماعية والتطبيقية» للجماهير الفلسطينية في إسرائيل استطلاعاً للرأي بين الجماهير العربية حول الموقف من لجنة أور. وتظهر نتائج الاستطلاع ان غالبية الجمهور العربي (٦٤٪ منهم) لديهم نوع من الثقة الضعيفة حتى المتوسطة بقدرة اللجنة على التحقيق في أحداث هبة تشرين الاول / أكتوبر بشكل جاد ومنصف. كما بين الاستطلاع ان ١٦٪ اعربوا عن ثقتهم التامة باللجنة بينما اعرب ١٥٪ عن عدم ثقة مطلقة.

وقد قام مركز مدى بهذا الاستطلاع بين ٢٨ اب وحتى ٣١ اب لهذا العام وشارك في الاستطلاع ٥٢٢ فلسطينيا من إسرائيل.

وبعد ثلاث سنوات من اقامة اللجنة يتضح حسب الاستطلاع انها ما زالت تحظى باهتمام بين الجماهير العربية. حيث تبين النتائج ان ٧٤٪ من المشاركين في الاستطلاع قالوا انهم يعرفون عن تأسيس اللجنة، وقال ٤١٪ منهم انهم يراقبون أعمال اللجنة ويتابعون مناقشاتها. ويتضح أيضا ان ٨٧٪ من المشاركين في الاستطلاع ايدوا اقامة اللجنة وان ٧٥٪ منهم عبروا عن رضاهم عن اقامتها.

لكن ورغم هذا التأييد الذي حظيت به اللجنة في الفترة الأولى لاقامتها فان رأي المواطنين العرب بهذا اللجنة تغير مع الوقت. وقد أشار ٣٥٪ من المشاركين انهم يعتقدون ان توصيات اللجنة ستكون عادلة تجاه الجماهير العربية، بينما أشار ٥٥٪ منهم انهم لا يثقون بنتائج اللجنة. وأشار عميد صعبا، مدير قسم الاحصاء في مدى، ان تفسير هذا التغيير في المواقف ينبع أساسا من التخوف بان لا تقوم اللجنة بالكشف عن المسؤولين عن قتل ١٣ مواطنا فلسطينيا. وحول صلاحية اللجنة ومهمتها أجاب ٩٨٪ من المشاركين ان الدور الأساسي لهذه اللجنة كان

يجب ان يتمحور حول قتل ١٣ مواطنا فلسطينيا وقال ٩٤ ٪ ان على اللجنة بحث تصرفات الشرطة.

وقال بروفيسور نديم روحانا مدير عام مركز مدى: «تشير نتائج الاستطلاع الى ان غالبية الجمهور العربي هي في حالة ترقب حذر ومع توقعات ضعيفة حول توصيات اللجنة .حيث يخشى الجمهور العربي ان تقوم اللجنة باللقاء جزء من المسؤولية على الجماهير العربية وقياداتها». وحول المسؤولية عن نتائج أحداث أكتوبر حمل ٨٢ ٪ من المشاركين المسؤولية لأفراد الشرطة وقال ٧٨ ٪ منهم ان المسؤولية تقع على عاتق رئيس الحكومة في حينه ايهود باراك.

(٢) لجنة ذوي الشهداء

التقرير لا يقدم لنا أي جواب حول قتل أبنائنا

أعربت لجنة ذوي الشهداء عن سخطها على تقرير لجنة «أور» وخيبة املها من المنحى الذي اتخذته تحقيقات هذه اللجنة .وقد رفضت لجنة ذوي الشهداء محاولة تحميل جزء من المسؤولية، حول أحداث تشرين الاول / أكتوبر التي ذهب ضحيتها ١٣ شابا والمئات من الجرحى، لبعض القيادات العربية.

وكان حسن عاصلة (والد الشهيد أسيل عاصلة) تحدث في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقد في «بيت أجرون» في القدس، في اعقاب نشر توصيات لجنة التحقيق الرسمية باسم عائلات الشهداء، وقال عاصلة : انه عندما طالبت لجنة ذوي الشهداء قبل عامين باقامة لجنة للتحقيق باحداث تشرين الاول / أكتوبر لم تطلب منها التحقيق «بالتحريض» بل التحقيق بقتل ١٣ شابا عربيا.

وجاء في الكلمة التي القاها عاصلة خلال المؤتمر الصحافي:

أردنا من هذه اللجنة ان تحقق في قتل ١٣ شابا .أما مسألة «التحريض» فتقوم بها الدولة عبر مؤسسات أخرى.

ونحن نسأل أعضاء اللجنة :عندما كنتم تعودون الى بيوتكم وترون أولادكم، هل كنتم تفكرون بثلاثة عشر عائلة لا تستطيع ان ترى ابناءها بعد ذلك؟ وعندما كنتم تعودون الى بيوتكم في

اعيادكم مع هداياكم الى ابنائكم، هل كنتم تفكرون بان هناك عائلات لا تستطيع ان تعطي حتى باقة ورد لابنائها؟

وعندما كنتم تودعون ابناءكم بالذهاب الى المدرسة، هل كنتم تفكرون ان هناك ١٣ عائلة لا تستطيع وداع ابنها لأنه لم يذهب الى المدرسة بعد ذلك....

نحن نقول للقتلة جميعا: ماذا قلتم لابنائكم عندما عدتم الى بيوتكم، هل قلتم لهم أنكم «صفيتم عربيا نتنأ»؟

وأنت يا شمعوني الذي وقفت تتلذذ على النزع الأخير لأسيل وهو يلفظ أنفاسه، ماذا قلت لأبنك عندما عدت الى البيت، ونحن نعرف ان عندك أبناء؟

وأنت يا راشد مرشد، ماذا قلت لابنائك وأهلك عندما قطفت زهرة يانعة كرامي غرة؟ وأنتم أيها القتلة الآخرون الذين لا نعرف اسماءكم، ماذا قلتم لأهلكم عندما عدتم الى البيت وقد نفذتم هذه الجريمة؟

وفي نهاية كلمته قال عاصلة:

أقول لكم بصراحة أنه ليس هناك من ضمان ان نعود الى بيوتنا وان لا نجد أحد ابنائنا مضروبا بالرصاص.

ليس لنا أي ضمان ان لا يقتل أحد الأبناء برصاص الشرطة بعد ذلك.

اذن ماذا سألتهم يا أعضاء لجنة «أور»، وما الذي حققتم به؟

الا تخجلون!

٣) «عدالة»: «التقرير وثيقة مهمة يجب العمل

على دفع توصياته، على الرغم من النواقص والتحفظات الكبيرة»

اصدر مركز «عدالة» (٣/٩/٢٠٠٣) رسالة اعلامية حول تقرير «لجنة أور» موضِّحاً موقف

المركز من التقرير:

«على الرغم من التحفظ الكبير من مواضيع معينة ومن النواقص، تقرير «لجنة أور» وثيقة مهمة

يجب العمل على دفع توصياته».

بعد القراءة المتمنّنة والمعمّقة ودراسة الصفحات الـ ٨٣١ المؤلفة لتقرير لجنة التحقيق الرسمية برئاسة القاضي تيودور أور، يعرب مركز «عدالة» عن تحفظه من مضامين مسائل معينة وردت في التقرير، ومن عدم الحسم في مسألة القتل التي كانت واحدة من المسائل الأساس؛ وإلى جانب ذلك، يعتقد مركز «عدالة» أن تقرير لجنة التحقيق الرسمية يشكل وثيقة رسمية مهمة، يجب العمل على دفع توصياته فوراً. كذلك، يرى مركز «عدالة» أن إجراءات عمل لجنة التحقيق، والتي شملت: جمع المواد، إستجواب الشهود، سماع الإفادات ونشر التقرير، تشكل بحد ذاتها عنصراً حيويّاً ومهماً لرفع الوعي الجماهيري بشأن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

عرض مركز «عدالة» أمام اللجنة، في أثناء تمثيله لمنتخبي الجمهور العرب الذين حُذروا ولذوي الشهداء، شهادات جمة لمنتخبي الجمهور العرب، لمختصين من الأكاديمية، بالإضافة إلى مذكرات مهنية، مقالات وأدلة أخرى. وتطرقت هذه البيّنات، من ضمن ما تطرقت إليه، إلى حيثيات حوادث القتل، إلى التمييز والعنّ باللاحقين بالعرب في إسرائيل، إلى توجه الشرطة وتعاملها مع العرب، إلى مسألة العنصرية ومسألة التنظيم والبناء.

يسجل مركز «عدالة» بالأيجاب المسائل المركزية التالية، كما يلي:

قبلت لجنة التحقيق مواقف ممثلي الجمهور العرب والمختصين، والتي عُرضت أمامها، في مسألة تعامل الشرطة السلبّي مع الأقلية العربية في إسرائيل. وتقرر في هذا السياق أن على الشرطة أن تجري تغييرات في تعاملها مع المواطنين العرب، المذكور في بعض المواقع على أنه تعامل عدائي. وثبتت اللجنة أن «هناك حاجة لإحداث إنقلاب مفاهيمي في تعامل الشرطة مع الوسط العربي. الشرطة تعي أنه لا يُنظر إليها في الوسط العربي، في العديد من الحالات، على أنها عنصر يقدم المساعدة، وإنما على أنها عنصر معادٍ، يخدم سلطة عديمة المراجعة (...) من المهم تذويت أهمية التصرف الرصين والمعتدل، في كل مستويات الشرطة، في التعامل مع الوسط العربي. وخلال ذلك، من المهم العمل على إجتثاث الآراء المسبقة السلبية التي وُجدت، حتى عند ضباط شرطة قدامى يحظون بالتقدير، تجاه الوسط العربي. يجب أن يكون الهدف تذويت الإدراك عند أفراد الشرطة، بأن الجمهور العربي عامة ليس عدواً لهم ولا يجب التعامل معه على أنه عدو.»

* قررت لجنة التحقيق أن إستخدام الرصاص المغطى بالمطاط، والرصاص الحي، والاستعانة

بالقناصة لهدف تفريق المظاهرات، هي أمور مخالفة للقانون وتناقض أوامر إطلاق النار.

* لم تقبل لجنة التحقيق موقف الشرطة بأن إطلاق النار الذي تمّ في حالات القتل كان مُبرراً.

* قررت لجنة التحقيق أن على الشرطة نبذ ثقافة الكذب المتجذرة داخلها.

* تقرير لجنة التحقيق هو الوثيقة الرسمية القانونية الأولى منذ العام ١٩٤٨ التي تتطرق إلى التمييز التاريخي اللاحق بالعرب في إسرائيل.

* في السياق المذكور في البند السابق، ورد في التقرير: لقد أهمل التمييز والغبن اللاحقين بالعرب خلال سنوات طويلة، ويجب العمل على دفع المساواة، على المستوى الفوري، وعلى المدى البعيد. كذلك، يجب العمل على جسر الهوّات والمبادرة لتطوير خطط، خاصة في مجالات التربية والإسكان والميزانيات، بالإضافة إلى إيلاء ضائقة العرب البدو وظروف معيشتهم في النقب، الاهتمام اللازم. كذلك، قبلت اللجنة موقف مركز «عدالة» في موضوع الأراضي والتخطيط، وذكرت أنه يجب دفع مبدأ التقسيم العادل في تخصيص الأراضي، والمبادرة لوضع خطط لأيجاد حلول ملائمة لمسألة البناء «غير المرخص».

* في هذا السياق ذكر في التقرير بما في ذلك: «هنالك أهمية كبيرة لمسألة الأرض في معالجة الوسط العربي. هذا الموضوع يثير أصداء متراكمة لنزاعات تعود لمئة سنة ونيف. من الصعب تجاهل الجانب العاطفي القوي الذي يرافق هذه القضية. على الرغم من ذلك، الثقل والسياق القومي لا ينتقصان من واجب الدولة بمعاملة مواطنيها العرب وفق مبادئ العدالة التقسيمية الملائمة. للوسط العربي إحتياجات مشروعة نابعة بما في ذلك من التكاثر الطبيعي. من واجب الدولة أن تخصص له أرضاً بموجب نهج ومبادئ متساويين، كما للأوساط الأخرى.»

* مع أن لجنة التحقيق رفضت التطرق إلى عمق مسألة الحقوق الجمعيّة للعرب، إلا أنها ذكرت في التقرير: «نذكر أن وظيفة الدولة في هذا الموضوع لا تنحصر في الشؤون المادية فقط. على سلطات الحكم إيجاد طرق تمكّن المواطنين العرب من التعبير عن ثقافتهم وهويتهم في الحياة الجماهيرية، بشكل ملائم ومحترم. برأي «عدالة»، رغم هذه الروح الإيجابية، كان من الأفضل إضافة القول بأن هذا التعبير عن الهوية والثقافة يجب أن يكون على قدم المساواة.

إنتقادات «عدالة» تتركز في المسائل المركزية التالية

رفضت لجنة التحقيق موقف «عدالة» الذي طالب بأن يكون التاريخ المضروب للبدء في التحقيق هو تاريخ زيارة شارون للحرم الشريف يوم ٢٨-٩-٢٠٠٠، وبدلاً من ذلك، قررت اللجنة أن التاريخ المضروب لفعل ذلك هو ١-١٠-٢٠٠٠. هذا الأمر لا يستوي مع موقف اللجنة بشأن المُحدّرين العرب، حيث تطرقت اللجنة إلى تصريحاتهم السياسية خلال السنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٠.

* مع أن التقرير أمرَ بفتح تحقيقات جنائية حول حيثيات القتل، إلا أنه كان على اللجنة أن تتوصل إلى إستنتاجات مباشرة في مسألة حيثيات قتل ١٣ شاباً عربياً. وبعد ثلاث سنوات من العمل، لم تجتهد اللجنة بما يكفي من أجل حسم هذه المسألة الجوهرية. وفي الغالبية الساحقة من أماكن القتل نجحت اللجنة في تقليص عدد الشرطيين الضالعين إلى ٣ - ٥ شرطيين، مع ذكر إسمائهم، ولكنها لم تجتهد بما يكفي للحسم نهائياً في الظروف المباشرة للقتل، وبهذا إمتنعت عن أيجاد أجوبة جوهرية، لذوي الشهداء على وجه الخصوص.

* مع أن لجنة التحقيق لم تخرج بتوصيات في شأن منتخبي الجمهور العرب المُحدّرين، إلا أن إستنتاجاتها في هذا الموضوع تثير تساؤلات قضائية وحقائقية. فقد قررت اللجنة أنها لم تخرج بأية توصيات لأن الحديث يدور عن شخصيات تشغل مناصب رسمية. مثل هذا القول يدعم في الواقع الادعاء القضائي الذي بلوره مركز «عدالة»، الذي يحصر عمل اللجنة ومهامها في التحقيق مع السلطة التنفيذية، أي مع من يشغل مناصب رسمية: متخذي القرارات و/أو منغذي القرارات الرسمية. كذلك، تركز التحقيق مع المُحدّرين العرب في مواقفهم السياسية فقط، الأمر الذي لا ينضوي تحت مهمة لجنة تحقيق رسمية. وفي هذا السياق، يُذكر أن اللجنة لم تحقق مع «محرضين يهود» من المستوى الرسمي ورفضت التطرق إلى مواقفهم السياسية، ولكنها قامت بذلك تجاه المُحدّرين العرب الذين لا يشغلون مناصب رسمية. يرى مركز «عدالة» أن تذييب القياديين العرب المنتخبين وتذييب لجنة المتابعة العليا يمكن أن يؤدي إلى زيادة العنصرية ضد السكان العرب في إسرائيل.

* تصف اللجنة تصرف الشرطة على أنه «رد فعل غير ملائم لأعمال شغب غير مسبوقه».

ويتجاهل وصف الشرطة على أنها عنصر «رد فعل» فقط، الأدلة التي أثبتت أن تصرفات الشرطة العنيفة وإستخدام الرصاص الفتاك الذي أدى إلى أعمال القتل في ١ - ١٠ - ٢٠٠٠ وفي ٢ - ١٠ - ٢٠٠٠، هما اللذان أديا إلى تصعيد الأحداث.

* لم ترَ اللجنة من المناسب الخروج بأية توصيات ضد أيهود باراك، على الرغم من تثبيتها، أنه وكرئيس للحكومة، «لم يكن مدرِّكاً ومصغياً بما يكفي للتطورات الحاصلة في المجتمع العربي في إسرائيل، والتي خلقت في فترة ولايته خشية حقيقية من اندلاع أعمال شغب على نطاق واسع (...). كما ثبت أن السيد باراك لم يقم في اليومين الأولين بما يكفي من الخطوات لمنع إستخدام الشرطة للوسائل الفتاكة أو تقييد هذا الاستخدام (...).» ويرى مركز «عدالة» أن مثل هذه الاستنتاجات لوحدها كافية للخروج بتوصيات عينية بشأن أيهود باراك. وبالإضافة، وُضعت أمام اللجنة أدلة مقنعة حول موضوع الاجتماع الليلي في بيت أيهود باراك، مساء ٢ - ١٠ - ٢٠٠٠، الذي منح فيه الشرطة الدعم الكامل وأمرها بفتح كل محاور الطرق بكل الوسائل، في حال واقتضى الأمر. في صبيحة ٢ - ١٠ - ٢٠٠٠ تحدث باراك في مقابلة للإذاعة الاسرائيلية وصادق على الأمور المذكورة. كذلك، صادق العديد من الضباط على هذه الحقيقة. ويُذكر، أن أكبر عدد من القتلى وقع في هذا اليوم. وعلى الرغم من وجود هذه الأدلة الدامغة، إلا أن اللجنة قررت أن الأمر لم يُثبِت.

* هناك هوة سحيقة بين الاستنتاجات وبين التوصيات التي خرجت بها اللجنة فيما يخص المحذرين. فمثلاً: على الرغم من أن اللجنة إنتقدت بشكل لاذع شلومو بن عامي، وزير الأمن الداخلي آنذاك، على تأديته لمهامه في موضوع سياسة إستخدام الأسلحة الفتاكة، إلا أنها اكتفت بالقول إنه لن يشغل في المستقبل منصب وزير الأمن الداخلي. بمعنى: يمكنه أن يشغل أي منصب رفيع آخر يريده. وبالنسبة لأليك رون، فإن اللجنة وجدته مسؤولاً، من ضمن ما وجدته، عن إستقدام القناصة الذين قتلوا وجرحوا مواطنين خلافاً للقانون، وبالتالي، فلن يكون بمستطاعه أن يشغل أي منصب أممي داخلي رفيع. معنى هذا أن بإمكانه أن يشغل منصب وزير رفيع في حكومات إسرائيل في أي مجال، إلا في مجال الأمن الداخلي. وبالنسبة لبنتسي تساو، الذي كان قائد منطقة وادي عارة آنذاك، والتي قُتل فيها ثلاثة شبان ووجدته اللجنة مسؤولاً مباشراً عن

الفشل في المهمات هناك، قررت اللجنة أنه لن يُرْفَى لمدة أربع سنوات، أي أن باستطاعته أن يبقى في سلك الشرطة، وهو كان أصلاً رُفِي السنة السابقة وليس بحاجة إلى ترقية أخرى في الفترة القريبة (يُذكر أن «عدالة» قدم إلتماساً ضد ترقية ساو لكن محكمة العدل العليا رفضته لأن لجنة التحقيق لم تكن أنهت عملها بعد).

* لم تنتقد اللجنة فشل وحدة التحقيق مع الشرطيين في موضوع عدم فتح تحقيقات فورية بشأن قتل ١٣ شاباً وجرح الآخرين.

٤) بعد توصيات لجنة اور،

٥٦٪ من الاسرائيليين: «لا يمكن لباراك المنافسة على رئاسة الحكومة»

قال قرابة ٥٦٪ من المواطنين اليهود، و٦٦٪ من العرب، الذين استطلعت صحيفة «يديعوت احرونوت» آراءهم، في الاستنتاجات التي خرجت بها لجنة اور، انه لا يمكن لرئيس الحكومة السابق، ايهود باراك، المنافسة على رئاسة الحكومة، رغم قرار لجنة التحقيق (اور) اعفائه من المسؤولية المباشرة عن مقتل ١٣ شابا عربيا، ابان عدوان تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٠.

وحسب المعطيات، قال ٤٠٪ من اليهود و٣٢٪ من العرب، انه يمكن لباراك المنافسة على منصب رئيس الحكومة، فيما عارض ذلك ٥٦٪ من اليهود و٦٦٪ من العرب.

واعرب ٣٥٪ من اليهود و٤٦٪ من العرب، عن اعتقادهم بأن لجنة اور تساهلت مع ايهود باراك، فيما قال ١٨٪ من اليهود، و١٦٪ من العرب، انها حققت العدالة. وراى ٢٠٪ من اليهود، و١٨٪ من العرب، ان اللجنة تشددت في استنتاجاتها ازاء باراك.

اما بالنسبة لوزير الامن الداخلي الاسبق، شلومو بن عامي، فقد اعتبر ٢٥٪ من اليهود، و٣٢٪ من العرب، ان اللجنة حققت العدالة بشأنه، فيما قال ٢٢٪ من اليهود، و٤٥٪ من العرب، انها تساهلت معه، مقابل ٢٩٪ من اليهود و١٣٪ من العرب الذين قالوا انها تشددت معه.

واعرب ٨٦٪ من العرب و٤٥٪ من اليهود عن اعتقادهم بأن الشرطة تتعامل مع اليهود بشكل افضل من تعاملها مع العرب، فيما قال ٢٩٪ من اليهود، و١١٪ من العرب، انها تتعامل بمساواة مع الطرفين، فيما زعم ١٠٪ من اليهود، مقابل صفر من العرب، ان الشرطة تتعامل مع العرب،

بالذات، بشكل افضل من تعاملها مع اليهود!
ورآى ٢٠٪ من اليهود، و١٨٪ من العرب، ان لجنة اور حققت العدالة في توصياتها المتعلقة بالشرطة، فقال ١٤٪ من اليهود، و٥٥٪ من العرب، انها تساهلت مع الشرطة. هذا في وقت يعتقد فيه ٤٥٪ من اليهود، و٧٪ من العرب، ان لجنة اور تشددت ازاء الشرطة.
وقال ١٢٪ من اليهود، و٢٧٪ من العرب، انه يمكن لتوصيات لجنة اور ان تساهم في تغيير جوهر العلاقات بين اليهود والعرب الى الأفضل، فيما قال ٢٥٪ من اليهود، و٣٢٪ من العرب، انها ستساهم في تغيير العلاقات الى الأسوأ. وقال ٤٩٪ من اليهود، و٢٠٪ من العرب، ان توصيات لجنة اور لن تؤدي الى حدوث اي تغيير.
ويرى ٣٩٪ من اليهود و٨٤٪ من العرب انه يجب زيادة الميزانيات المخصصة للعرب في اسرائيل، فيما يرى ٢٠٪ من اليهود و٧٪ من العرب انه يجب تقليصها. ورآى ٣٣٪ من اليهود و٩٪ من العرب انه يجب الابقاء عليها كما هي اليوم.
يشار الى ان معهد داحف بادارة مينا تسيماح هو الذي اجرى هذا الاستطلاع، بعد نشر توصيات لجنة اور.

(٥) تقرير مركز إعلام

حول تغطية الإعلام الإسرائيلي لنتائج عمل لجنة أور

تقرير لجنة أور الذي لم يزد كثيرا عما يشير إليه الشاباك في مناسبات عديدة بخصوص سياسات وسنوات « التمييز والإهمال » تجاه العرب، شدد من جهة أخرى على أننا بصدد أهم قضية تواجهها الدولة : علاقتها مع المجتمع العربي .

نكتفي بهذا ليكون ذلك المنطلق امتحانا للإعلام الإسرائيلي أيضا : ألا تنطبق عليه هو أيضا سياسات « التمييز والإهمال » ؟ ألا تخضع اهتماماته لاهتمامات الدولة والأمن بنا ؟

لنتذكر السنين الثلاث التي مضت منذ تشرين الاول / أكتوبر وما قبلها، هل نستطيع أن نعطي الإعلام الإسرائيلي علامة اجتياز لعلاقته مع المجتمع العربي ؟

على ضوء ما تقدم نشير إلى تجاهل تقرير لجنة أور لدور الإعلام نفسه في بلورة العلاقة بين مؤسسات الدولة وبين المجتمع العربي من جهة، وبين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي من جهة

أخرى، ونشير في هذا الصدد إلى إشكالية أخرى أعمق ألا وهي اعتماد تقرير أور نفسه على الإعلام الإسرائيلي أو على ترجمة لما كتب في الإعلام العربي كمصدر لفهم مواقف وبرامج الأحزاب والحركات السياسية العربية .

هذا التقرير المختصر لا ينوي أن يكون « تقرير أور » بالنسبة للإعلام الإسرائيلي، لكنه ينوي إلقاء الضوء على بعض جوانب التغطية الإعلامية في اليوم الأول من نشر نتائج اللجنة . ينطلق هذا التقرير من منطلق واجب الإعلام والتزامه في بناء رأي عام متنور ومدرك لما يجري حوله، هذا هو العائد السياسي الأول للمعلومات، والذي بدونها تنقلب المعلومات إلى قيمة ضائعة لا عائد حقيقياً للمواطن منها .

فإذا كانت لجنة أور لجنة تقصي حقائق مؤقتة، فإن الإعلام عليه أن يعمل كلجنة تقصي حقائق دائمة ومثابرة، فهو الوكيل الوحيد لإنتاج تنوير سياسي للمجتمع برمته . شددت معظم التحليلات والتعليقات على تقرير اللجنة على السؤال حول ما إذا كانت السلطات المسؤولة بشكل عام والشرطة بشكل خاص ستذوت العبر والتوصيات (المنقوصة أصلاً) التي وردت في التقرير، في هذا السياق ننتظر من الإعلام أن يدرك أنه هو الموكل والوكيل الأساسي في عملية تذويت العبر هذه لأننا بصدد « قناعات »، ولأننا في الأساس بصدد قناعات ومواقف عدائية تجاه العرب، وما لم يذوت الإعلام دوره هذا، فلن تذوت الشرطة الموكلة بـ « فرض النظام والأمن » أي شيء، ولن يذوت الرأي العام اليهودي مجرد الاهتمام بالموضوع . على ماذا صمت الإعلام؟ وصمت الإعلام يعني سكوته على تبني السؤال كسؤال جدير بالبحث .

١ - الاختلاف حول مهمة لجنة التحقيق

يبدو الاختلاف واضحاً في التوجه للتقرير بين المجتمع العربي وبين القسم اليهودي المهتم في الموضوع: يطالب المجتمع العربي اللجنة بالإجابة على السؤال: من القاتل؟ من المسؤول عن القتل . ظهر هذا في توجه ١٠٠٪ من المقابليين العرب (جميلة عاصلة -والدة الشهيد أسيل عاصلة-، عزمي بشارة، شوقي خطيب، عصام مخول، أسعد غانم، سالم جبران، أحمد الطيبي، بسام جابر، حسن عاصلة، عبد المنعم أبو صالح -والد الشهيد، حلمي بشناق -أخ الشهيد رمزي بشناق-، محمود يزيك - عم الشهيد وسام يزيك- ناردين عاصلة - أخت الشهيد أسيل عاصلة-، عادل

مناع)، وفي إجابة ٠٪ من المقابليين اليهود- من جهة أخرى لم يَرَ الكثير من المقابليين اليهود ضرورة في إقامة مثل هذه اللجنة أصلاً، ولم يطرح الإعلام السؤال حول أهمية ووزن هذا الرأي ضمن الرأي العام اليهودي .

وسؤالنا هو لماذا لم ير الإعلام الإسرائيلي ضرورة في معالجة قضية الفجوة بين المجتمعين العربي واليهودي تجاه هذه اللجنة والمطالب الحقيقية منها، ولماذا لم يطرح أبعاد وجود هذا الاختلاف على الاهتمام والنجاح بتطبيق توصيات اللجنة، لا سيما وأنه لم تواجه اللجان المختلفة السابقة (شمعجار، أكرانات وغيرها)، عدم الاجماع هذا في ضرورة وأهمية عملها كونها عالجت قضايا «أمنية» أو «سياسية» تجيب على متطلبات الإجماع اليهودي؟

٢ - التعامل مع القضية الرئيسية - قتل مواطنين -

بدأت القناة ١٠ أكثر قرباً من تعريف القضية على أنها مقتل أشخاص برصاص بارد، إذ انفردت بعد حوالي ٥ دقائق من بداية البث بالعنوان الرئيسي التالي «٧ من أصل ١٣ قُتلوا بغير وجه حق»، أما القناتان الأولى والثانية فقد ركزت على توصيات التقرير بالنسبة للجهات التي شملها التقرير بتوصياته، واستضافت القناة ١٠ في وقت متقدم نسبياً بعض أهالي الشهداء: محمود يزبك ٤٠:١٤، حلمي بشناق ٣٠:١٧، جميلة عاصلة ١٥:١٩. أما القناة الثانية فلم تستضيف أو تظهر أحداً من أهالي الشهداء سوى الساعة ٣٥:٢٠ حيث ظهرت عائلة الشهيد أسيل عاصلة من خلال تقرير قصير يظهر العائلة في طريقها إلى المحكمة «بهذوء» على حد تعبير المذيع.

٣ - غياب المسؤولين عن القتل

قبل الإعلام الإسرائيلي دون أدنى أسئلة توجه اختزال المسؤولية في الشرطة ببعض أفرادها، ولم يطور أي نقاش بخصوص المناخ السياسي الذي يسمح للشرطة بالقتل، والرأي العام الإسرائيلي المتسامح مع قتل العرب، وحقيقة أن الشرطة بثقافتها وتوجهها للعرب ليست بمعزل عن توجه باقي مؤسسات المجتمع والسلطة اليهوديين، وقد ذهب برنامج «لندن - كيرشنبوم» في القناة العاشرة نفسها أبعد من ذلك حيث تم قلب سلوكيات وأداء الشرطة الإسرائيلية السياسي إلى مسألة جنائية، لا يوجد فيها أي بعد سياسي عنصري أو غيره، وتم إغفال الأبعاد السياسية للموضوع

على المجتمع اليهودي نفسه وعلى العلاقات بين المجتمعين العربي واليهودي في البلاد .

٤ - الرأي العام الإسرائيلي - لماذا غاب؟

ليست هي اللجان ولا تقاريرها ولا نتائج تلك التقارير هي ما يؤثر فعلا وما يدعو لاستخلاص العبر، بل هو تفاعل الرأي العام مع لجان التحقيق وتوصياته، فقط رأي عام فاعل ومؤثر يعطي «العبر» بعدها العملي وقوتها الأخلاقية .

مئات التقارير واللجان أودعت الخزائن عندما لم تلاق اهتماما جماهيريا، وعشرات منها أدت إلى نتائج أبعد مدى من المنصوص عليها نتيجة لأن الرأي العام أعتد على المعلومات الواردة فيها ومن ثم استخلص عبرا أكثر خطورة، وطالب بما هو أبعد من التوصيات الواردة .

وهنا يدخل الإعلام كفاعل مركزي في موضوعة إثارة اهتمام الرأي العام، فماذا فعل الإعلام الإسرائيلي لكي يقرب الجمهور اليهودي البعيد عن الاهتمام بالعرب وبمقتلهم؟

ولا يقتصر واجب الإعلام على طرح إجابات قديمة وشاباكية - ضرورة سد الفجوات وإعطاء ميزانيات- لم تثر اهتمام الرأي العام اليهودي أو العربي من قبل، بل هو مطالب بمعالجة أعمق للعلاقة بين المجتمع العربي وبين المجتمع اليهودي، وهو مطالب بإقناع الجمهور اليهودي (وهو فعلا بحاجة للإقناع) بأن الموضوع لا يخص مقتل العرب فقط، بل هو يخص الديمقراطية الإسرائيلية برمتها .

مخاطبة الرأي العام اليهودي هي ليست من اختصاص لجان تحقيق بل هي من صلب العمل الإعلامي، وما ينقص توصيات أي تقرير -بغض النظر عن مدى موافقتنا أو عدم موافقتنا عليها- هو البعد الجماهيري الذي دونه لن يعني التقرير أو توصياته شيئا .

٥ - غياب موضوعة الديمقراطية

أحد نتائج التغطية الإعلامية الملتصقة بالحدث هي تغييب الاستنتاج العام الذي من دونه لا تعني نتائج الحدث وعبره شيئا، والإعلام دائما هو أحد المتهمين الأساسيين في غياب السياق العام كونه أحد المنتجين الأساسيين للمعاني التي تشكل أطرا لا تفهم الأحداث إلا من خلالها .
إن غياب مصطلح الديمقراطية من توصيات اللجنة كان على ما يبدو سببا كافيا لكي يغيب

المصطلح برمته من التغطية الإعلامية ومن اهتمام الإعلام -المطالب دائما بتبني اهتمامات خارجة عن اهتمامات السلطات والمؤسسات الرسمية التي تحيط به- ، وكان سببا إضافيا لخسارة اهتمام الرأي العام اليهودي الذي كان سيهتم بمقتل العرب مثلا أو بأهمية البحث عن الجريمة ومرتكبيها لو أنه أدرك في صميم وعيه أنه الوجه الآخر للقتل يمس المجتمع والدولة التي يعيش فيها .

٦ - التسامح مع العنصرية من خلال بناء رأي عام متسامح

مع سياسات تصل حد السماح بالقتل من أجل إبقاء الشارع مفتوحا

لم يكن هنالك ما هو أكثر بعدا عن قواعد العمل الإعلامي من المرور مر الكرام على مقولة: « طبعاً كان هنالك داع لإطلاق النار، لقد تم إغلاق طرق رئيسية في البلاد! » تكرر الجملة على أذن المواطن / المشاهد والمرور عليها مر الكرام يؤدي إلى تطبيعها في ذهن ووجدان المستهلك الإعلامي، مهما بدت تلك الجملة بعيدة عن المنطق السليم وعن مبادئ أساسية في حقوق الإنسان .

لا يستطيع سوى جهاز فائق القدرة إعادة تشكيل المنطق المقارن بمثل هذه السهولة والتلقائية بين الحق في التنقل وبين الحق في الحياة، بين الحق في حياة جيدة وبين الحق في مجرد الحياة، وليس أخطر من أن يتعامل الإعلام باستخفاف مع قدرته في تشكيل تلك المفاهيم التي ينشئ عليها المجتمع أحكامه .

لقد قبل الإعلام الإسرائيلي خلال تغطيته لأحداث تشرين الأول / أكتوبر بسهولة مقولة « جريمة إغلاق شوارع رئيسية » ووجوب الرد بكل الوسائل على ذلك، ومر مرور الكرام على معلومة تفيد بأن باراك أعطى ضوءاً أخضر لعمل « أي شيء » من شأنه إبقاء الطرق الرئيسية مفتوحة للعابرين .

٧ - المعالجة المبسطة والسطحية للأمر

على ما يبدو فإن عمل ٣ سنين وأكثر من ٨٠٠ صفحة، والتشديد على « اهتزاز الأرض في أكتوبر »، و« أننا بصدد أخطر قضية تواجهها الدولة »، لم تقنع الإعلام الإسرائيلي بأننا بصدد ما هو خطير فعلا، وتم التعامل مع الأمور بسطحية متناهية سواء في اختيار الأسئلة وزوايا طرح المواضيع، التعليق على الإجابات وغربة ما هو « جوهرى » وما هو « هامشى » واختزال قضايا جوهرية

مثل الرأي العام للمجتمع اليهودي .

في المقابل تم التشديد على جانب المسؤولية الشخصية، مستقبل ايهود باراك السياسي وغير ذلك، قاطعا بذلك الطريق على من يريد استخلاص عبر حقيقية حتى في قضايا عينية مثل أداء الشرطة التي اتهمت في أنها طورت ثقافة « رفض للأوامر» .

فلماذا مثلا لم يسأل أي صحافي ما هي التتمة الطبيعية لرفض الأوامر؟ أليس هو رفض القوانين أيضا، ألا تنتج ثقافة رفض قواعد العمل، عدم إعطاء تقارير وإعطاء تقارير كاذبة أرضية خصبة لثقافة رفض للقوانين برمتها؟ ولماذا لم يخط أي صحافي خطوة أخرى إلى الأمام – إذا ما كنا حقا بصدد معالجة أحداث خطيرة لم نشهد لها مثيلا، وأحد الأيام الأكثر أهمية في العلاقة بين المواطنين العرب واليهود – ليسأل السؤال التالي :

في غياب ثقافة قوانين وقواعد عمل في إحدى مؤسسات احتكار القوة في الدولة ما الذي يحل محلها؟ أليس المزاج والثقافة السياسية المسيطرين؟ وما هو المزاج والثقافة السياسية المسيطرين في مؤسسات الدولة والمجتمع اليهودي معا، أليست هي العدائية تجاه العرب؟

ثم إن الإعلام لا يحتاج لهذا الجهد كي يضيء ضوءا أحمر للرأي العام برمته، لقد تحدث التقرير نفسه عن عدائية الشرطة تجاه العرب، فلماذا تم تهميش هذه الحقيقة إعلاميا ولم يتم ربطها بالتصرفات « الفردية لبعض » أفراد الشرطة؟

كلمة واحدة غابت عن التقرير وعن الإعلام، العنصرية، لا يمكن تفسير القتل والتسامح مع القتل بمجرد الاعتراف بوجود « ثقافة رفض للأوامر وعدم إرسال تقارير»، وإلا لماذا مثلا لا ينتج عن هذه « الثقافة » مقتل مواطنين يهود؟

وقد وصل الحد أن ينوه دافيد غلبوع – قناة ١٠ – في معرض لقائه مع د. عزمي بشارة (الذي أشار إلى حقيقة الجو والثقافة العنصرية السائدة في الشرطة الإسرائيلية بدليل مقتل ١٤ عربياً خارج المظاهرات ومنذ تشرين الأول / أكتوبر حتى يومنا هذا)، أن « هذا الأمر خارج الموضوع»! وهنا يسأل السؤال: ماذا يفعل الإعلام في مجال التنوير السياسي إذا لم يدرك الصحافي أن مقتل العرب هي « صلب الموضوع»، وهي التي أدت أصلا إلى عمل لجنة التحقيق. إذا كان الإعلام هو القناة التي عبرها يتم نقل دروس وعبر إلى الرأي العام لتصبح جزءا من قناعات الجمهور فإن ردودا من هذا القبيل لا تشير لا من قريب ولا من بعيد على أن الإعلام نفسه قد ذوت أو على

الأقل يستعد لتذويت بعض العبر، بالعكس ، تدل مثل هذه الحالات على كون الإعلام جزءاً طبعاً من ثقافة التصالح مع « قتل العرب » .

٨ - الاختلاف بين التعامل مع أعضاء الكنيست العرب ومع أفراد الشرطة

امتازت الأسئلة الموجهة للشرطة بجانبها الشخصي الذي يشدد على رضى أو عدم الرضى عن التقرير، وذهبت الكثير من الأسئلة إلى القلق بخصوص أن « التقرير قد ظلم الشرطة ربما » ، أما العديد من التعليقات فقد أفادت بما معناه أنه « ربما لم تستطع الشرطة أن تعمل سوى ما فعلته » .

في المقابل يتم التشكيك ومقاطعة كل من عزمي بشارة وعبد المالك دهامشة خلال جميع لقاءاتهم القصيرة، ويتم تذكيرهم بأنهم « محذرون » .

فها هي القناة الثانية تسأل يهودا فيلك حول عدم معرفته بوجود قناصة، وبعد أن يجيبها بأنه قد عرف لاحقاً، يسأله المذيع « أنت تبدو متأثراً جداً، هل تشعر بالاحباط؟ » .

يعقوب أيلون في القناة ١٠ يسأل يارون مئير: « هل انت راض عن الاستنتاج الذي توصلت اليه لجنة أور ومفاده ان الشرطة مسؤولة بصورة مباشرة عن مقتل ٧ من بين ١٣ مواطناً عربياً لاقوا مصرعهم في الأحداث؟ » .

ثم في نفس القناة يوجه سؤال لأريك رون المتهم الرئيسي وبنبرة جدا متعاطفة: « ما الذي تشعر به عندما تستمع للإتهامات الموجهة ضدك؟ » .

استمر الإعلام الإسرائيلي في التعامل بشكل متسامح مع الشرطة (في اليوم الأول من التغطية، ناهيك عن اليوم الثاني الذي كان مثابة « تكفير ورد اعتبار » للشرطة) حتى بعد خروج نتائج التقرير: ملاحظات على شاكلة « استخدام السلاح الناري إستهدف حماية الشرطة » و« سنستمر في توفير الدعم لرجلنا بما في ذلك الذين تطرق اليهم التقرير » ، « من يبادر الى تنظيم المظاهرة عليه أن يتحمل المسؤولية عن نهاية المظاهرة أو نتيجتها » . وحتى الخروج ضد تيار ذلك اليوم بقول « لم تقع هزة أرضية، سنقوم باصلاح كل ما يحتاج لإصلاح » . لم يقابلها الإعلام بأية ملاحظة تتماشى مع نتائج التحقيق بخصوص الاستعمال المبالغ به للسلاح من قبل الشرطة وبخصوص معاملة العرب كأعداء .

وأخطر من ذلك فالبعض يدافع صراحة عن تصرفات الشرطة وقتلها للعرب، ففي حديث لموشيه نستيلباوم وجادي سوكينيك في القناة الثانية، يقول الأخير قبل نشر التقرير حول تصرفات الشرطة: سنرى كيف ستردون حتى عندما أغلقوا الطرق.. (والقصد لأفراد لجنة التحقيق)، فيجيبه زميله: « كانت هناك منذ البداية لعبة نتائجها واضحة تماماً » .

ولكي لا يبقى سوكينيك أي مجال للشك يقول: « لقد تصرف عرب اسرائيل بالشكل الذي تصرفوا به، أحرقوا سيارات وسدوا طرقاً، إذن ربما كان على الشرطة ان تتصرف بالشكل الذي تصرفت به » .

أما حاييم يافين في القناة الأولى فعبر عن خشيته من أن تكون توصيات التقرير قد مست قدرة الشرطة على مواجهة أحداث مماثلة مستقبلاً فتساءل: « إلى أي حد سيضر التقرير بقدرة الشرطة على معالجة أحداث مشابهة؟ »

يارون لوندون -القناة ١٠- رد على بشناق- أخ الشهيد رامز بشناق- عندما ذكر الأخير جاي رايف بكونه قاتلاً: « كلا، رايف لم يُقتل، ربما تصرف بطريقة غير مقبولة لديك ». لم يبق لنا لوندون إلا لنستنتج أن رايف تصرف بصورة مقبولة عليه شخصياً .

في المقابل نرى مذيع القناة الأولى يقاطع عزمي بشارة ٧ مرات خلال دقيقتين، ويتم تكبير المشاهدين في أسفل الشاشة بأن عزمي بشارة « محرض ومساهم مركزي في الأحداث » دون الإشارة إلى أن ذلك اقتباساً من تقرير لجنة أور، وهي الجملة الوحيدة التي لم يشر إلى مصدر اقتباسها .

أيضاً اهرام برنيع ذكر عبد المالك دهامشة في لقاء له وفي سياق نقاش أداء الشرطة، أن له دور في موضوع « التحريض »، كتصدي لمحاولة دهامشة تحميل المسؤولية للشرطة .

وفي القناة ١٠ يذكر أشر ماعوز، وهو محاضر في الحقوق أنه « لم يتم إعطاء توصيات بخصوص بشارة، دهامشة، صلاح، فقط من منطلق الأخذ بعين الاعتبار مشاعر الجمهور العربي »، المذيع طبعاً لا يشير بأن « قرار الأخذ بالاعتبار مشاعر الجمهور العربي لا تحتاج لـ ٣ سنين من جمع الأدلة » .

بوعاز شبيرا في القناة الأولى يرى أنه مدين للجمهور بتفسير سبب « النقد الخفيف » الموجه للقيادات العربية ويفسر ذلك على أنه « بسبب الاختلاف بين أعضاء اللجنة نفسها »، لكنه نسي

أن يبحث عن « اختلافات » أخرى كانت السبب وراء « تخفيف » النقد تجاه جهات يهودية .
من الواضح الفرق في التعامل مع الشرطة من جهة ومع العرب من جهة أخرى، ومن الواضح وجود « علاقة خاصة » بين الإعلام الإسرائيلي وبين شرطة إسرائيل التي اعتمدت استراتيجيتها الإعلامية على ايحاءات « قومية » مثل « نحن نؤدي خدمة وطنية »، « هذه الشرطة لنا جميعاً »، « نحن نتحدث عن شرطة اسرائيل »، « لقد دافعنا عنكم ودفعنا الثمن »، « أنا فخور بشرطة إسرائيل » .
إذاً أفراد الشرطة ربما محبطون، والأهم من ذلك هم « يمثلوننا »، بالذات عندما يقابلهم العرب على الجانب الآخر من المتراس، وعلى الإعلام أن يتعامل معهم برأفة، أما المحذرون الثلاثة الذين اعترف التقرير بأنهم يمثلون مجتمعا تمارس ضده التمييز والتجاهل والظلم فما من صحافي يشير إلى إحباطهم أو غضبهم، أو استيائهم أو أي من المشاعر « الإنسانية »، الأخرى الإحباط من نصيب القاتل فقط، أما ممثلو الضحية –والذين هم جزء من الضحية، بل الجزء الأكثر رمزية– فلا يعمل الإعلام سوى على تكبيرهم بأنهم « محرضون » .

الإعلام غير بعيد من أن يستنتج بأن الشرطة رغم إدانة اللجنة لها ربما كانت على حق في قتلها لـ ١٣ عربياً، أما بشارة ودهامشة فرغم تبرئة اللجنة لهم واعترافها بالوضع « المظلوم » للمجتمع الذي يمثلونه فهم متهمون أولاً وأخيراً وتتم استضافتهم في الإعلام فقط تحت خانة متهمين .
إذاً حسب الإعلام الإسرائيلي يستحق التعاطف فقط من تثبت التهمة عليه .

في النهاية نطرح جميعاً السؤال التالي :

هل يربط الإعلام الإسرائيلي ما بين « لامبالاة » الحكومات المتعاقبة فيما يتعلق بالمجتمع العربي وما بين لا مبالاة الإعلام نفسه في تغطية واقع العرب في إسرائيل؟

وهل يربط الإعلام الإسرائيلي ما بين سياسات الإقصاء والتهميش والإفقار ونهب الأراضي من قبل الحكومات المتتالية وما بين التغطية الإعلامية « الأمنية » المتجاهلة لقضايا العرب وواقعهم السياسي والاجتماعي؟

وكنهاية ثانية: هل هنالك من يربط ما بين جهل الإعلام بواقع العرب وما بين جهل المجتمع اليهودي و« صدمة » المجتمع والسلطة الإسرائيليين بخصوص تعاطفنا مع شعبنا الفلسطيني؟
وهل يستطيع الإعلام الإسرائيلي أن يشرح ليعقوب أيلون (القناة العاشرة)، أو بالأحرى هل هنالك من يشرح للإعلام الإسرائيلي وليعقوب أيلون أن مصطلح « ولاء » لا يتماشى مع من يعي

أن « الأحداث التي حولت العرب الى أقلية في الدولة كانت بالنسبة لهم كارثة قومية، كما أن إندماجهم في دولة إسرائيل إرتبط بتضحيات مؤلمة من جانبهم » .

وهل هنالك من يفسر لنا لماذا يعتقد جيل سيدان أن الرأي الذي سمعه في مقهى في أم الفحم بأن السلطات الإسرائيلية لا تقصد تغييراً جذرياً في علاقتها مع العرب، لا يمثل الرأي السائد؟ وهل هنالك من يحو دهشة دان مارجریت وسؤال حايم يافين عندما سمعا عن حقيقة مقتل ١٤ عربياً بعد تشرين الأول / أكتوبر وخارج أية مظاهرات؟

وهل هنالك من يشرح لنا تمييز يارون لندون بين العنصرية وبين التعامل مع العرب كأعداء؟ وأخيراً: هل هنالك من يشير إلى الصحافيين اليهود بنطق الأسماء العربية بشكل سليم دون إعطاء أسماء أخرى للشهداء وأهاليهم؟؟

٦) مقالات إسرائيلية حول التقرير

خلخلة في الوعي لا زلزلة للبلاد

سيفر فلوتسکر

جاء في الفقرة الأولى من تقرير « لجنة أور »، أن « البلاد قد زُلزلت خلال أحداث تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠ » .

ومهما كان هذا التعريف مبالغاً فيه، فإنه لا يعكس مدى حالة الارتعاد والرجفة التي أصابت المواطنين اليهود في دولة إسرائيل، خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول / أكتوبر الرهيب، قبل ثلاث سنوات.

كان يبدو في حينه - اليوم ندرك أنه « كان يبدو » فقط - أن رؤيا الحرب العربية الشاملة ضد دولة إسرائيل بدأت تتحقق، ليس على امتداد حدودها الخارجية فحسب، وإنما في داخلها أيضاً. لقد فاجأتنا قوة وحرارة حمم الكراهية الموجهة للدولة اليهودية، والتي تفجرت في آن واحد، في مناطق السلطة الفلسطينية، وفي الشوارع المكتظة بالمتظاهرين في العواصم العربية، وفي الوسط العربي في إسرائيل. وبدون أي تحضير مسبق للوعي، وبعد أيام قليلة من التثام جراح الأزمة التي اندلعت بين بآرك وعرفات (في الظاهر)، وجدت إسرائيل نفسها تواجه تهديداً على وجودها. إذن، لم تكن « أحداث تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٠ » بمثابة هزة أرضية، بل كانت عبارة عن هزة

في الوعي. عندما تنشق الأرض، تبتلع البيوت والجسور. وعندما يتصدع الوعي، تتصدع معه أسوار الأخلاق وموازين المنطق. لقد انهارت، مع اندلاع حرب يوم الغفران (حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣)، النظرية التي قالت إنه يمكن لإسرائيل مواصلة السيطرة الأبديّة على المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧، والتمتع بطمأنينة المحتلين. وباندلاع انتفاضة الأقصى و«أحداث تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠»، انهارت النظرية القائلة إن إسرائيل لم تعد، بعد ٥٠ عاماً على قيامها، وبعد سبع سنوات من توقيع اتفاقيات أوسلو، التي اعترفت بموجبها بمنظمة التحرير الفلسطينية، بمثابة جسم غريب في العالم العربي، وعنصر لا يمكن تقبله، ومن المفضل التخلص منه عاجلاً أم آجلاً.

ينص تقرير «لجنة أور» على أن «أعمال الشعب كان يمكنها أن تتطور، معاذ الله، إلى صراع عنيف يشبه الصراعات الطائفية التي تحدث في بلاد قصية». إنه وصف خاطئ. فالصراع اليهودي-الفلسطيني، الذي تطور داخل دولة إسرائيل خلال الأيام العشرة الأولى من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، لم يكن يشبه الصراع الطائفي، بل كان صراعاً قومياً محضاً. وهكذا تعامل معه الشبان العرب الذين خرجوا لإسقاط النظام اليهودي البغيض، وهكذا تعاملت معه الشرطة التي لم تأتٍ لقمع اضطراب طائفي، وإنما للانتصار على العدو العربي.

لقد اعتبرت «أحداث تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠» بمثابة جزء لا يتجزأ من اندلاع انتفاضة الأقصى. وقد تمت هذه الأحداث تعبيراً عنيفاً عن اليقظة القومية والإسلامية لدى الجمهور الفلسطيني الذي يعيش في دولة إسرائيل اليهودية. وهذه هي الخلفية الحقيقية لمقتل ١٣ من المواطنين العرب على أيدي رجال الشرطة. إن «لجنة أور» تحاول إخفاء الحقيقة تحت بساط من الكلمات، لكن طالما لم ندرك، نحن اليهود والعرب في إسرائيل، كيف ننظر بشجاعة إلى عيون الحقيقة المفتوحة على مصراعها، فلن نتعلم كيف ننظم حياتنا المشتركة هنا.

ليس في ذلك، طبعاً، ما يطهر، ولو قليلاً، «الحشرة» التي تتكشف من خلال تقرير «لجنة أور». إن استخدام الرصاص المطاطي والنيران الحية ضد جمهور المتظاهرين العرب (والعرب فقط) هو جريمة غير مبررة. لقد سلطت «لجنة أور» الأضواء على تجاهل الشرطة للأوامر، وعلى تأصل ثقافة عدم قول الحقيقة في الشرطة، وعلى تلغيم القيادة السياسية وانتهاجها أسلوب اللف والدوران في أوضاع تحتّم فيها اتخاذ قرارات واضحة وإظهار قيادة شجاعة، وعلى التهرب من المسؤولية واللجوء إلى الادعاءات الكاذبة، مثل «لم نعرف، لم يكن بإمكاننا أن نعرف»، وعلى الكسوف

الأخلاقي الخطير. ولا يمكن لأي مجتمع طبيعي، ديمقراطي، يرغب في الحياة، تقبل هذه الظواهر. إن بعض هذه الظواهر يقع على حدود دولة الشرطة، وبعضها الآخر يلامس حدود الفوضى. لكن علينا ألا نوهم أنفسنا. فحتى بعد إنزال أشد العقوبات بمن ستم إدانتهم، ومن الضروري تشديد عقوبة هؤلاء، وحتى بعد أن تبدأ، أخيراً، عملية إزالة وصمة التمييز غير المحتمل ضد المواطنين العرب في إسرائيل، عبر تخصيص موارد الدولة (المعطيات تشير إلى أن واحداً من بين كل مواطنين عربيين في إسرائيل يعيش تحت خط الفقر)، لن تجد المشكلة المصيرية التي تواجهها دولة يهودية تعيش فيها أقلية فلسطينية كبيرة حلاً لها من تلقاء نفسها. لا يمكن للمتعة الاقتصادية أن تلغي الاعتراف القومي. ولكي لا تتكرر أحداث تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠، يتحتم التوصل إلى اتفاق سياسي، إسرائيلي-فلسطيني، شامل، وإلى سلام ومصالحة تاريخية بين الشعبين. وهذا ليس من مهام اللجان، وإنما من مهام قادة الأمم.

عن «يديعوت أحونوت»

ظلمة لجنة أور

أوري دان

إن لجنة أور، بتشكيلها وفي النهاية بنتائجها، بصقت في البئر الذي نشرب منه جميعاً عندما جعلت الشرطة كبش الفداء. وينبغي الافتراض كاحتمال معقول، انه فقط بسبب التدخل الحازم لرجال الشرطة، الذين أدوا واجبهم، جرت الحيلولة دون تسرب هجوم الارهاب الذي شنه ياسر عرفات، الى داخل حدود دولة اسرائيل، بمشاركة فاعلة من مشاغبين عرب اسرائيليين. لقد دفع رجال الشرطة بأجسادهم، وأحياناً عبر المخاطرة بحياتهم، ايضاً عن هيكل القضاء، حيث اجتمعت لجنة أور، التي خلقت الظلمة فقط. فهذه ليست سلطة القضاء، وإنما سلطة قضاة. وليس هناك أدنى ريب، انه في اللحظة التي لقي فيها مصرعهم ثلاثة عشر مواطناً اسرائيلياً اثناء عمل الشرطة، كان ينبغي التحقيق فيها بشكل كامل، من دون صلة او ارتباط بالمشكلة السياسية او بعلاقات اليهود والعرب. ويعرف كل من يحافظ على القانون، ان قتل مواطن بأيدي شرطي مسؤول عن القانون يستدعي تحقيقاً شاملاً. فهل عمل مفتش عام الشرطة كما يجب؟ وهل أنقذ أليك رون الوطن، كما أظن، في أيام الخطر تلك في الشمال، قبل ان يتشوش رأيه

السياسي؟ لهذا الغرض هناك دائرة التحقيق مع رجال الشرطة ودائرة التشخيص الجنائي المزودة بالوسائل والمهنية للتحقيق في ما يشتبه فيه كجريمة. وهؤلاء توجهوا لعملهم فوراً بعد الأحداث كما يتمنى كل مواطن في إسرائيل الديمقراطية.

وقد توقفت التحقيقات المهنية هذه، في وقتها، في اللحظة التي تشكلت فيها لجنة أور التي مارست عملها طوال عامين ونصف. وقد كانت لجنة غير ضرورية البتة اقيمت فقط لاعتبارات سياسية مشوهة لدى ايهود باراك وشلومو بن عامي، وهي لجنة بتركيبة غير متوازنة، وكان واضحاً منذ البداية انها لا تستطيع انتاج اي امر ذكي.

ومنطلق اللجنة كما تبين مما نشر، هو كما لو ان الشرطة خرجت لقتل ضحايا أبرياء، مجرد شبان عرب، او كما لو ان الشرطة اقتحمت بيوتهم الخاصة وذبحت المواطنين الأبرياء. وهذا على النقيض التام من الشعور المبرر الذي كان لدى المواطنين اليهود جنوبي الناصرة ابتداء من جان باخور الذي قتله المشاغبون العرب الاسرائيليون في الطريق الرئيسي بين حيفا وتل ابيب، وحيث أنقذت الشرطة حينها مواطنيها بما في ذلك العرب من الجحيم الدموي على شاكلة كوسوفو والشيشان. وكانت نكبة عام ٢٠٠٠ على الطريق.

لقد قالت لجنة أور انه بات الآن من المتعذر، بل من المستحيل، التحقيق للوصول للحقيقة فهذه لجنة تشكلت وفق افضل تقاليد اللجان غير الضرورية، مثل لجنة كاهان التي حققت في أحداث صبرا وشاتيلا. وضرر لجنة كاهان بات واضحاً، حيث انها استخدمت طوال اكثر من عشرين عاماً كوقود للتحريض الذي لا يتوقف ضد اسرائيل، من بلجيكا الى سورية مروراً بألم الفحم وغزة. ولجنة أور تواصل المسلسل ذاته بتوفير المزيد من الحطب لتغذية النار المناهضة لاسرائيل والمعادية لليهود. وقبل ان يجف حبر توصيات لجنة أور تحولت الى سلاح كراهية بأيدي اعضاء الكنيست العرب، هم والناطقون باسمهم في البرامج الكلامية في وسائل الاعلام الاسرائيلية، وهذه هي فقط البداية، وبالفعل، فإن هذه لجنة ولدت في الخطيئة، وأنتجت خطيئة، وهي لا تحوي سوى الضرر. إن اللجنة هي ثمرة عفنة للوضع السياسي اليائس لإيهود باراك، وقد شكلها وهو في حالة ضياع كل الحواس لديه.

ومفارقة التاريخ هي ان باراك أنتج بنفسه، بتشكيله للجنة، الحاجز الذي يعيق عودته الى السلطة. فحزب العمل/ اليسار يمكنه العودة الى السلطة فقط بأصوات العرب. لذلك فإن حلمه

بالعودة لرئاسة الحكومة يكمن فقط في تغييره لجلده، كعادته، والإضمام الى الليكود.

عن «معاريف» ٢٠٠٣/٩/٤

الأغلبية الرمادية

يهودا ليطاني

تبدأ المشكلة أولاً بعبارة «عرب اسرائيل» . وهم يفضلون تسميتهم بالعرب مواطني اسرائيل . ومثل هذا التعبير يلغي علاقة الانتماء، عرب اسرائيل، ويحولهم الى ما كانوا يرغبون أن يكونوا ولا يستطيعون، مواطنين متساوي الحقوق في دولة اسرائيل . وبعد بضعة أيام مهمة في الاعلام المكتوب والالكتروني بسبب استنتاجات لجنة أور، سيحشرون مرة أخرى في الزاوية .

وهذا مصيرهم : فهم ليسوا عربا فلسطينيين مئة في المئة في نظر إخوتهم في المناطق وفي الدول العربية، وليسوا اسرائيليين مئة في المئة في نظر الأغلبية اليهودية في الدولة . فهم مجموعة بذور نبتت هنا من الخمس وخمسين سنة الأخيرة وترعرعت الى أبعاد جديدة . فمع قيام الدولة كان عددهم مئة وثمانين ألفا وهم الآن أكثر من مليون، حوالي خمس مواطني اسرائيل .

في الدول العربية يسمونهم «عرب ٤٨» ، والى ما قبل سنوات معدودة كان هذا الوصف مشيناً، عن أناس فضلوا البقاء في حدود اسرائيل والارتباط مع «الاحتلال الصهيوني» . ولكن أحد زعمائهم البارزين، الروائي والصحافي إميل حبيبي، نجح في تحويل معنى هذا الوصف . وقال، نحن الفلسطينيين الأوائل الذين تشبثوا بأظافرهم في أرضهم ولم يغادروها كالأخرين . ونحن من علم إخوتنا مفهوم الصمود في الخمسينيات والستينيات رغم كل المصاعب، رغم الحكم العسكري، رغم القيود ومصادرة الأراضي والتمييز المقصود .

والفلسطينيون في المناطق يريدون رؤيتهم كجزء لا يتجزأ من نضالهم ضد اسرائيل . ومعظم اليهود هنا يطلبون منهم تفهم المشاكل الامنية للدولة التي هي في نهاية المطاف دولتهم . وكأقلية حكيمة عليهم التنقل بين هذين القطبين بحذر شديد وعدم اجتياز الخطوط الحمراء : من أجل أن لا تعتبرهم الأغلبية اليهودية مخربين ومن أجل أن لا ينظر اليهم أخوتهم خلف الخط الأخضر كخونة .

وفي الهامش، ثمة بينهم وخاصة من ينتمون الى تيارات الاسلام المتطرف من تخطوا الخطوط

الحمراء وساعدوا المنظمات التخريبية أو شاركوا بأنفسهم في الجهد التخريبي ضد الدولة. ولكن الأغلبية الساحقة من المواطنين العرب في اسرائيل صمدوا أمام الإغراء: فقد تعاطفوا مع معاناة اخوتهم، ونظموا من أجلهم شحنات الطعام، ولكنهم لم يفعلوا أكثر من ذلك. وكل من اعتاد رؤية الأمور بصورة أسود أبيض تعذر عليه رؤية اللون الرمادي، ورؤية المساحة بين القطبين التي يتحرك فيها العرب مواطنو اسرائيل. إنهم ليسوا معنا وليسوا ضدنا، ولذلك هم غير مقبولين مئة في المئة لدى الطرفين. ودوماً يتم النظر اليهم كشاذين.

ولكن الأغلبية «الرمادية» لمواطني اسرائيل العرب لن تبقى داخل الخطوط الحمراء التي وضعتها لنفسها، إن تواصلت سياسة الاضطهاد والتمييز المقصود لفترة طويلة. وتقرير لجنة أور يؤكد ما كان معلوماً منذ وقت طويل، وهو أن التمييز ضد الأقلية العربية في اسرائيل هو تمييز ممنهج ومقبول لدى مستويات السلطة العليا. وانتهاج المساواة في جميع الميادين (بما في ذلك فرض الخدمة الوطنية على المواطنين العرب، بدلا من الخدمة العسكرية) ضروري لنا، كيهود في الدولة، مثلما هو مطلوب للعرب الاسرائيليين.

واليوم ليس هناك تقريبا أي شك في أن استمرار التمييز المنهجي سيشعل حرائق مشابهة للحريق الذي نشب في تشرين الاول عام ٢٠٠٠ وربما أسوأ بكثير. فقد يقود الى محو الخطوط الحمراء التي رسمت في الماضي، ونتيجة لذلك، لانضمام مئات آلاف العرب الاسرائيليين الى المعسكر الكفاحي الفلسطيني، الطامح الى إبادة اسرائيل.

عن «يديעות» ٤ / ٩ / ٢٠٠٣

طريق غير سهلة

عوزي بنزيمان

طوال عامين، في الفترة ما بين كانون الثاني ٩٩ وشباط ٢٠٠١ التقى مثقفون يهود وعرب، من مواطني اسرائيل، تحت رعاية المعهد الاسرائيلي للديمقراطية، في محاولة لبلورة ما يشبه الميثاق الذي يخلق قاسما مشتركا متفقا عليه للحياة المشتركة لليهود والعرب مواطني الدولة. وكانت هذه محاولة بطولية. وقد شارك فيها خيرة خبراء موضوع تعامل الأغلبية مع الأقلية في الدولة من السلك الأكاديمي، من الخدمة العامة وقلة من الحلبة السياسية. وكان بين هؤلاء أناس

مثل الاساتذة روت غبizon، مردخاي كرمينشر، سامي سموحا، إيلي ريخس من جهة، وعادل مناع، أحمد سعدي، خالد أبو عصبه وطلال القريناوي من الجهة الثانية. والى جانبهم جلس أكاديميون آخرون وساسة من اليمين (موشيه أرينس، ميخائيل إيتان) ومن اليسار (متان فلنائي). وبين الحين والآخر كانت هذه المجموعة تلتقي بخبراء أو أصحاب مناصب رسمية وتطلع على آراء موزونة كتبت خصيصا لها.

ولم تكن سهلة الطريق للتوصل الى تفاهم بين مواطني الدولة من الشعبين. وقد عقد العشرون مشاركا دائما سبعة عشر لقاء تمعنوا فيها، أكثر من مرة، في آرائهم وآراء محاورهم. وكانت هذه تجربة فكرية وعاطفية ينذر حدوثها. إذ حاول يهود وعرب، مواطنو الدولة نفسها، بصدق لتحديد هويتهم، وفهم وجهة نظر الآخر، والكشف عن أفضل النوايا الطيبة وأفضل القدرات العقلية لديهم من أجل التوصل الى تفاهم حول وثيقة مشتركة تعبر عن الاتفاق حول تعريف الدولة ومكانة الأغلبية والأقلية فيها والعلاقات فيما بينهما.

وفي البداية كانوا يتحسسون طريقهم نحو صياغة هدف اللقاءات. وبعد ذلك قاموا بتقسيم قضية العلاقات اليهودية العربية في اسرائيل الى مواضيع فرعية، وكرسوا أنفسهم لدراسة المشكلات والبحث عن حلول متفق عليها. وانشغلوا بقضية طبيعة الدولة كدولة يهودية وديمقراطية وآثار ذلك على مكانة العرب. وقد سألوا أنفسهم عن كيفية التعبير عن مكانة العرب كأقلية قومية: السعي نحو الحكم الذاتي، الشراكة والتمثيل أم التفضيل التصحيحي؟ وقد بحثوا في موقف سلطات الأمن من العرب، وقضية الخدمة الوطنية (عسكرية او مدنية) والتعديلات التشريعية، وكرسوا جلسة بكاملها لقضية الأراضي.

واللقاءات التي بدأت في فترة هادئة صعد فيها إيهود باراك الى السلطة وكان التفاهم مع الفلسطينيين يبدو واعداء تلك الأيام، انتهت في أيام ما بعد تشرين الأول العام ٢٠٠٠. كانت النهاية بائسة: إذ فشل المشروع، ليس فقط بسبب الغمامة التي حامت فوقه جراء الاضطرابات، التي أبدت لجنة أور هذا الاسبوع رأيها فيها. إذ حتى قبل ذلك أطلت الصعوبة المفهومة في التناقض بين هوية اسرائيل كدولة يهودية وتعريف نفسها كدولة ديمقراطية. فتوقعات الشعبين النابعة من هذين التوصيفين المتناقضين، اصطدمت في غرف المداولات داخل المعهد الاسرائيلي للديمقراطية. ولم يكن بوسع حتى الممثلين البارزين للييسار الاسرائيلي التجاوب مع مطالب الممثلين البارزين للاعتدال

العربي، بأن تتنازل اسرائيل عن عدالة الفكرة الصهيونية. وتبين أن المطلب المبرر لممثلي الأقلية بالمساواة الكاملة، معناها، في نظرهم، إلغاء الشارات التي تؤكد يهودية طابع الدولة. وكان إدراك ذلك مؤلماً وترافق مع صدور تعابير غضب من جانب المشاركين العرب واليهود على حد سواء. وعلى سبيل المثال قال البروفسور كرمينتسر انه « طالما أن اليهود في اسرائيل يظنون ان العرب في اسرائيل لا يقبلون بشرعية اسرائيل كدولة يهودية، فان ألف وثيقة من النوع الذي نسعى لكتابته لن تغير من الموقف الاساسي اليهودي تجاه عرب اسرائيل...وعندما يقول العرب: «لن نقدم هذا القبول»، فمعنى ذلك لدى اليهود هو أنه خسارة على الوقت...من الصعب عندي تقبل ذلك: فان كان شيء ما غير شرعي فليس هناك أي مبرر أخلاقي لعدم العمل ضده أيضا عبر انتهاك القانون...وهذه في نظري نقطة حاسمة ولذلك فإن قضية الشرعية هي قضية جوهرية بالنسبة لي».

وبالمقابل رد البرفسور عادل مناع: «ان الجالسين حول هذه الطاولة من الجانب العربي يقولون أننا مستعدون لقبول تسوية تاريخية مؤلمة والعيش كأقلية قومية فلسطينية داخل دولة اسرائيل، التي تصف نفسها بأنها دولة يهودية. وهذه تسوية تاريخية كبيرة نقدم عليها. أما أن تأتوا لتطلبوا منا أكثر من ذلك، أن تأتوا لتطلبوا: «أعطونا الشرعية»، فان هذا عملياً مطالبتنا بأن نعتزف بأننا كنا على غير حق ولذلك مطلوب منا الاعتذار. وهذا يعني أنه مطلوب مني تغيير موقفي القيمي الاخلاقي. وهذا ما لا أستطيع فعله».

وقال البروفسور أريك كرمون، رئيس المعهد الاسرائيلي للديمقراطية أن لهذه القصة خاتمة: فبعد أسابيع معدودة من آخر جلسة لمجموعة المثقفين اجتمع أعضاء كنيست عرب مع رجال المعهد للبحث في مبادرة صياغة دستور متفق عليه. وهناك توصلوا الى اتفاق على صياغة تقرر بأن دولة اسرائيل هي المكان الذي يجسد فيه الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير.

عن «هآرتس» ٥ / ٩ / ٢٠٠٣

وهم الثلاثة عشر

دافيد لاندواو

قليلة هي الدول، حسبما تبجح أحد مراسلي التلفزيون في حمى وطنية، التي كانت ستجري تحقيقاً مؤلماً وشاملاً بحق نفسها كالذي أجرته اسرائيل في لجنة أور. وبذلك ومن دون قفازات،

لامس المراسل، على ما يبدو، الدوافع العميقة، المستترة في النفسية الجماعية، والتي بواسطتها يمكن فهم جدال جلد الذات واللذة المازوخية في وسائل الاعلام التي أغرقت الدولة هذا الاسبوع مع نشر التقرير.

ومن الوجة الظاهرية، فإن تسلسل الأمور يكاد يقترب من الغرابة. ففي تشرين الأول ٢٠٠٠، مع نشوب الانتفاضة، قتل ثلاثة عشر عربيا رميا بالرصاص في شمالي البلاد. ولكن في تلك الأيام قتل فعلا رميا بالرصاص في وسط البلاد وجنوبها الكثير من العرب الآخرين. ومنذ تلك الأيام وإلى الآن أطلقت النار حتى الموت على نحو ألفين وخمسمئة عربي. ولم تتشكل من أجل كل هؤلاء أية لجنة تحقيق، كما أن الأرض لم تهتز. ولكن جرى تخصيص ثمانمئة صفحة في تقرير لجنة التحقيق الرسمية لهؤلاء القتلى الثلاثة عشر، إضافة الى عدد لا يحصى من صفحات الجرائد وساعات البث والتعليقات. وكل ذلك بداهة من دون ذكر الثمانمئة وخمسين يهوديا الذين لقوا مصرعهم حتى الآن في الانتفاضة ذاتها، والذين يستحق موتهم أيضا تشكيل لجنة تحقيق. والتفسير الظاهري هو ان الثلاثة عشر هم مواطنو الدولة الذين أطلقت الشرطة عليهم النار، فيما أن الألفين وخمسمئة الآخرين هم من سكان المناطق. وإسرائيل هي دولة ديمقراطية، ومعروف أن الشرطة في دولة ديمقراطية لا تطلق النار على المواطنين الذين يتظاهرون. وعندما فعلت ذلك، فإنها أعطت الإشارة للدولة، لمؤسساتها ومدنيها، من دون تمييز بين الآراء السياسية، للنهوض كرجل واحد للدفاع عن الديمقراطية الاسرائيلية المهتدة.

فأي إحساس رائع هو هذا الاحساس. وأية فرصة نادرة للعودة للركون على الكمال وعلى قيم أيام الماضي. وكذلك على الفخر القومي لأننا، كما هو معلوم، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط. وقد طالبنا بشكل مقصود بتشكيل اللجنة. وتابعنا كالمؤمنين مغناطيسيا جلساتها. وانتظرنا بنفاد صبر نشر النتائج. وشربنا ذلك كأننا ظمأى، وفي النهاية تعطرنا بشعور فخر جماعي. وإذا كنا قد رجمنا بالحجارة ساذجا حمائميا مثل شلومو بن عامي، فمعنى ذلك أن معسكرنا حقا هو معسكر مقدس وطاهر.

أما بخصوص الألفين وخمسمئة، وكذلك الثمانمئة وخمسين، فبفضل لجنة أور والقداسة التي أحطناها بها، يمكنهم البقاء في الظل. ولا سمح الله لن نتجاهلهم، بل سنقيم نوعا من الجدار الفاصل بينهم، ضحايا النزاع، وبين الثلاثة عشر، الذين أمرونا بموتهم أن نصحح ونحصن الديمقراطية

الاسرائيلية، مصدر فخرا.

وتحديدا لم لا نفعل ذلك؟ إذا كنا في المناطق نقيم نظام احتلال عسكري، يصادر الحقوق الأساسية لـ ٣,٥ ملايين نسمة، وهو النظام الذي جلب لنا حربا إرهابية دموية، فعلى الأقل داخل حدود الدولة ينبغي ان تسود الديمقراطية الصرفة.

غير أن هذا المنطق، منطق لجنة أور، الذي يعزز ظاهريا الديمقراطية الاسرائيلية، يشجع عمليا صيرورة تحول اسرائيل من مجتمع ديمقراطي الى مجتمع قمعي. وهذا المنطق يوفر الصلاحية للنفاق الأخلاقي والعمرى السياسي الكامن في الوهم بأن القتل في المناطق يختلف عن قتل الثلاثة عشر عربيا اسرائيليا. إن هذا يتنكر للبدئية القائلة: إن دولة تقمع نصف شعب لا يمكنها ان تستمر بإهاب الديمقراطية تجاه النصف الآخر. فلا الديمقراطية ولا الشعب قابل للتقسيم.

وفي الأساس فإن الثلاثة عشر لقوا مصرعهم، لأنه في أيام الجنون تلك في تشرين الأول ٢٠٠٠ بدا أن الانتفاضة تنتشر في كل البلاد، حتى الى داخل حدود الدولة. وقد قتلوا لأن الشرطة تصرفت معهم مثلما يتصرف جنود الجيش في الوقت نفسه وما زالوا يتصرفون حتى الآن مع المتظاهرين العرب في الضفة. والوسائل القاتلة التي صبت للجنة جام غضبها عليها هي الوسائل ذاتها التي يستخدمها الجيش في المناطق حتى اليوم.

والحقيقة هي، أنه في تلك الأيام انتشرت الانتفاضة الى داخل الدولة. والاستنتاج الذي كان ينبغي على اللجنة التوصل اليه وهو الاستنتاج المفقود بين كل الاستنتاجات التي قدمتها اللجنة هو، أنه مثلما حدث الأمر في الماضي، يمكن أن يتكرر اليوم أو غدا. وأنه طالما استمر الاحتلال للمناطق، فسوف يحوم خطر التعرية العربية لدولة اليهود. وإذا حدث هذا ثانية، فإن الإهاب الدقيق الذي يغطي الديمقراطية التي تدعيها اسرائيل، بنفاقها وعمائها، بالفصل بين ذاتها واحتلالها، سوف يتمزق.

لقد اتهمت اللجنة الساسة العرب والشيخ رائد صلاح وآخرين بأنهم ضيعوا الخيط الفاصل بين «المواطنين العرب في الدولة ونضالهم المشروع داخلها من أجل حقوقهم، وبين الكفاح المسلح ضد الدولة الذي تخوضه منظمات وأشخاص داخل يهودا والسامرة وقطاع غزة». وبذلك أيضا تهربت اللجنة من النظر بإمعان في الواقع المأساوي. فليس من يخلق التمييز هم الساسة المتطرفون، وإنما الواقع هو من يخلقها، وهم فقط يستغلون الواقع ويسرعون حركته.

وطالما استمر الاحتلال، فإن إسرائيل ستبقى في شرك مزدوج. كما أن تبيد الخط الأخضر يعمق مأساتها. ولكن التمسك المصطنع بالخط، كحارس للديمقراطية وكجاهل للقمع يخلد أيضا المأساة ذاتها.

عن «هآرتس» ٥/٩/٢٠٠٣

٧) مقالات عربية حول التقرير

سياق لجنة أور

بقلم: عزمي بشارة

نشر يوم الخميس («هآرتس» ٤/٩/٠٣) ان المحكمة العسكرية الاسرائيلية وصلت الى قرار في قضية جاي سجي، والمذكور هو قائد كتيبة في الجيش الاسرائيلي. و كانت حالته اثار ضجة كبرى في حينه، على عادة الصحافة الاسرائيلية.

فقد كشف انه اثناء الاجتياح في نيسان ٢٠٠١ قام الرجل بممارسات سادية في بيت لحم ابان تحقيقه مع شاب في بيته بحثاً عن أبيه بزّت خيال الاحتلال ووصلت حد العنف على اشكاله والتهديد الجنسي. المهم ان قضية جاي سجي جاءت لتذكر المحتفين وغير المحتفين بتقرير لجنة اور، جاءت لتذكركهم بموضوعية القضاء الاسرائيلي في حالة الصراع مع الشعب الفلسطيني. لقد حكم على جاي سجي بشهري سجن مع وقف التنفيذ وشهري سجن فعلي، واستبدلت المحكمة السجن الفعلي بشهرين خدمة للجمهور (وهذه اكروباتيكا اسرائيلية معروفة)، وذلك لأن الضابط برأى المحكمة هو «ضابط مخلص تملؤه روح التطوع»، وكما يبدو خبر الشاب في بيت لحم شيئاً من روح التطوع التي تدفع الضابط.

وفي اعقاب جرائم الاجتياح كلها فتح القضاء العسكري بين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، ٢٨١، ملف تحقيق قدم منها ٧٣ لائحة اتهام فقط، وأدين منها ١٠ جنود بأحكام غالبيتها من النوع أعلاه. هذه دولة معبأة في حالة صراع ولا يغيب هذا السياق عن بال الليبرالي الإسرائيلي أيضاً. وبطبيعة الحال فإن ما يميز إسرائيل خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة أنها تحاول الحفاظ على نظام ديمقراطي داخل القبيلة الموجودة في حالة صراع. ولا غرابة أن يصل المواطنين العرب في الداخل فتات من الحاليتين، حالة التعبئة، ومحاولة الحفاظ على الديمقراطية اليهودية. ولكن عليهم من زاوية نظر الدولة ألا ينسوا أن البلد في حالة صراع مع الأعداء من حوله، فإما أن ينحاز العرب إلى

صف «الدولة» في حالة الصدام هذه أو يحافظوا على سلوك الضيوف الذين يتم تحملهم (التسامح معهم هي الكلمة) رغم كونهم عرباً.

ولكي نضع تقرير أور في سياقه علينا أن نضع اللجنة في سياقها. فهي لجنة رسمية (الكلمة العبرية «مملختيت» وتداعياتها أكثر من رسمية، «مملختيت» من «مملخاه» أي مملكة، وتعني للدقة لجنة دولة، لجنة سيادة). المؤسسة الإسرائيلية تبحث هنا في أمور أقلقنا الجمهور الإسرائيلي في البحث عن أجوبة على أسئلة مثارة حول سلوك المؤسسة الإسرائيلية أو أطراف منها باتت تشكل عامل عدم استقرار وعدم ثقة بالمؤسسة إذا لم نجد جواباً شافياً عليها. وتقوم اللجنة عادة بإعادة التوازن المطلوب إلى الرأي العام القلق. إنها تحتويه، وتطور المؤسسة ذاتها من خلال ذلك. وقلما حققت المؤسسة الإسرائيلية مع ذاتها دون أن يطرح الأمر بالحاح كمطلب جماهيري مطروح لمعرفة سبب الخلل وهوية المسؤولين عن العطب الذي وقع. ويأتي هذا الإجراء في إطار مبدأ المحاسبة والمساءلة القائم على الشفافية وحق الوصول إلى المعلومات. كان هذا حال لجنة أغرانات للبحث في أسباب عدم توقع هجوم الجيش المصري، وهكذا كان حال لجنة كاهان حول صبرا وشاتيلا، واللجنة للبحث في قضية إختفاء الأطفال اليمنيين اليهود في الخمسينيات بعد عقود من المطالبة وعدم قناعة أهلهم بالأجوبة التي تلقوها، ولجنة شمغار (مذبحة الخليل) وغيرها.

لقد عينت حكومة باراك لجنة أور بناء على مطلب الجماهير العربية عشية انتخابات، ويجب معاينتها في هذا السياق. فهي لم تشكل بناء على مطلب جماهيري إسرائيلي، وقد حاولت المؤسسة الحاكمة أن تملص من تعيينها. وصرح العديد من الساسة الإسرائيليين من العمل والليكود على حد سواء بمعارضتهم لتعيين مثل هذه اللجنة التي قد تقلل من إقدام الجنود والشرطة في المستقبل على قمع «أعمال الشغب»، أو حتى «مكافحة الإرهاب»، وذلك في حالة صراع تحتاج فيه «قوى الأمن» إلى كل ما لديها من عزيمة ودوافع وإقدام وغياب التردد. ولذلك لا بد أن تقدم لجنة أور لنقدها على الشرطة وان تنهيه بمدح لها على دورها المتفاني وإخلاصها في ظروف صعبة تكاد تكون مستحيلة.

على كل حال تنطلق لجنة أور من أن المظاهرات العربية للتعبير عن الاحتجاج والتضامن هي «أعمال شغب» لا أكثر ولا أقل. وتسهب في شرح خطورتها وعنفها. ما الفرق بيننا وبين لجنة أور؟ نحن نرى انه قد رافق المظاهرات الاحتجاجية التي عبرت عن قلق حقيقي إزاء ما يجري في

المناطق العربية المحتلة، رافقتها مظاهر سلبية وأعمال تخريب وفوضى عفوية وغياب انضباط. ولكننا نعتقد أنها مظاهرات احتجاجية قامت بها أقلية قومية، وهي أقلية لا تشارك في عملية صنع القرار، ولا تقع في موقع اقتصادي مهم للتأثير من خلاله. وغالباً ما تلجأ الأقليات القومية إلى الاحتجاج أو إلى التأثير بواسطة الاحتجاج القانوني أو على حافة القانون. ولا توجد أقلية قومية من المواطنين إلا ولجأت إلى أعمال احتجاج شاملة في محاولة للتأثير على سياسات تم اقصاؤها عن التأثير عليها ضمن المؤسسة الاقتصادية ولا السياسية. وقد عرفت البلاد أعمال احتجاج ضمن القبيلة على درجة من العنف المتواصل: وادي الصليب، الفهود السود، وحتى انتفاضات مسلحة، حركة الحاخام عوزي مشولم مثلاً، ولم يقتل فيها احد.

ولكن لجنة أور لا تتفهم ذلك. إنها لجنة تحقيق رسمية ترى الاحتجاج كأعمال شغب وتنظر فقط في الطريقة التي تعاملت بها الشرطة مع أعمال الشغب، ومدى إمكانية احتوائها دون هذا العدد من القتلى، كما تنظر في مسؤولية السياسيين وتقصيرهم في توقع «حصول أعمال شغب»، وصحة ودقة الأوامر للشرطة والأجهزة الأمنية. أما بالنسبة للقيادات العربية الوطنية فهذه تتواجد على الجانب الآخر من المتراس ولا يتم التعامل مع قدرتها على التوقع والتعامل مع الأحداث، بل يتم التعامل مع مواقفها السياسية والفكر الذي تمثله.

لم تتعامل لجنة أور مع فكر باراك السياسي ومدى العنف الكامن في هذا الفكر، ولم تتعامل مع الازدواجية والتلون التي تميز تعامل شلومو بن عامي واليسار الصهيوني مع العرب، والأهم من ذلك كله لا يوجد بالنسبة للجنة احتلال. وإقتحام شارون للحرم القدسي الشريف باذن من باراك هو معطى وليس قضية للبحث والتقييم والانتقاد. انه مجرد حدث، مجرد واقعة جرت في أعقابها أعمال شغب. زيارة شارون ذاتها لم تكن استفزازاً ولا عمل شغب. وبحث مثل هذا الموضوع قد يدخل اللجنة في «السياسة» وفي مناقشة الآراء السياسية والقيادات والاجتهادات داخل المؤسسة الصهيونية، وقد يمس ذلك بكونها «مملختيت». أما مناقشة آراء العرب فليس سياسة. «زيارة» شارون للأقصى هي معطى مثلما وجود الكنيست والمحكمة العليا والدولة والقانون هي ايضاً معطيات. المشكلة بدأت مع أعمال الشغب وتذهب اللجنة في بحثها لأعمال الشغب في بحث أفكار الشغب وسياسة الشغب التي تمثلها القوى الوطنية العربية.

ولكن على عادة التيار الليبرالي في المؤسسة الصهيونية في العقدين الاخيرين، أي منذ ان

اصبح هنالك تيار ليبرالي (راتس، ميرتس...الخ) ومنذ ان تحول حزب العمل بقدرة قادر الى حزب ليبرالي يطمح لتمثيل الطبقات الوسطى، فإنه يقوم بعملية انتقاد للدولة وللذات، أنها لم تفعل بما فيه الكفاية لـ «جسر الهوة» بين اليهود والعرب في داخل الدولة اليهودية، وأنها لم تتعامل بجدية مع الحقوق المدنية التي بإمكان العرب ممارستها حتى في ظل الدولة اليهودية. ويعتقد بعض العرب المحافظين وغير الليبراليين وغير الديمقراطيين أن رضى اليسار الصهيوني عن «اعتدالهم» وانهماميتهم وتفريطهم بحقوق شعبهم هو شهادة في الديمقراطية والليبرالية (فمن يقرر من هو الديمقراطي غير اميركا واسرائيل؟). ولذلك يحتفل هؤلاء المتخلفون الذين لم يمارسوا في حياتهم ممارسة ديمقراطية من أي نوع يحتفلون بالتقرير مع الذين يقومون بإبرازهم داخل المؤسسة الصهيونية كما يحتفلون بوثيقة الاستقلال. يحتفل التيار الليبرالي أو اليساري الصهيوني بوثيقة الاستقلال لسببين:

١) أن دولة إسرائيل قامت، أما النتائج فقضية أخرى.

٢) أن الوثيقة تحتوي على عناصر يمكن استغلالها ضد اليمين الصهيوني ومن اجل قوننة وتشريع الحقوق المدنية، بما في ذلك من فائدة للعرب وغير العرب. أما العربي الذي يحتفي بوثيقة الاستقلال فإنه يحتفي بالنكبة إرضاءً للمؤسسة الصهيونية، لا ليبرالية ولا حقوق مدنية ولا ديمقراطية ولا يحزنون، بل رواتب رواتب فقط، رواتب لمن لا يتقنون مهنة سوى شتم العرب وتملق الصهاينة، وتأتي غالبيتهم من تقاليد حزبية شمولية غير ديمقراطية لم نسمع منهم انتقاداً واحداً لها عندما كان غيرهم ينتقد غياب الديمقراطية، وانتقلوا من الاتحاد السوفييتي الى اسرائيل، دون المرور بارض الوطن، ناهيك عن المرور بالديمقراطية.

يجب أن توضع لجنة أور في سياقها. وكما فعلنا في الماضي بإمكاننا أن نستخدم التناقضات بين اليسار واليمين في المؤسسة الصهيونية الحاكمة لصالح قضية الحقوق المدنية، علينا الان ان نرى اهمية ما تقوله اللجنة حول موضوع المساواة المدنية، وحول تعامل الشرطة مع العرب كأنهم اعداء، فالجملة الاخيرة هي ما حاولنا ان نقنع به اللجنة في ساعات طويلة من الشهادات امامها. اما بالنسبة لأعمال الاحتجاج فقد لخصنا إيجابياتها وسلبياتها قبل أن تنشر لجنة أور تقريرها، ونحن لسنا بحاجة إلى توصية من مؤسسة صهيونية وفي سياق تجاهل المسؤولين عن مقتل شباننا لكي نقوم بعملية المراجعة والنقد الذاتي. ويبقى مطلب محاكمة المجرمين المسؤولين عن مقتل ٢٧

مواطناً عربياً منذ تشرين الاول / أكتوبر عام ٢٠٠٠ (١٣ قبل تعيين اللجنة و ١٤ بعد تعيينها)
مطلباً أساسياً يجب أن يرفع بمثابرة.

لن تنفذ حكومة شارون حتى توصيات اللجنة المتواضعة، وسوف يقوم العنصريون أمثال وزيرة التربية والتعليم بعمل كل ما في وسعهم لزيادة التمييز، وسيكون علينا أن نعمل بمثابرة على تثبيت قيم النضال والكفاح والكرامة على طريق نيل الحقوق لدى شبابنا مؤكدين انه لا تناقض بين مبادئ المساواة والكرامة الوطنية والإنسانية العقلانية .

عن «يديעות احرونوت» ٤ / ٩ / ٢٠٠٣

تقرير لجنة أور لا يغير الواقع ولكنه توصيف رسمي للتمييز ضد العرب حلمي موسى

انتهت لجنة التحقيق في مقتل ثلاثة عشر عربياً في «أحداث تشرين» من أعمالها وقدمت تقريرها النهائي .ولم تذهب اللجنة بعيداً في توصياتها على الصعيد العملي، ولكنها قدمت وثيقة رسمية من نوع خاص حول نظام التمييز الذي تنتهجه «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» تجاه مواطنيها العرب .ورغم الاهتمام الإعلامي الإسرائيلي الواسع بنتائج عمل اللجنة، وخاصة تفاصيل تقريرها، إلا أنه يمكن القول إن اللجنة وتقريرها وتوصياتها لن تغير شيئاً من الواقع.

فباللجنة، بقرار تشكيلها وتركيبة هيئتها وسياق عملها، وبالتالي تقريرها وتوصياتها، كانت خارج السياق العام الإسرائيلي .بل لا يخطئ من يقول إنها كانت محاولة أخيرة ويأسفة من جانب رئيس الحكومة آنذاك، إيهود باراك، ووزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي لاسترداد جزء من التأييد الذي كان يحظى به حزب العمل في صفوف الجماهير العربية في إسرائيل .وقد جرى تشكيل اللجنة في ظروف الاستعداد الطارئ للحملة الانتخابية لرئاسة الحكومة.

وكانت الجماهير العربية التي مرت بتجربة «أحداث تشرين» التي كانت المساهمة الحقيقية الأولى لفلسطينيي الداخل في انتفاضة الأقصى، شعرت بالخيانة الكبيرة من جانب حزب العمل عموماً وإيهود باراك خصوصاً عندما رأت رصاص الشرطة الإسرائيلية في صدور أبنائها .إذ فقط

قبل عام تقريبا من هذه الأحداث، ذهب هؤلاء الناخبون بجمعهم الى صناديق الاقتراع للتصويت بنسبة تزيد عن ٩٥ ٪ لمصلحة إيهود باراك.

وصحيح أن إيهود باراك لم يكن أول رئيس حكومة « عمالي » يصدر التعليمات للجيش والشرطة بإطلاق النار على « المواطنين » العرب في إسرائيل، ولكنه كان أول رئيس حكومة لهؤلاء المواطنين فضل كبير في وصوله الى سدة الحكم. وعدا ذلك كان الواقع قد تغير من الناحيتين الفعلية والظاهرية. فلم يعد العرب في إسرائيل هم « المتشائلين » اللامنتمين، وهم كذلك لم يبقوا « عرب إسرائيل » بل صاروا « فلسطينيين ٤٨ » الذين لا يعتبرون استمرار وجودهم على أرضهم منة من الدولة اليهودية، وإنما واحداً من أبسط حقوقهم.

والواقع أن اللجنة نشأت في وضع مناقض تماما للوضع القائم الآن، كما أن عملها سار في فترة التحول. إذ نشأت اللجنة في ظل تزايد القيمة السياسية لفلسطينيين ٤٨ وممثليهم السياسيين. وكانت هذه القيمة تعاضمت في ظل التسوية وإقدام حزب العمل على إبرام اتفاقات أوسلو مع منظمة التحرير. ولكن بعد أن تبين للفلسطينيين أن حزب العمل، برئاسة باراك، لا يرمي الى تحقيق تسوية عادلة ووقع الصدام، كان موقف فلسطينيين ٤٨ حتى ذلك الوقت غير مواكب للانقلاب. وما حدث في « أحداث تشرين » كان تساوقا طبيعيا مع نزعة الفلسطنة التي سرعان ما اصطدمت بحقيقة أن فلسطينيين ٤٨ هم فلسطينيون من نوع خاص. وهذا يعني أن ما يسري على الفلسطينيين في الضفة والقطاع ليس بالضرورة أن يسري عليهم.

وبصرف النظر عن المراجعة التي أجرتها قيادة الجماهير العربية في مناطق ٤٨ لأدائها، فإن ما بدا واضحا هو أن الإسرائيلي، حكومة وشعبا، لا يميز كثيرا بين الفلسطينيين في مناطق ٤٨ والفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. فإذا حمل الفلسطيني حجرا، يجب توجيه الرصاص إليه. وإذا تظاهر يمكن تفريقه بالرصاص المطاطي القاتل. وإذا تحدث مبديا رأيه بضرورة الوقوف الى جانب حق أهله فإنه مجرد « خائن » للدولة العبرية. وإذا قام بتقديم المساعدات المادية للفقراء وأرامل الشهداء فإنه يقدم مساعدة لـ « العمل الإرهابي » الذي تقوم به الفصائل الفلسطينية الداعية الى تدمير إسرائيل. واللجنة التي نشأت بأوامر من حكومة باراك لقيت منذ اللحظة الأولى معارضة اليمين الإسرائيلي لها، من حيث المبدأ حيناً ولأسباب تفصيلية حيناً آخر. ومن باب الخداع القاتل ادعاء حكومة شارون أنها ستنظر في تنفيذ توصيات اللجنة. وبعيدا عن التوصيات الشخصية التي لا تضر ولا

تنفع الفلسطينيين، تخدم هذه التوصيات المتضررين منها. وليس صدفة أن الصحافة الإسرائيلية قدمت أكبر فائدة للمسؤول السابق في الشاباك، إيهود ياتوم، عندما أظهرته على أنه قاتل أسير فلسطيني بدم بارد. وليس هناك في إسرائيل قضية عالجتها الصحافة أكثر من قضية اختطاف الباص رقم ٣٠٠. وحينها قام ياتوم على الأقل بقتل أحد المناضلين الفلسطينيين بعد اعتقاله عن طريق تهشيم رأسه بحجر. وأعلن الجيش الإسرائيلي بعد ذلك أن المناضل قتل أثناء اقتحام الباص. ويلعب ياتوم اليوم دوراً مهماً في لجنة الخارجية والأمن والتحريض ضد العرب.

إن التبني الحكومي لتوصيات لجنة أور لن يخرج البتة عن طبيعته الشكلية، ويصعب تخيل حكومة تستند إلى أصوات دعاة ترحيل العرب وإعادةتهم إلى الجزيرة العربية يمكن أن تمنح فلسطيني ٤٨ حق المساواة. ومع ذلك فإن ذلك القسم من تقرير لجنة أور الذي وصف أشكال ودوافع التمييز ضد العرب يشكل وثيقة تاريخية يمكن للفلسطينيين عموماً الاستفادة منها في إظهار الطبيعة العنصرية للكيان الصهيوني.

ولن يخفف من هذه الحقيقة واقع وجود شرفاء في صفوف اليهود ينظرون بإنسانية وعدالة إلى الحقوق العربية. فالحديث يدور عن المشروع الصهيوني لا عن آراء وأفكار أفراد أو حتى تيارات فكرية. لقد وصفت الصحافة تقرير أور بأنه توصيف لـ «الوصمة». والحقيقة أن أحداً في إسرائيل لا يستطيع البتة إزالة هذه «الوصمة»، لأنها فطرية وغريزية في بنية وهيكل المشروع الصهيوني.